

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير جامعة أحمد بوقرة - بومرداس
قسم العلوم التجارية



M73

مذكرة تخرج تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
تخصص: مالية وتجارة دولية

الموضوع:

تحليل لأنواع القروض المصرفية المعتمدة في الجزائر
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR
وكالة برج منايل 578

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
- ساحل فاتح

من إعداد الطالب:
- تمين إلياس

دفعة: 2023
السنة الجامعية: 2023/2022

شكر وعرفان

بداية الشكر والحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، والصلاة والسلام على حبيبنا ونبينا محمد المصطفى خاتم الرسل والأنبياء.

مصادقا لقوله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله" أتوجه بجزيل شكري وعظيم امتناني لأستاذي القدير (ساحل فاتح) لتفضله بإشرافه على عملي هذا، ونصائحه وتوجيهاته التي لم يكن لينتهي عملي بدونها.

كما أتوجه بشكري الى مدير وكالة برج منايل لبنك الفلاحة والتنمية الريفية السيد (كادي خالد) على قبوله وتسهيلاته لي لإجراء تربصي في الوكالة.

بدون أن أنسى توجيهه شكري الى السيد (سيد علي) والسيد (بشار حميد) على كل المعلومات القيمة والوثائق المقدمة التي ساعدت في إتمام مذكرتي.

كما أتوجه بالشكر الى جميع أعضاء لجنة المناقشة التي شرفتنا بحضورها ونصائحها.

إهداء

إلى من لا تكتمل أي فرحة بدونهما، إلى من لا تسع كلماتي ولا أفعالي رد جميلهما، إلى والدي أطال الله عمرهما وأدام عليهما صحتهما.

إلى أخوي، وأخص بالذكر أخي عبد الفتاح الذي أبعدته عنا ديار الغربة.

إلى كل فرد من عائلتي، وأخص بالذكر جدتي أطال الله عمرهما، وجدي أدامه الله شامخا في عائلتنا وعمي إبراهيم وسائر أعمامي وعماتي، وأخوالي حمزة ومحمد وسائر خالاتي، وكل فرد من عائلتي من قريب أو بعيد لم يسعني ذكره.

إلى صديقي السعيد رحمة الله عليه.

إلى كل أصدقائي الذين لن تسع هذه الصفحة ذكر كل أسمائهم.

إلى زملاء دراستي.

إلى كل أساتذة وعمال كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، وأخص بالذكر عمال وأساتذة قسم العلوم التجارية كل باسمه.

إلى كل من ذكرته ذاكرتي ولم تذكره صفحتي.

أهدي إليهم هذا العمل المتواضع الذي وفقني الله عز وجل ومنحني الصحة والصبر للقيام به، فالحمد لله رب العالمين.

الملخص:

نسلط الضوء في هذه الدراسة على مكونات النظام المصرفي وتطوره في الجزائر، ومختلف المتدخلين في المجال الائتماني، من بنك مركزي بصفته المشرف والمراقب، الى البنوك التجارية بصفقتها المنتجة لهذه الخدمة، كما نركز على أنواع القروض المصرفية المعتمدة في الجزائر وطرق منحها والمخاطر المرافقة لها، والضمانات التي تغطي المخاطر، وأخيرا قمنا بدراسة تطبيقية لقرض مقدم من بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الكلمات المفتاحية: النظام المصرفي، القروض المصرفية، الضمانات، المخاطر الائتمانية، التحليل المالي.

Résumé :

Dans cette étude, nous nous concentrons sur les composants du système bancaire et son développement en Algérie et les différents intervenants dans le domaine du crédit, de banque centrale comme un superviseur et observateur aux banques commerciales comme des productrices, nous nous concentrons également sur les types des prêts bancaires agréés en Algérie, les modalités de leur octroi, les risques qui y sont associés et les garanties qui couvrent ces risques, enfin nous avons effectué une étude de cas d'un prêts accordé par la banque de l'agriculture et du développement rural BADR.

Mots clés : le système bancaire, prêts bancaires, les garanties, les risques du crédit, l'analyse financière.

فهرس المحتويات

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
أد	المقدمة العامة
01	الجانب النظري
02	تمهيد
03	I- ماهية النظام المصرفي ونشأة النظام المصرفي الجزائري.
03	1- مفهوم النظام المصرفي.
18-03	3- مكونات النظام المصرفي.
24-18	4- نشأة النظام المصرفي الجزائري.
25	II- عموميات حول القروض المصرفية المعتمدة في الجزائر.
26-25	1- مفهوم القروض المصرفية وعناصرها.
27-26	2- أهمية القروض المصرفية ومصادرها.
28-27	3- وظائف القروض المصرفية.
40-28	4- أنواع وخصائص القروض المصرفية.
41	III- سياسة الإقراض ومنح القروض.
42-41	1- مفهوم سياسة الإقراض وأهدافها.
43-42	2- مكونات سياسة الإقراض.
46-44	3- إجراءات منح القروض.
51-46	4- اعتبارات ومعايير منح القروض.
52	IV- مخاطر وضمانات القروض البنكية.
55-52	1- مخاطر القروض وأنواعها.
55	2- مفهوم ضمانات القروض البنكية.
56-55	3- أنواع ضمانات القروض البنكية.
57	خاتمة الفصل.

58	الجانب التطبيقي
59	تمهيد.
59	I-التعريف بالمنشأة المستقبلية "بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة برج منايل"
61-59	1-نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية:
62-61	2-التعريف بوكالة برج منايل 578 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:
63-62	3-الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج منايل:
64-63	4-أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
65	5-أنواع القروض المصرفية الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
66	II-دراسة لقرض التحدي لأحد المستثمرين.
67-66	1-طلب القروض.
71-67	2-دراسة ملف قرض التحدي لأحد الزبائن.
75-71	3-التحليل المالي للمشروع.
76-75	4-التعليق على النتائج.
76	5-تقييم الحالة المالية للمشروع وإعطاء القرار.
77	خاتمة الفصل
80-78	الخاتمة العامة
81	قائمة المراجع
87	الملاحق

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	آلية عمل الوساطة المالية وأهميتها.	11
02	أسس البنوك التجارية.	13
03	موارد واستخدامات البنوك التجارية.	17

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	استخدامات وأعباء ومبيعات المؤسسة.	70
02	عرض للنتائج التقديرية.	71
03	جانب الأصول للميزانية التقديرية.	72
04	جانب الخصوم للميزانية التقديرية.	73
05	نتائج المؤشرات المالية.	75
06	اهتلاك القرض.	76

مقدمة

ساهم التطور التقني والتطور الاقتصادي العالمي في مختلف ميادينها الى ظهور العولمة التي فرضت على جل دول العالم تحديات جديدة تتمثل في إحداث تغييرات عميقة في مختلف المجالات، وبما أن من أبرز انعكاسات العولمة التوسع الإنتاجي والتجاري، كان لزاما على البنوك والنظم المصرفية إعادة هيكلتها بما يتماشى معها من أجل لعب دورها التمويلي والوسيطي بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض، فالجزائر على غرار باقي دول العالم عرفت تحديات جديدة مرتبطة بالعولمة خصوصا، حتم عليها إحداث تغييرات وإصلاحات بنكية تمكنها من مواجهة هذه التحديات الاقتصادية الجديدة.

اتخذت الجزائر خطوات هامة من أجل النهوض بالقطاع المصرفي كمنح الاستقلالية للمؤسسات البنكية ومنه استقلال البنك المركزي عن البنوك التجارية مع الحفاظ على أدواره الجوهرية، ما أعطى فعالية أكبر لنشاطات البنوك التجارية، وتوجهها لتحقيق أكبر ربحية، ومن أهم النشاطات تحقيقا للأرباح هي تقديم القروض، والتي تعتبر من أهم وظائف البنوك التجارية لما تسده من نقص في رؤوس الأموال سواء للمستثمرين الجدد أو المتواجدين في الميادين أو حتى للأفراد، ولما تكرسه من دور وسيطي بين أصحاب رؤوس الأموال وطالبيه مع ما توفره من مبدأ الثقة والأمان.

تعد القروض المصرفية أحد أهم أدوات التمويل المتاحة في الجزائر، حيث تساهم في تمويل الأعمال التجارية والاستثمارات وبعض الأنشطة الأخرى وتلبية احتياجات العملاء المختلفة، وتختلف أنواع هذه القروض المصرفية في الجزائر وتتنوع شروطها وأهدافها بناء على عدة معايير، وللوقوف على أهم هذه النقاط سلطنا الضوء سلطنا الضوء على بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة برج منايل.

وفي هذا السياق قمنا بصياغة الإشكالية التالية:

ما هي أنواع القروض المعتمدة في النظام المصرفي الجزائري؟

وانطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم مراحل تطور النظام المصرفي الجزائري؟
- ما الفرق بين قروض الاستغلال وقروض الاستثمار؟
- ما هي المخاطر المصرفية والضمانات المتعلقة بها؟
- كيف يتم معالجة قرض استثماري من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

BADR-برج منايل

وللإجابة عن هذه الأسئلة نطرح الفرضيات التالية:

- تطور النظام المصرفي الجزائري سمح بتنوع القروض الممنوحة ومنه زيادة التمويل.
- إجراءات منح قروض الاستغلال والاستثمار ليست نفسها.
- تتعدد المخاطر المصرفية ومن أهمها مخاطر عدم السداد لهذا تفرض البنوك ضمانات عينية لتغطية قيمة القرض.
- تتم معالجة القروض الاستثمارية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية عن طريق دراسة الملف الإداري ودراسة الجدوى المالية للمشروع.

أهمية الدراسة:

نظرا لما تلعبه القروض المصرفية من دور محوري في تمويل مختلف العمليات الاقتصادية ولما تشهده البنوك من تطورات على مختلف الأصعدة فإنه لا بد على الجزائر أن تواكب هذه التطورات الحاصلة، إذ تأتي هذه الدراسة لتبين أهمية أبرز وظائف البنوك التجارية وكيف يتم التعامل معها.

أهداف الدراسة:

بناء على ما تقدم فإن الدراسة تهدف أساسا إلى:

- بناء فهم جيد لمختلف وظائف البنوك.
- التعرف على طرق تدخل البنك المركزي للتأثير على حجم الائتمان.
- التفريق الجيد بين مختلف أنواع القروض.
- طرق دراسة الجدوى للمشاريع الاستثمارية.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

✓ أسباب ذاتية:

- ميول شخصية لفهم موضوع القروض المصرفية والذي يتماشى مع تخصص مالية وتجارة دولية، في شق المالية.
- الرغبة في تعلم طرق التحليل المالي ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع.
- معرفة إجراءات منح القروض من أجل طلب قرض محتمل.

✓ أسباب موضوعية:

- أهمية القروض في دفع عجلة الاقتصاد الوطني.
- المساهمة في زيادة المعرفة المصرفية العامة.

المقدمة العامة

الصعوبات المواجهة:

من أبرز الصعوبات التي واجهناها أثناء قيامنا بهذا العمل:

- اكتظاظ البنك بالزبائن ما يصعب المقابلات مع العمال والحصول على المعلومة والوثائق.
- قلة المراجع خاصة باللغة العربية، وإن وجدت فيصعب الحصول عليها.

المنهج المستخدم:

تم صياغة البحث اعتمادا على منهج التحليل الوصفي بالإجابة على الإشكالية البحثية والأسئلة المطروحة باستخدام مراجع بحثية ووثائق بنكية، حيث دعمنا الجانب النظري بدراسة حالة توضح مدى تطابق إجراءات منح القروض في أرض الواقع.

هيكل الدراسة:

تنقسم الدراسة الى فصلين رئيسيين: الفصل النظري والفصل التطبيقي، حيث أن الدراسة النظرية تتكون من أربعة أقسام رئيسية:

القسم الأول: ماهية النظام المصرفي ونشأة النظام المصرفي الجزائري.

مقسم الى ثلاثة أجزاء تطرقنا فيها إلى مفهوم النظام المصرفي ومكوناته وشرح لوظائف مختلف أنواع البنوك، كما أدرجنا نشأة ومراحل تطور النظام المصرفي الجزائري.

القسم الثاني: عموميات حول القروض المصرفية المعتمدة في الجزائر.

مقسم إلى أربعة أجزاء، نتحدث عن مفهوم القروض المصرفية وعناصرها، وشرح لأهم أنواعها حسب مختلف المعايير، بالإضافة إلى أهمية ومصادر ووظائف هذه القروض.

القسم الثالث: سياسة الإقراض ومنح القروض.

مقسم إلى أربعة أجزاء تناولنا فيها مفهوم سياسة الإقراض وأهدافها ومكوناتها، بالإضافة إلى إجراءات منح القروض واعتبارات ومعايير منحها.

القسم الرابع: مخاطر وضمانات القروض البنكية.

يتكون من ثلاثة أجزاء يتحدث الأول عن مفهوم مخاطر القروض وأنواعها، أما الثاني فيوضح مفهوم ضمانات القروض البنكية، والأخير يحدد أنواعها.

أما الدراسة التطبيقية فتتكون من قسمين رئيسيين:

القسم الأول: التعريف بالمنشأة المستقبلية "بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة برج منايل"
تطرقنا فيه الى التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية ومراحل تطوره وكذا التعريف بالمنشأة المستقبلية وهيكل تنظيمها، وكذا أهداف البنك ومهامه.

القسم الثاني: دراسة لقرض التحدي لأحد المستثمرين:
قمنا في هذا القسم بتبيان الملف المطلوب من أجل تقديم طلب القرض، ووضحنا إجراءات منح القرض، ثم قدمنا مشروع أحد المستثمرين الطالبين للقرض وقمنا بتحليله ماليا لمعرفة قدرة العميل على السداد.

الجانب النظري

تمهيد:

يأتي تطور الأنظمة المصرفية موازاة مع مختلف التحديات الاقتصادية الجديدة التي يعرفها العالم، وتشكل البنوك والمؤسسات المالية بمختلف أنواعها هذه الأنظمة المصرفية، ومن أهم البنوك المكونة لأي نظام مصرفي، البنوك التجارية، التي رغم تعدد وظائفها إلا أن تقديم القروض يعد من أهم وظائفها ومن أكبر استخداماتها وتوظيفها للأموال.

تختلف هذه القروض من حيث نوعها وتختلف إجراءات وشروط منحها من بنك لآخر، كما أن هناك عدة اعتبارات تراعيها البنوك عند تقديمها لهذه القروض.

I- ماهية النظام المصرفي ونشأة النظام المصرفي الجزائري.

يتكون النظام المصرفي الجزائري كغيره من الأنظمة المصرفية العالمية من عدة مؤسسات تحدد ملامحه، كما طرأت عليه عدة تغييرات تماشيا من التحديات الاقتصادية الجديدة.

1 مفهوم النظام المصرفي:

يتوافر في كل بلد من البلدان مجموعة من المؤسسات التي تتكفل بحفظ النقود، حشد موارد المجتمع من الأموال وسد حاجيات البلاد الي مختلف أشكال الائتمان المتفاوتة الآجال، وإنشاء وسائل الدفع المتداولة بين الناس وما الى ذلك، وتختلف هذه المؤسسات بقدر ملحوظ من التخصص تبعا لنوع الوظائف التي تؤديها أو لطبيعة أوجه النشاط التي تتوفر عليها، ويتألف من مختلف أشكالها جميعا ما يسمى اقتصاديا بالنظام المصرفي.

ومن هنا يمكن تعريف النظام المصرفي بأنه المؤسسات البنكية والقوانين والأنظمة التي تعمل في ظلها هذه المؤسسات، كما يمكن التعبير عنه بأنه مجموعة البنوك العاملة في بلد ما على اختلاف أنواعها وتعدد أنشطتها، سواء كانت بنوك تجارية أو صناعية أو زراعية أو غيرها والبنك الذي يشرف على النظام البنكي ويراقب ويوجه نشاطه يسمى بالبنك المركزي أو بنك البنوك.¹

2- مكونات النظام المصرفي:

يمكن النظر الى مكونات النظام المصرفي وفقا لاعتبارات ومعايير مختلفة ولكننا سنقتصر في هذا البحث على مكوناته من حيث معيار طبيعة ونوع النشاط، ويمكن تقسيم مكونات النظام المصرفي من حيث هذا المعيار الى:

1-2- البنك المركزي:

2-1-1- تعريف البنك المركزي:

يعد البنك المركزي من المؤسسات النقدية والائتمانية المتميزة في النظم النقدية والمصرفية لمعظم دول العالم المعاصر، ويطلق عليها أسماء مختلفة ففي الولايات المتحدة الأمريكية يطلق عليها "نظام الاحتياطي الفيدرالي" وفي الهند "البنك الفيدرالي" وفي فرنسا بنك فرنسا ويطلق عليه في بعض الدول

¹ -صليحة عماري، مطبوعة بيداغوجية بعنوان: النظام المصرفي الجزائري، موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2020-2021، ص: 2.

"مؤسسة النقد" مثل مؤسسة النقد السعودي في السعودية ومؤسسة النقد البحريني في دولة البحرين، وعلى الرغم من تعدد التسميات إلا أن وظائفها الى حد ما متشابهة.¹

ويمكن تعريف البنك المركزي بأنه "الهيئة التي تتولى إصدار عملة الدولة وتضمن بوسائل شتى سلامة أسس النظام المصرفي، ويوكل اليها الاشراف على السياسة الائتمانية في الدولة بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة في النظامين الاقتصادي والاجتماعي".²

أي أنه "بنك البنوك لأنه يتولى الإشراف والرقابة على باقي البنوك، وبنك الإصدار لأن له سلطة إصدار نقد الدولة، وبنك الدولة حيث له سلطة إدارة احتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية، وتوجيه السياسة النقدية في الدولة".³

2-1-2 خصائص البنوك المركزية:

للبنوك المركزية خصائص تميزها عن المؤسسات الأخرى يمكن ذكرها كما يلي:⁴

- ان البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة، فالدولة هي التي تتولى إدارتها والإشراف عليها من خلال القوانين التي تسنها والتي تحدد بموجبها أغراضا وواجباتها، وتشارك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية، وتنفذ هذه السياسة عن طريق التدخل والتوجيه والمراقبة.
- يحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي، لكونه يتمتع بسلطة رقابية على البنوك وله القدرة على خلق النقود القانونية دون سواه، وجعل جميع البنوك تستجيب للسياسة النقدية التي يرغب في تنفيذها وتنفذ هذه السياسة كما ذكرنا عن طريق التدخل والتوجيه والمراقبة.
- يتمتع بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية وله القدرة للهيمنة على إصدار النقد وعملية الائتمان في الاقتصاد الوطني.
- يمثل البنك المركزي المؤسسة المحتركة لعملية إصدار النقد، بحيث لم يعد للمصارف التجارية أي دور في الإصدار في جميع دول العالم.
- إن البنك المركزي يتميز عن غيره من البنوك بما يعرف بمبدأ الوحدة؛ فهو مؤسسة وحيدة تقوم بإصدار النقود والإشراف على الائتمان، فهناك بنك مركزي واحد لكل دولة ووحدة جغرافية، ووجود 12 مؤسسة لإصدار النقود في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا لا يتعارض مع هذا المبدأ، حيث أن هذا التقسيم راجع إلى تقسيم العمل وتوزيع المسؤوليات. وللعلم أن كل هذه الوحدات

¹ يوسف حسن يوسف، البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول، دار التعليم الجامعي، مصر، 2015، ص: 23-24.

² محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، كلية الحقوق، الجيزة، مصر، 1953، ص 228.

³ - خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، الأردن، 2015، ص: 22-23.

⁴ - زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار البازوري العلمية، الأردن، 2006، ص: 26-27.

خاضعة لوحدة مركزية معينة هي إتحاد البنوك الذي يرسم السياسة الاقتصادية بشؤون النقد والائتمان والتي تلتزم بها كل وحدات الجهاز المصرفي.

2-1-3 وظائف البنوك المركزية:

- ✓ **إصدار النقود:** ان إحدى الوظائف الأساسية، التي تقوم بها البنوك المركزية في الأنظمة النقدية الحديثة هي وظيفة إصدار النقود (البنكنوت) حتى انه سمي تبعا لهذه الوظيفة ببنك الإصدار، وقد خضع البنك المركزي منذ البداية الى قيود قانونية متعددة في إصداره للنقود الورقية حيث اتصلت هذه القيود بصفة اساسية بنوع الاصول التي يتعين على المصرف تغطية النقود الورقية المصدرة بها، وقد تراوحت هذه القيود ما بين الحرية المطلقة للبنك المركزي في إصدار النقود الورقية كلما دعت الحاجة والظروف الاقتصادية الى ذلك وتقييد حرية المصارف المركزية في الإصدار، بوضع قوانين وتشريعات تنظم هذه العملية.¹
- ✓ **إدارة السياسة النقدية:** يحاول البنك المركزي إدارة السياسة النقدية بشكل سليم ومرغوب من حيث اتخاذ كافة الإجراءات والأدوات اللازمة للإشراف على سير ونشاط البنوك التجارية وبما يحقق أهداف التشغيل الكامل للموارد وزيادة النمو الاقتصادي وتحقيق استقرار الأسعار وتوجيه النشاط الاستثماري بما يحقق تلك الأهداف.²
- ✓ **البنك المركزي هو مصرف الحكومة ومستشارها المالي:** يقوم البنك المركزي في معظم البلدان بدور مصرف الحكومة ومستشارها المالي، وقد قامت البنوك المركزية القديمة بهذا الدور بمجرد حصولها على امتياز إصدار أوراق البنكنوت، فاحتفظت الحكومة لدى البنك المركزي بحساباتها، وتجري عن طريقه تنظيم مدفوعاتها، ويقدم لها البنك قرضا قصير الأجل في حالات العجز الموسمي أو المؤقت للميزانية وقروضا استثنائية في حالات الضرورة الملحة كالحروب والأزمات، ويضطلع البنك المركزي فضلا عن ذلك بإصدار القروض العامة ويتولى خدمتها، ويضع خبرته في شؤون النقد والمال تحت تصرف الحكومة و يقوم بما تعهد به إليه من أعمال أخرى كالرقابة على الصرف.³
- ✓ **الوظيفة التنموية للبنك المركزي:** تترتب على التطورات الاقتصادية المحلية والدولية أن امتدت مسؤولية البنوك المركزية إلى المشاركة في تمويل التنمية الاقتصادية ومساهمتها في تطوير الأسواق المالية والنقدية، وقد برزت الحاجة لهذه الوظائف بشكل أكثر وضوحا في البلدان النامية،

¹ محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل احمد سمحان، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 167-168.

² محمد أحمد الأقدى، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2018، ص: 184.

³ محمد زكي شافعي، مرجع سابق، ص 237.

إذ تغيرت النظرة إلى وظائف البنوك المركزية ودورها المتجدد من الوظائف التقليدية إلى الوظائف التنموية،¹ وتأتي هذه الوظيفة من خلال:

– **المساهمة المباشرة في عملية التنمية الاقتصادية:** وذلك من خلال القروض التي تقدمها إلى المنشآت والمشاريع والشركات العاملة في القطاعات الاقتصادية المختلفة من الاقتصاد القومي.

– **تمويل المؤسسات المالية الوسيطة المتخصصة:** وتتمثل هذه الوظيفة بقيام البنك المركزي بتقديم القروض إلى المؤسسات المالية الوسيطة المتخصصة في التمويل الطويل الأجل مثل المصارف الزراعية، الصناعية والعقارية.

– **تشجيع تأسيس المصارف الجديدة:** تسعى البنوك المركزية من خلال موقفها الداعم والمشجع لتأسيس المصارف الجديدة إلى توسيع النظام المصرفي ككل وحث المصارف المتخصصة على زيادة فروعها في المدن وتغطيتها للمناطق النائية أو الريفية لإيصال الخدمات المصرفية ولنشر الوعي المصرفي فيها من أجل ضمان حسن توزيع الخدمات المصرفية من جهة والمساهمة في تطوير العائدات المصرفية وجذب أكبر حجم ممكن من المدخرات من جهة أخرى.²

✓ **البنك المركزي هو المقرض الأخير للنظام الائتماني:** يعتبر قيام البنك المركزي بوظيفة المقرض الأخير وظيفة أساسية من الوظائف التي يتولاها، وشرطا ضروريا لنجاح مساعيه في تدعيم النقد والائتمان، والمقصود بهذه الوظيفة هو وقوف البنك المركزي مستعدا على الدوام لمدي العون للسوق الائتماني في حالات الضيق المالي أو عند الضرورة بوضعه ما يلزم من الأرصدة النقدية الحاضرة تحت تصرف البنوك التجارية أو غيرها من المؤسسات الائتمانية.³

✓ **البنك المركزي بنك البنوك:** يحتل البنك المركزي من النظام المصرفي الوطني منزلة بنك البنوك، فما يمد البنك المركزي يد العون إلى البنوك التجارية في حالات الضيق الموسمي أو الأزمات أو عند الضرورة بوصفه المقرض الأخير للنظام الائتماني فحسب، وإنما تحتفظ لديه البنوك باحتياطياتها النقدية ويتولى الإشراف على عمليات المقاصة فيما بينها وتسوية الحسابات المتخلفة عن هذه العمليات خصما على ما للبنوك لديه من أرصدة دائنة أيضا.⁴

¹ يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص: 44.

² يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص: 45-47.

³ محمد زكي شافعي، مرجع سابق، ص: 238.

⁴ نفس المرجع السابق، ص: 239.

2-1-4 تأثير البنك المركزي على القروض المصرفية:

✓ التأثير عن طريق السياسات الغير مباشرة:

يؤثر البنك المركزي على حجم الائتمان والقروض المصرفية (أي التأثير على حجم الإقراض والاقتراض) وذلك من خلال وسائل وسياسات تقليدية كمية (غير مباشرة) يتمكن من خلالها بالتحكم بعرض النقود وبالتالي التأثير في النشاط الاقتصادي تماشياً مع سياسته النقدية، وتتمثل هذه الأدوات في:

أ- سياسة الخصم وسعر الفائدة:

يعني سعر الخصم، السعر الذي تخضم به المصارف التجارية الأوراق التجارية التي يقدمها لها عملائها، وحيث ان المصارف التجارية تلجأ الى المصرف المركزي لإعادة خصم الأوراق التجارية، فإن السعر الذي يخضم به المصرف المركزي هذه الأوراق المقدمة اليه من المصارف التجارية يطلق عليه سعر إعادة الخصم.

ويمثل سعر إعادة الخصم، الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية لقاء إعادة خصمه للأوراق التجارية، وهو بدل سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي على القروض التي يقدمها للبنوك التجارية.¹

أما سعر الفائدة فهو السعر الذي يتم دفعه مقابل الاحتفاظ بالأموال في البنوك ومنه يتم اشتقاق سعر الفائدة على القروض، ويقوم البنك المركزي بتغيير هذين السعيرين من وقت لآخر بصورة مباشرة للتأثير على مستوي عرض النقود والائتمان وصولاً الى مستوى مناسب من السيولة النقدية في الاقتصاد تضمن له نمواً ومعدلاً منخفضاً من التضخم²

ويستهدف البنك المركزي بتغيير سعر إعادة الخصم إحداث تغيير مقابل في أسعار الفائدة في السوق بوجه عام بما قد يترتب على التغيير في أسعار الفائدة من تأثير على حجم الائتمان، والفكرة أنه إذا أراد البنك المركزي إحداث انكماش في حجم الائتمان مثلاً، بادر إلى رفع سعر إعادة الخصم فترتفع معه أسعار الفائدة في السوق، فيقل تبعاً لذلك إقبال الأفراد على طلب القروض من البنوك أو تجديدها وينكمش هكذا حجم الائتمان والعكس بالعكس.³

¹ -محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص: 177.

² -علي محمد شلهوب، شؤون النقود وأعمال البنوك، شعاع للنشر والعلوم، سورية، 2007، ص: 129.

³ -محمد زكي شافعي، مرجع سابق، ص: 245.

ب-عمليات السوق المفتوحة:

تعرف عمليات السوق المفتوحة بأنها بيع وشراء الأوراق المالية (السندات) للبنوك والأفراد والشركات، بهدف التأثير على حجم الائتمان ومن ثم عرض النقود، يتم بيع الأوراق المالية عند الحاجة إلى تقييد عرض النقود أو شرائها عند الحاجة إلى زيادة النقود.¹

ج-تعديل نسبة الاحتياطي النقدي القانوني:

تتأثر قدرة المصارف التجارية في منحها للائتمان بنسبة الاحتياطي النقدي القانوني الذي يقرها البنك المركزي، ويلزم بها المصارف التجارية باستقطاع جزء من ودائعها كاحتياطيات نقدية تودع لدى البنك المركزي، لذلك يمكن للبنك المركزي استخدام هذه الوسيلة للتأثير على حجم وكمية الائتمان المصرفي الذي تمنحه المصارف التجارية، ويكون هذا التأثير بتوسع أو تقييد حجم الائتمان المصرفي وبحسب مقتضيات الوضع الاقتصادي السائد، إذ يعمد البنك المركزي عادة إلى زيادة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني في أثناء فترات التضخم، وعلى العكس تماما يعمد البنك المركزي إلى تخفيض هذه النسبة في أثناء الكساد الاقتصادي بهدف تشجيع المصارف التجارية على التوسع في منح الائتمان المصرفي خاصة وأن العلاقة عكسية بين توليد الودائع من قبل المصارف التجارية من جهة ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني من جهة أخرى.²

✓ التأثير عن طريق السياسات المباشرة:

وهناك أسلوبين أساسيين يستعملهما البنك المركزي للتأثير على الائتمان حسب سياساته وهما:

أ-أسلوب الإقناع الأدبي:

يعتمد هذا الأسلوب على ما يتمتع به البنك المركزي من مركز أدبي نتيجة لما يؤديه من دور في خدمة الاقتصاد القومي والصالح العام دون أي اعتبارات خاصة، ويتخذ هذا الأسلوب صورة تصريحات يدلي بها البنك المركزي وتوجيهات ونصائح يتجه بها للبنوك واجتماعات يعقدها مع المسؤولين في البنوك لتبادل الرأي في شؤون النقد والائتمان.

مثل هذا الأسلوب يعتبر مجديا في الدول التي مارس فيها البنك المركزي مسؤولياته منذ زمن بعيد، أما الدول الحديثة العهد بالبنوك المركزية أو حيث يزاول البنك المركزي الأعمال المصرفية العادية

¹ -محمد أحمد الأقدى، مرجع سابق، ص: 400.

² -يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص: 97.

بجانب عمله كبنك مركزي فإن أسلوب الإقناع قد يكون ذا فائدة محدودة مما يضطر البنك المركزي الى استخدام أسلوب الأوامر والتعليمات الملزمة.¹

ب- أسلوب الأوامر والتعليمات الملزمة:

وبمقتضى هذا الأسلوب يصدر البنك المركزي القرارات للبنوك التجارية بما يتماشى مع متطلبات الإدارة النقدية التي تستهدف تحقيق أغراض السياسة النقدية، مثال ذلك أن يحدد البنك المركزي الحد الأقصى لجملة قروض البنوك التجارية للصناعات الصغيرة لتتمكن من زيادة انتاجها للتصدير والى الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية الضرورية للسوق المحلي وتخفيض القروض الصناعية المنتجة للسلع الكمالية... إلخ.²

2-2- البنوك التجارية:

2-2-1 تعريف البنوك التجارية:

تعد المصارف التجارية احدى اهم وأقدم المؤسسات المالية الوسيطة، وظيفتها الاساسية قبول الودائع الجارية والتوفير ولأجل من الافراد والمشروعات والادارات العامة، واعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الائتمان والخصم وبقية العمليات المالية للوحدات الاقتصادية غير المصرفية.³ ويمكن صياغة تعريفها أيضا بأنها "البنوك التي تعتمد على ودائع الافراد والهيئات بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو لأجل أو بإشعار، وإعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل في تسهيلات ائتمانية يسهل تحويلها إلى نقدية حاضرة دون خسائر تذكر وذلك للمساهمة في تمويل التجارة الداخلية والخارجية، ومن أمثلة هذه الاستثمارات القروض والسلف، وتحصيل الأوراق التجارية وخصمها أو التسليف بضمانها، وشراء وبيع الأوراق المالية فضلا عن إصدار خطابات الضمان، وفتح الاعتمادات المستندية، وغيرها من الخدمات المصرفية".⁴

2-2-2 خصائص البنوك التجارية: تتميز البنوك التجارية عن غيرها من البنوك بعدة خصائص نذكر منها:

- البنوك التجارية تتعدد وتتوسع بقدر اتساع السوق النقدي والنشاط المركزي وحجم المدخرات.
- البنوك التجارية هي مشروعات رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل تكلفة ممكنة، وذلك بتقديم خدماتها المصرفية كخلقها نقود وودائع، وهي غالبا ما تكون مملوكة

¹ - محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2007، ص: 339.

² - نفس المرجع السابق، ص: 339.

³ - إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص: 137.

⁴ - خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، مرجع سابق، ص: 23.

للأفراد أو المشروعات في شكل مساهمة، ولما لهذه البنوك من قدرة على خلق النقود والودائع، وبما لها من سلطة في تجميع المدخرات وإتمام عمليات الإقراض والتمويل، تؤثر في السياسة الاقتصادية للدولة، فإن هناك اتجاها عاما لتدخل الدولة لمراقبتها، عن طريق السيطرة على رؤوس الأموال بالاشتراك فيها، وحتى تملكها مباشرة وتأمينها، وهذه الظاهرة واضحة في البلدان النامية، ويعزز ذلك أن هذه المؤسسات المصرفية غالبا ما تكون مملوكة للأجانب، ولا ترتبط بالسوق النقدية الداخلية، وتراعي مصالح التمويل الداخلية إلا بقدر ارتباطها بمراكز التمويل الخارجية، وأصولها في الدولة الأجنبية، مما قد يترتب على ذلك من تسرب مدخرات الاقتصاد القومي خارج البلاد، ومن تخصيصها للاذخار الوطني لتغطية عملية التصدير والاستيراد المتعلقة بالخارج.

- تتميز هذه المؤسسات أيضا بتعدد عملياتها بجانب الوظائف الرئيسية وهي في مقابل ذلك تقوم بتلقي مدخرات الأفراد ودخولهم في شكل ودائع ثم تستخدم هذه الودائع في اوجه متعددة تدور غالبا حول عملية الإقراض، وتمويل العملية التجارية قصيرة المدى او حتى تلك المرتبطة بالمدة¹.
- إن البنوك التجارية، هي الوحيدة بين المؤسسات المالية الوسيطة التي تسمح لدائنيها، أن يحتفظون بودائعهم بصورة ودائع جارية (تحت الطلب) والتي تكون محلا للسحب بواسطة الصكوك، كما يمكن تحويل ملكيتها إلى طرف ثالث بواسطة استخدام الصكوك، ويترتب على ذلك أن الالتزامات المالية المترتبة على المصارف التجارية من جراء قبولها الودائع الجارية تعتبر نقدا لإمكانية السحب عليها بالصكوك، وبالتالي هي جزء من عرض النقد، بينما المؤسسات المالية الأخرى لا تتصف بهذه الصفة.
- تشكل الودائع الجارية لدى البنوك التجارية مصدرا رئيسيا من مصادر أموالها، وتتصف هذه الودائع بقابلية السحب الفوري عليها دون إشعار مسبق، بينما في المؤسسات المالية الأخرى الجزء الأكبر من مصادر أموالها لا يأخذ شكل ودائع ملزمة الدفع عند الطلب، ويترتب عن ذلك أن تصبح المصارف التجارية أكثر عرضة الى المخاطر في عملياتها عن المؤسسات الأخرى، مما يفرض عليها التحفظ في أدائها والحرص من غيرها على التوفيق بين متطلبات السيولة لموجوداتها (أي قدرتها على الإيفاء فورا بمختلف التزاماتها) والربحية (أي تعظيم إيراداتها الصافية)².

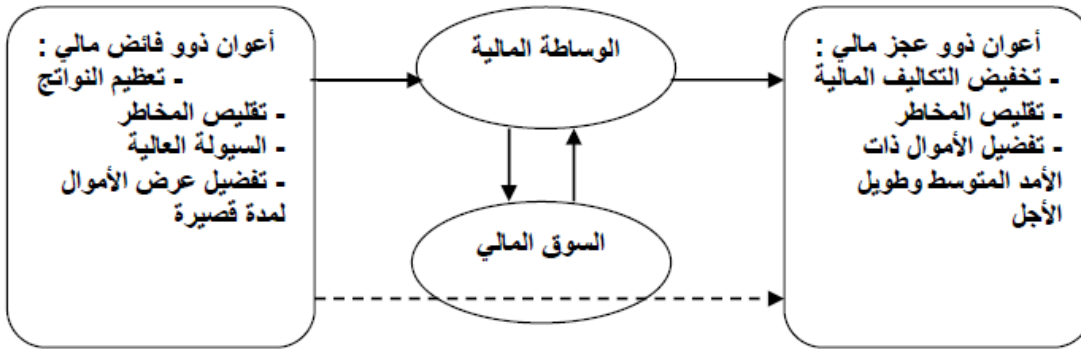
1 - إسماعيل محمد الهاشم: مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1976، ص: 4.

2 - إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سابق، ص: 138-139.

2-2-3- أهمية البنوك التجارية:

- تعتبر البنوك التجارية مؤسسات مالية وسيطة، وتظهر أهميتها في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة بحيث:¹
- بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة الملائمة للإثنين.
 - بدون المصارف تكون المخاطرة أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد.
 - نظرا لتنوع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية.
 - يمكن للمصارف نظرا لأكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.
 - إن وساطة البنوك تزيد سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود.
 - بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر ومختلفة العائد وبشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها.
 - تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة.

الشكل 01: آلية عمل الوساطة المالية وأهميتها.



المصدر: ذبيح عقيلة، كمال زيتوني، مطبوعة بيداغوجية بعنوان: تقنيات وأعمال البنوك، موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، الجزائر، 2019-2020، ص: 04.

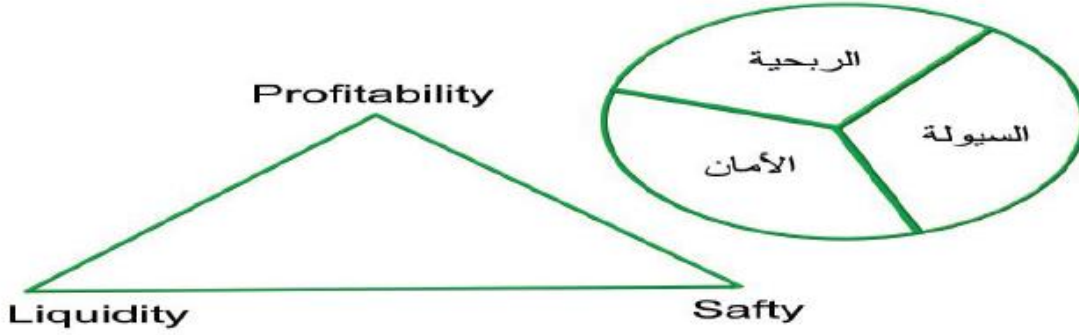
¹ محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص: 13-14.

2-2-4- الأسس التي تقوم عليها البنوك التجارية: تسعى البنوك التجارية لتحقيق الأهداف التي لا تقوم لها قائمة بدونها وهي كالتالي:

- ✓ **الأمان Security:** يتسم رأس المال للمصرف التجاري بالصغر إذ لا تزيد نسبته إلى مجموع الموجودات عن 8% حسب مقررات لجنة بازل، وهذا يعني أن على المصرف أن يتأكد من أن أموال مودعيه قد تم توظيفها بالشكل السليم الذي يكفل استردادها مع تحقيق عائد مناسب ويتوقف على طول وقصر المدة وعلى الضمانات الأصلية والتكميلية التي تصاحب قرار منح الائتمان حيث يتطلب دراستها وهي مخاطر العميل طالب الائتمان ومخاطر النشاط ومخاطر البيئة المحيطة للعميل كالعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية كما تتعلق أيضا بحجم الائتمان المطلوب عن العملية ومدة الائتمان المطلوب ونوع التمويل.¹
- ✓ **الربحية Profitability:** تسعى إدارة المصارف دائما إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لأصحاب المصرف، إذ أن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة، هو حجم الأرباح التي تحققها، فإذا حققت الإدارة أرباحا أكثر، فإن ذلك يعني أنها أكفأ من غيرها، كما وأن الوظيفة الرئيسية لإدارة المصرف التجاري هي تحقيق الأرباح.²
- ✓ **السيولة Liquidity:** بما أن الودائع تشكل الجانب الأكبر من المطلوبات التي تستحق عند الطلب، فإن المصرف يكون مستعدا للوفاء بها في أي لحظة حيث أنه لا يجوز التأخر عن مواجهة الالتزامات مهما كانت الظروف طالما أنه يعتبر مفهوم السيولة هو من عناصر الثروة المختلفة التي يحوزها الأفراد (الطبيعيون والمعنويون) ومدى سهولة تحويلها إلى سلع وخدمات أخرى لإشباع الحاجة ومن ذلك فإن أكثر عناصر الثروة سيولة هي النقود نظرا لقدرتها الغير محدودة والكاملة علن التحول إلى جميع أنواع السلع والخدمات المطروحة للاستهلاك في المجتمع، وعليه فإنه طالما أن الودائع تشكل الجانب الأكبر من موارد المصرف فعليه أن يراعى مصالح هؤلاء العملاء لتوفير السيولة لهم عندما يطلبونها متى شاءوا ومن أجل ذلك يحتفظ أيضا لدى البنك المركزي باحتياطي قانوني إلى جانب عدد كبير من الاحتياطات التي تحتفظ بها البنوك لتوفير السيولة النقدية لها بهدف إشباع الحاجة إلى منح الائتمان ومواجهة التقلبات التي قد تحدث في

¹ -اتحاد المصارف العربية، إدارة المصارف وجودة الخدمة المصرفية، 2016، ص: 31.

² -إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سابق، ص: 140.



المصدر: اتحاد المصارف العربية العربية، مرجع سابق، ص: 11.

2-2-5 وظائف البنوك التجارية:

يمكن تلخيص وظائف البنوك التجارية فيما يلي:

✓ الوظائف التقليدية:

– قبول الودائع من الجمهور: ان قبول الودائع هو الوظيفة الاساسية للبنك، ولكي تزداد اعمال أي بنك فلا بد له من اجتذاب أكبر قدر ممكن من الودائع، ولكن الحصول على الودائع ليست غاية للبنك في حد ذاتها، اذ ان الغاية المتوخاة هي تسليف هذه الودائع لعملاء البنك المضمونين، ويدفع البنك لأصحاب الودائع الاستثمارية فائدة عن اموالهم المحتفظ بها لدى البنك ويتقاضى في نفس الوقت فوائد اعلى عن القروض التي يقدمها للمستثمرين، وبذلك يتحقق له قدر من الارباح، فعمل البنك الاساسي كما قلنا هو تجارة النقود فيحقق ارباحه من خلال الفرق بين الفوائد التي يستوفيه من المقترضين والفوائد التي يدفعها للمودعين.²

– منح القروض: من أهم وظائف البنوك التجارية منح القروض والسلفيات وذلك من الموارد التي تحصل عليها عن طريق الودائع، ويحدد البنك شروط منح هذه القروض ومختلف الضمانات التي يقبلها حسب سياسته.³

– المعاملات الدولية: تعتبر البنوك أحد أهم الوسائط لإتمام المعاملات التجارية الدولية.⁴

¹ -اتحاد المصارف العربية العربية، مرجع سابق، ص: 32.

² -محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص: 111.

³ -يامي خليل، النقود والبنوك، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، مصر، 1993، ص: 188 بتصرف.

⁴ -نفس المرجع السابق، ص 194 بتصرف.

– **مضاعفة النقد:** تتعامل البنوك التجارية بصورة رئيسية مع الائتمان، أي قبول الودائع من الأفراد، ومنحها بشكل قروض يتم استخدامها في تمويل نشاطات استثمارية ونشاطات اقتصادية مختلفة، بعبارة أخرى فإن البنوك التجارية تقوم بعمليات الوساطة المالية بين الوحدات الاقتصادية (أفراد، مؤسسات،....) ذات الفوائض النقدية (وتسمى وحدات الفائض) وبين الوحدات الاقتصادية التي تحتاج لهذه الأموال لتمويل أنشطتها (وتسمى وحدات العجز).

ان قيام البنوك التجارية بهذه الوظيفة المهمة ساعدها على ان تكون جهة ثانية مع البنك المركزي تؤثر على كمية النقود الموجودة في الاقتصاد بواسطة مضاعفاتها لذاك النوع من النقود الذي يطلق عليه نقود الودائع.¹

– **تأجير الصناديق الحديدية:** تتمثل هذه الخدمة بقيام البنوك التجارية بقبول حفظ الموجودات الثمينة او المستندات الهامة للعملاء في خزائن حديدية محصنة ضد الحريق والسرقة مقابل أجرة سنوية محددة، وتتميز هذه الخدمة في البنوك التجارية بالأمان الكبير حيث تكون الخزائن الحديدية موجودة في غرفة محصنة في البنك تخضع للرقابة الثلاثية من قبل ثلاثة مسؤولين في البنك التجاري بينما لا يستطيع أحد فتح الصندوق الا بوجود صاحبه الذي يستلم عند الاستئجار احد المفتاحين الخاصين بفتح الصندوق بينما يحتفظ أحد المسؤولين في البنك بالمفتاح الآخر، كما يجب ان تتم زيارة الصندوق وفتحه من قبل العميل ضمن إجراءات خاصة تضمن تسجيل الزيارة وتوقيعها.²

✓ **الوظائف الحديثة:** تتلخص هذه الوظائف فيما يلي:³

- إدارة الأعمال والممتلكات للعملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية.
- سداد المدفوعات نيابة عن الغير.
- خدمات البطاقة الائتمانية.
- تحصيل فواتير الكهرباء والتلفون والماء من خلال حسابات تفتحها المؤسسات المعينة بحيث يقوم المشتركون بإيداع قيمة فواتيرهم فيها.
- تحصيل الأوراق التجارية.
- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية.

1 - محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص: 154.

2 - نفس المرجع السابق، ص: 153.

3 - نفس المرجع السابق، ص: 110.

2-2-6-موارد البنوك التجارية واستخداماتها:

✓ **موارد البنك التجاري:** إن خصوم البنك أو موارده إنما يتحصل عليها من ثلاثة مصادر: من رأس المال والاحتياطيات تم الودائع عل اختلاف ألواعها، ولا شك أن عند بداية نشاط البنك فإن اعتماد البنك سيكون عل رأس ماله إلى أن يمر بعض الوقت حتى يكتسب ثقة الجمهور ويمكنه أن يحصل على الموارد من أصحاب الودائع، والودائع هي الي تمثل الجزء الغالب من موارد البنك¹ ولذلك فإنه عادة ما تقسم موارد البنك الى موارد ذاتية وموارد غير ذاتية.

أولاً: الموارد الذاتية: وتشمل ما يلي:

- رأس المال.
- الاحتياطيات.
- المخصصات.
- الأرباح المدورة.

ثانياً: الموارد الغير ذاتية (الخارجية) وهي:

- ودائع العملاء بأنواعها.
- إيداعات البنوك الأخرى.
- شهادات الإيداع.
- القروض.²

✓ **استخدامات البنك التجاري:** وهي الطرق المختلفة التي يستخدم فيها البنك موارده من أجل تحقيق أقصى ربح وذلك في المجالات التالية:

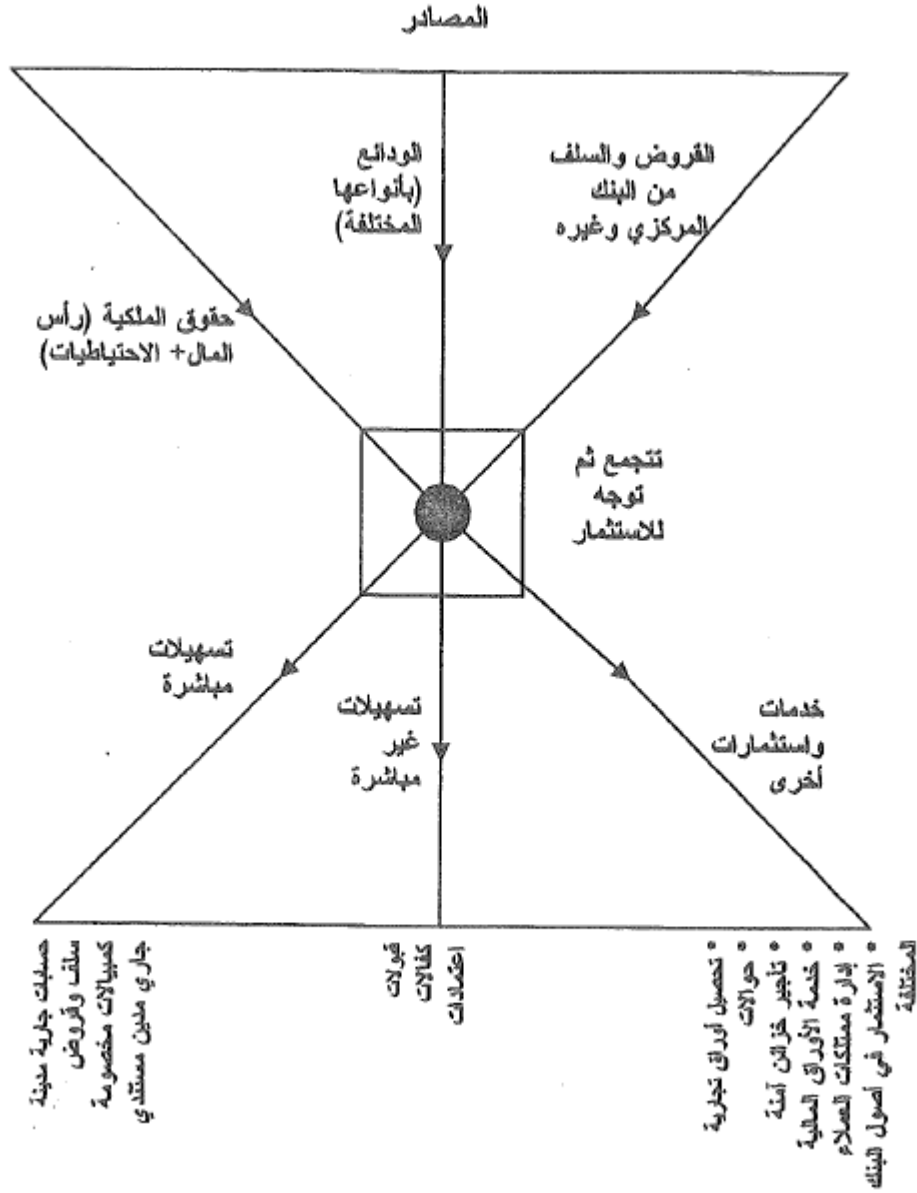
- **الأرصدة النقدية:** وتتكون من النقود الورقية والمعدنية التي يحتفظ بها البنك في الصندوق، إضافة إلى الاحتياطي القانوني الذي يحتفظ به لدى البنك المركزي، ويهدف الإحتفاظ بهذه الأرصدة إلى توفير عنصر السيولة وضمان حقوق المودعين لمواجهة إلتزاماتهم.
- **أوراق مالية واستثمارات:** حيث تستثمر البنوك التجارية جزءا من مواردها في شراء السندات الحكومية المضمونة أو الأوراق المالية كالأسهم والسندات ما يعطيها عائدا مرتفعا نسبيا مع أنّ هذه الأوراق ذات سيولة منخفضة مقارنة بالكمبيالات التجارية والسندات الإذنية، وعادة ما تتعلّق سيولة هذا النوع من الأصول بمدى نمو السوق المالي الذي يتم التعامل فيه بأدوات الإئتمان طويل الأجل.

¹ -يامي خليل، مرجع سابق، ص: 288.

² -محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص: 161-162.

- **مستحق على البنوك:** وفي هذه الحالة يُقدّم البنك التجاري لغيره من البنوك قروضا في حالة طلبها ولجوئها للاقتراض منه.
 - **الحوالات المخصصة:** وتتمثل في:
 - أدونات الخزنة: كما تسمى "حوالات الخزنة"، وتكون عند زيادة حاجة الحكومة للاقتراض وتلجأ إلى طرح كميات من حوالات الخزينة تحدد أسعار فائدتها بناء على سعة السوق النقدي، هذه الحوالات ذات سيولة مرتفعة وتستمد من الضمانات الحكومية بتحويلها إلى نقود سائلة عند إستحقاقها أو قبل الموعد بإعادة خصمها لدى البنك المركزي.
 - الأوراق التجارية: وذلك بخصمها من قبل المصارف التجارية عن طريق تحويلها إلى نقود حاضرة قبل موعد استحقاقها مقابل خصم مبلغ معين من قيمتها.
 - **القروض بمختلف أشكالها.¹**
- الشكل 03: موارد واستخدامات البنوك التجارية.**

¹ -فيروز قطاف، تقييم جودة الخدمات المصرفية ودراسة أثرها على العميل البنكي دراسة حالة BADR بسكرة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، 2010-2011، ص: 14.



المصدر: خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، مرجع سابق، ص: 28

2-3- البنوك المتخصصة:

تعتمد هذه البنوك على مصادرها الداخلية في القيام بوظائفها حيث تعتمد في تمويل أنشطتها التي تخصص فيها على مواردها الذاتية ولا تمثل الودائع بالنسبة لها دورا ملحوظا كما أن جميع الودائع لا يمثل واحدا من أغراضها حيث يجب ملاحظة ما يلي بالنسبة للبنوك المتخصصة:

- يتمثل النشاط الرئيسي للبنوك المتخصصة في القيام بعمليات الائتمان طويل الأجل لخدمة نوع محدد من النشاط الاقتصادي.
- لا تعتمد البنوك المتخصصة على قبول الودائع تحت الطلب كأحد الأنشطة الرئيسية لها.

– تعتمد البنوك المتخصصة في تمويل أنشطتها على مواردها الذاتية ومصادر لها الداخلية التي تتمثل في رأس المال والاحتياطيات والقروض طويلة الأجل المتمثلة في السندات التي تصدرها.

ويمكن تقسيم البنوك المتخصصة من حيث عمليات التمويل التي تقوم بها الى بنوك صناعية، بنوك زراعية، بنوك عقارية، وبنوك إيداع.¹

2-4- المؤسسات المالية غير المصرفية:

بالرغم من أن القطاع المصرفي يعتبر أهم مكون للقطاع المالي في مختلف دول العالم، إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية القطاعات المالية الأخرى، حيث يعتبر القطاع المالي غير المصرفي شريكا للقطاع المصرفي في تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي والمالي في دول العالم.

لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات المالية غير المصرفية، حيث يختلف تعريف هذا القطاع من دولة لأخرى. لكن بشكل عام، يمكن تعريف هذه المؤسسات بأنها تتكون من جميع المؤسسات المالية التي ليست بنوكا مركزية أو بنوكا تجارية أو مؤسسات مالية عامة.

3-نشأة النظام المصرفي الجزائري:

3-1-بناء نظام مصرفي جزائري بعد الاستقلال 1962-1968:

أولا: مرحلة انشاء المؤسسات المصرفية:

أ-فصل الخزينة العمومية الجزائرية عن الخزينة الفرنسية:

بتاريخ 29 أوت 1962 تقرر فصل الخزينة العمومية الجزائرية عن الخزينة الفرنسية، وهي أول خطوة في طريق بسط السيادة الوطنية وبناء نظام مالي ومصرفي جزائري، باعتبار الخزينة العمومية هي القابض للإيرادات العمومية والصراف للنفقات العمومية باسم الدولة، وتجدر الإشارة هنا الى أن الخزينة العمومية تعتبر مؤسسة النظام المالي وليست مؤسسة النظام المصرفي لكن التوجهات الاقتصادية وطبيعة المنظومة المصرفية التي سيتم إنشاؤها خلال هذه الفترات أعطت للخزينة دورا متعظما جعلها مرتبطة بالنظام المصرفي خلال مراحل التطور.

¹ محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص: 26-27.

ب- تأسيس البنك المركزي الجزائري وإنشاء العملة الوطنية:

تأسس البنك المركزي الجزائري بحكم القانون رقم 144/62 الصادر بتاريخ 13 ديسمبر 1962 كبنك مملوك بالكامل للدولة وقد كلف بمهام البنك المركزي بصفته بنك للإصدار النقدي والممول والمسير للشؤون النقدية للدولة والمشرّف على البنوك التجارية لكنه لم يمكن في الواقع من الممارسة الفعلية لهذه الوظائف لأن البنوك التجارية كانت كلها أجنبية مرتبطة بالمنظومة الفرنسية مما صعب عليه بسط إشرافه عليها ومراقبة عملياتها، إضافة إلى أنه وفقا لقانون المالية لسنة 1965 فإن البنك المركزي وضع في خدمة الخزينة العمومية للدولة وذلك بمنحها تسبيقات وقروض غير منتهية وبدون قيود ولا شروط وهو ما يعني أن البنك المركزي الذي يمثل رأس النظام النقدي (الدائرة النقدية) قد وضع تحت تصرف وهيمنة الخزينة العمومية التي تمثل رأس النظام المالي (الدائرة المالية) وهو ما يفسر ظهور بعض الاختلالات النقدية لاحقا فحجم الإصدار والنقدي والكتلة النقدية في التداول تحددها احتياجات الخزينة، ولأن وظيفة الإصدار النقدي من أهم وظائف البنوك المركزية فقد تعزز دور البنك المركزي بقرار إنشاء العملة الوطنية كبديل عن الفرنك الجزائري وذلك في 10 أفريل 1964 حيث أن 01 دينار جزائري يساوي 180 ميليغرام من الذهب.¹

ج- إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية:

تأسس بموجب القانون رقم 165/63 الصادر في 1963/05/07 باسم الصندوق الجزائري للتنمية إذ حل محل البنوك الفرنسية

التي كانت تتعامل بالائتمان المتوسط والطويل الأجل وهي: القرض العقاري لفرنسا، القرض الوطني، صندوق الودائع والأمانات، صندوق صفقات الدولة، صندوق التجهيز والتنمية للجزائر.

وقد وضع تحت وصاية وزارة المالية، على عكس بنوك الودائع فإن الصندوق لم يرخص له جمع الودائع من الجمهور ورأس ماله مكتتب من طرف الدولة يتبع وظيفيا للخزينة العمومية ويمكن أن يحصل على موارده من:

- إصدار سندات طويلة ومتوسطة واذونات صندوق مضمونة من طرف الدولة.
- توظيفات البنوك بالاكتتاب في أوراق مضمونة من الدولة.
- الاقتراض.
- ودائع الهيئات الوطنية والأجنبية.

¹ - بلحنيش عبد الرحمان، محاضرات في النظام المصرفي الجزائري، موجه لطلبة السنة الثالثة اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة ألكلي محند أولحاج البويرة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2020-2021، ص: 07.

بموجب المرسوم رقم 47/71 المؤرخ في 30/06/1971 أصبح يحمل اسم البنك الجزائري للتنمية BAD باعتباره بنك متخصص في التنمية إذ أن تمويلاته موجهة نحو تكوين أو تحديد رأس المال الثابت فهو البنك الاستثماري الوحيد بالجزائر وقد ظهرت أهميته جليا من خلال مهامه والتمثلة خصوصا في تمويل انجاز برامج الاستثمارات المخططة من قبل هيئة التخطيط، وقد حل البنك محل الخزينة العمومية منذ 1971 في مجال القروض طويلة الأجل وأصبح عنصر أساسي في تسيير الخطة الاقتصادية بوصفه بنك للاستثمار من خلال القروض طويلة والمتوسطة الموجهة لتحقيق الاستثمارات المخططة من طرف الدولة وبنك للتنمية من خلال المساهمة في خلق المؤسسات عن طريق قروض طويلة، وبصفة وسيط مالي عن طريق التدخل في السوق المالي بالعمليات على القيم المنقولة.¹

د-إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط:

أنشأت هذه الهيئة في 10 أوت 1964 بموجب المرسوم التنفيذي 277/64 وهي تتكفل بتعبئة مدخرات الأفراد في مقابل تمويل مشاريع السكن، إلى أن أصبح الصندوق متخصصا في هذا النوع من القطاعات في الجزائر، وهو يستهدف بالأساس المدخرات الصغيرة للأفراد، ويدير ثلاث أنواع من الموارد:

أموال الادخارات، أموال الهيئات المحلية، أموال منتسبي الهيئات المحلية والمستشفيات.

وفي سبيل ذلك فقد إتبع الصندوق سبلا شتى لتشجيع الادخار على النطاق الشعبي مثل: إنشاء فروع عديدة، قبول حد أدنى للإيداع (10 دنانير)، تشجيع الإدخار المصرفي، تكريس يوم وطني للإدخار... الخ، ويبقى الحافز الحقيقي للإدخار هو إعطاء فرصة للمدخر للحصول على مسكن بالتقسيط طويل الأجل، حيث تحول بعد ذلك الى بنك متخصص في تمويل السكن.²

3-2-تطبيق الإصلاحات المصرفية والمالية الأولى 1969-1985:

تجسدت الإصلاحات المصرفية الأولى في الإصلاح المالي سنة 1971، والذي يخص الجانب التنظيمي للوساطة المالية، وإعادة النظر في قنوات التمويل، وتزامن هذا الإصلاح مع انطلاق أول مخطط رباعي 1970-1973، فكان من الضروري وضع نظام تمويل مخطط بهدف تعزيز التخطيط المادي بنظام تخطيط مالي، كأداة لتنفيذ التنمية التي تترجم في شكل مخططات خاصة على صعيد الاستثمار، وهكذا صدر قانون المالية لسنة 1971 والنصوص التي تلتها لتوضح طريقة ودور البنوك في تمويل

¹ - زقير عادل، محاضرات في النظام المصرفي الجزائري، موجه لطلبة السنة الثالثة ليسانس اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2019-2020، ص: 08.

² نفس المرجع السابق، ص: 10.

النشاط الاقتصادي، كما كان يهدف الإصلاح إلى تخفيض عجز التمويل العام بتوجيه منح القروض الاستثمارية من الخزينة إلى البنوك حتى يصبح للتمويل البنكي دور حيوي في تقييم الناتج الوطني.¹

3-3- الانطلاق في الإصلاحات البنكية للتحويل نحو اقتصاد السوق 1986-1990:

أظهرت الإصلاحات السابقة للنظام البنكي الجزائري محدوديتها، مما استوجب التفكير في تبني استراتيجية مالية جديدة تحقق ما عجزت الإصلاحات السابقة عن تحقيقه، لذا شرعت الدولة منذ بداية الثمانينات في تطبيق طرق حديثة لإعادة الهيكلة تجسدت في:

✓ الإصلاح النقدي لسنة 1986: وقد انحصرت أهم بنود هذا الإصلاح في:

- استرجاع البنك المركزي لدوره كبنك للبنوك.
 - الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وبين نشاطات البنوك التجارية.
 - استعادة البنوك دورها من خلال تعبئه الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، فأصبحت تتمتع بحرية في استلام الودائع ومنح القروض ومتابعتها.
 - تقليل دور الخزينة في نظام التمويل.
 - انشاء هيئات رقابة على النظام البنكي وهيئات استشارية أخرى.
- ومنه فهذا القانون أدخل تغييرات عدة على مستوى هيكل النظام البنكي الجزائري فهو شمل تحديد مهام كل من: البنك المركزي، مؤسسات الإقراض، هيئات الرقابة حيث تم انشاء المجلس الوطني للقروض واللجنة التقنية للبنك

✓ قانون 1988 وتكيف الإصلاح: واصلت الجزائر برامج إعادة الهيكلة في إطار سياسة التحرير

المالي الذي يتطلبها نظام اقتصاد السوق الذي عمدت الحكومة الجزائرية الى انتهاجه، حيث ألزمها ذلك القيام بإصلاحات في الجانب المالي والبنكي بهدف تكوين جهاز بنكي ذو كفاءة في تسيير وإدارة السيولة، فعملت الحكومة الجزائرية على اصدار قانون رقم 06/88 المؤرخ في 1988/01/12 الذي ركز على استقلالية البنوك والمؤسسات المالية والعمل على تعديل طرق التمويل المختلفة، والذي جاء كتعديل لقانون الإصلاح السابق أي قانون الإصلاح المالي لسنة 1986.

ويمكن تلخيص النقاط الرئيسية التي جاء بها هذا القانون وعرضها فيما يلي:

- اعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات.

¹ -فائزة لعراف، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013، ص: 152.

- دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية لأجل إحداث التوازن في الاقتصاد الكلي.
 - يعتبر البنك شخصيه معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، فنشاطه يخضع الى قواعد التجارة وكذا مبدأ الربحية والمردودية.
 - يمكن للمؤسسات الغير بنكية أن تقوم بتوظيف نسبة من أصولها المالية في اقتناء أسهم وسندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه.
 - يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ الى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، وكذا طلب ديون من الخارج.¹
- على الرغم من هذه التعديلات والإصلاحات التي خضع لها النظام المصرفي الجزائري إلا أن هذه الأخيرة لم تتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة، فجاء قانون النقد والقرض الذي أعاد صياغة النظام المصرفي الجزائري ليتماشى والتشريعات البنكية الدولية.
- ✓ **قانون النقد والقرض 1990:** تميز النظام المصرفي الجزائري ابتداء من سنة 1990 بالمصادقة على القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، والذي أدخل تغييرات جذرية على تنظيم النشاط البنكي تتمثل أهمها في:
- إزالة العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي.
 - تغيير تسمية البنك المركزي الى بنك الجزائر ومنحه حق ممارسة جميع الصلاحيات التقليدية الخاصة بالبنوك المركزية.
 - فتح مكاتب معتمدة في الجزائر لممثلي البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية.
 - الاحتفاظ بنفس المؤسسات البنكية السابقة مع بعض التعديلات فيما يخص الاختصاصات وتسيير العمليات البنكية.²

3-4- التعديلات التي طرأت على قانون النقد والقرض:

- ✓ **تعديلات سنة 2001:** يعتبر الأمر 01/01 الصادر في 27 فيفري 2001 كأول تعديل للقانون رقم 90/10 حيث مس الأمر الرئاسي الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر فقط دون المساس بمضمون القانون.³

¹ -صليحة عماري، مطبوعة بيداغوجية في مقياس: النظام المصرفي الجزائري، موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، ص: 22.

² -زقير عادل، مرجع سابق، ص: 14.

³ - النظام رقم 04/03 المؤرخ في 04/03/2004 المتعلق بإنشاء نظام التأمين على الودائع البنكية.

✓ **تعديلات سنة 2003:** كان الأمر رقم 11 / 03 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 26/08/2003 عن طريق أمر رئاسي بمثابة قانون جديد يلغي في مادته 142 قانون النقد والقرض رقم 10/90 وجاء ضمن التزامات الجزائر في الميدان المالي والبنكي واستجابة لتطورات المحيط البنكي الجزائري وإعداد المنظومة البنكية للتكيف مع، المقاييس العالمية وخاصة بعد إفلاس بنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي الجزائري BCIA، وتقاديا لوجود مشاكل أخرى من هذا النوع ارتفعت درجة تدخل الدولة في التنظيم البنكي، من خلال القوانين الصادرة في سنة 2003م و2004م، التي لا تترك حرية كبيرة للبنوك للتصرف، والعمل دون الرجوع لبنك الجزائر، كما رفع من الحد الأدنى لرأس المال إلى 2,5 دج.¹

✓ **تعديلات سنة 2010:** من جهة أخرى، أبرزت الأزمة المالية الدولية الخطيرة التي اندلعت في الولايات المتحدة الأمريكية في صائفة 2007 إثر سقوط القروض الرهنية وتداعياتها على النظام المالي الدولي، أهمية تعزيز صلابة النظام البنكي الوطني لحمايته ضد المخاطر بجميع إشكالها، بما في ذلك المخاطر العملية التي تبقى جد مرتفعة في النظام البنكي الجزائري، وفي هذا المجال، فقد حاول التعديل الذي ادخل على قانون النقد والقرض في سنة 2010 (الأمر - 04 10 الصادر في 26 أوت 2010) تعزيز وسائل البنوك في مواجهة المخاطر عبر تقوية أنظمة رقابتها الداخلية. فقد نص التعديل الذي ادخل على نص المادة 97 التزاما على البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز فعال للرقابة الداخلية.²

✓ **تعديلات سنة 2017:** بعد انخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية، شهدت الجزائر تراجع في إيراداتها لتمويل الموازنة العامة والتي تعتمد أساسا على المحروقات، لجأت الجزائر إلى سياسة التيسير الكمي، والتي تسمح بطبع كتلة نقدية ليس لها مقابل لدى البنك المركزي، من أجل تمويل الموازنة العامة للجزائر، وهذا بإصدار قانون النقد والقرض 10 / 17 المؤرخ في 2017/10/11 والذي يحتوي على مادة وحيدة وهي المادة 45، والتي تنص على أن يقوم البنك المركزي بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء مباشرة من الخزينة السندات المالية التي تصدرها الخزينة من أجل المساهمة على وجه الخصوص بـ:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة.
- تمويل الدين العمومي الداخلي.
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

1- الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص : 415.

2 نفس المرجع السابق، 423.

– توازن ميزان المدفوعات.¹

3-5- إنشاء صيغ جديدة للقروض (العينة لقرض التحدي):

التحدي هو عبارة عن قرض استثماري أنشئ بموجب اتفاقية بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية في 2020/12/13، مدعوم من طرف الدولة، يمنح في إطار إنشاء مستثمرات فلاحية وحيوانية جديدة، أو مستثمرات قائمة على أراض زراعية غير مستغلة، التابعة لملكية خاصة أو لأملاك الدولة الخاصة.²

¹ -المادة 45 من القانون رقم 05/17 المؤرخ في 2017/10/11.

² موقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية badrbanque/dz.

II-عموميات حول القروض المصرفية المعتمدة في الجزائر.

1-مفهوم القروض المصرفية وعناصرها:

1-1-مفهوم القروض:

تعد القروض من اهم مصادر عوائد البنوك باعتبارها عنصرا أساسيا في نشاطها، وهناك عدة تعاريف للقروض منها:

"القرض هو أحد أقدم أنواع الديون، وكمثل جميع أدوات الدين، فالقرض يساهم في توزيع الأصول المالية بين المقرض والمقترض. تعتبر وظيفة الإقراض الوظيفة الأهم على الإطلاق في مجال أعمال البنوك وهي المصدر الأكبر لأرباحها، وتتعدد صور منح القروض من خلال منتجات مختلفة تشترك فيما بينها في الأخير بحصول العملاء على مبلغ من المال وسداده بعد حين من الزمن مقابل حصول البنك على فائدة أو عمولة، أو كلاهما معا".¹

"وهو تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها. والعمولات المستحقة عليها والمصارف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات الى تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات، حتى أنه يمكن أن يكفي بأحد تلك المعاني للدلالة على القروض المصرفية".²

ويمكن تعريف القروض المصرفية أيضا بأنه "مبلغ من المال يقدمه البنك للعميل دفعة واحدة، ويلتزم العميل بسداد هذا القرض وفوائده في نهاية الفترة المتفق عليها سواء استخدمه بالكامل أو جزءا منه أو لم يستخدمه على الإطلاق".³

1-2-عناصر القروض المصرفية:

القرض المصرفي يجب أن يتوافر فيه أربعة عناصر على الأقل لكي يعتبر قرضا وهي:⁴

- عالقة مديونية: وجود دائن اي مانح القرض ووجود مدين أي متلقي القرض وتوافر الثقة بينهما .

1 - علي محمد شلهوب، شؤون النقود وأعمال البنوك، شعاع للنشر والعلوم، سورية، 2007، ص: 291.

2 - إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص: 246.

3 - محروس حسن، إدارة المنشآت المالية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2015، ص: 122.

4 - طارق محمد خليل الأعرج، مطبوعة بيداغوجية بعنوان: اقتصاديات النقود والبنوك، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، 2012، ص: 40.

- وجود دين: وجود المبلغ النقدي الذي أعطاه الدائن للمدين حيث يتعين على المدين أن يقوم برده للدائن.
- الأجل الزمني: الفارق الزمني هو العنصر الجوهري الذي يفرق بين المعاملات الفورية والمعاملات الائتمانية.
- المخاطرة: وهي سبب حصول الدائن على دينه مضافاً إليه الفائدة نتيجة انتظاره على المدين ناهيك عن احتمال عدم دفع الدين.

2- أهمية القروض المصرفية ومصادرها:

2-1- أهمية القروض المصرفية:

تعتبر القروض المصرفية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في الحصول على إيراداته، إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته، ولذلك تولي البنوك التجارية القروض المصرفية عناية خاصة. ويضاف إلى ذلك أن ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يشير دائماً إلى تفاقم أهمية الفوائد والعمولات وما في حكمها كمصدر للإيرادات والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك وتدبير وتنظيم فور ملائم من الأرباح مع إمكانية احتفاظ البنك بقدر من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء.

وتعد القروض المصرفية التي تعطيها البنوك التجارية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول (كمية وسائل الدفع)، وتلعب القروض دوراً هاماً في تمويل حاجة الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، فالأموال المقرضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية ورفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الآجلة والحصول أحياناً على سلع الإنتاج ذاتها.

كما تساعد البنوك الوسطاء (تجار الجملة والتجزئة) في الحصول على السلع وتخزينها ثم بيعها إما بالنقد أو بالأجل، وباختصار تستخدم القروض في عمليات الإنتاج، التوزيع والاستهلاك.

ويعني ذلك أن منح القروض يمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي وتقدمه ورخاء المجتمع الذي تخدمه، فتعمل القروض على خلق فرص العمالة وزيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.¹

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص: 104-105.

2-2- مصادر القروض المصرفية:

لا يمكن للبنك تقديم القروض بدون مصادر متنوعة لتمويله ولتغطية نشاطاته، وتتمثل هذه المصادر فيما يلي:¹

✓ **الودائع:** هي مختلف الأموال التي يحصل عليها المصرف من الأفراد والهيئات والمؤسسات المختلفة والإيداعات أو هي عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة المصارف التجارية. وتعتبر الودائع بأشكالها المختلفة سواء كانت ودائع جارية أو ودائع لأجل أو ودائع إيداعية أو ودائع ائتمانية المصدر الرئيسي لمكونات المصارف التجارية. كما تعتبر الوديعة هامة من عدة جوانب، سواء من وجهة نظر الأفراد أو النظام البنكي أو الاقتصاد ككل. فهي تفتح آفاق واسعة أمام كل الأطراف وتتيح لكل واحد منها فرصة لتحقيق أهدافه فيما يتعلق بالأمن والسيولة والربحية، وتمثل الودائع آفاقاً لتوظيف أموال البعض وتساهم في تغطية عجز البعض الآخر، وخلق إمكانيات جديدة تسمح بالتوسع في النشاط الاقتصادي، وتنمية ديناميكية دائمة من خلال تدفقات مالية مستمرة تساعد على تطور الأعمال. وتفتح الودائع أمام النظام البنكي فرصاً واسعة لتوسيع القرض بإعادة رسكلة الأموال الموجودة فعلاً ودون اللجوء إلى عمليات التمويل التضخمي للنشاط الاقتصادي وهي لا تقوم بذلك فحسب وإنما بإمكانهما أن تركز مجهوداتها في تمويل فعال ومدرّس ووفقاً لموارد مالية ليست مكلفة في الغالب

✓ **القروض المصرفية:** تعتبر من أهم مصادر الأموال إضافة إلى الودائع حيث يمكن للمصادر التجارية أن تلجأ عند الحاجة إلى الإقتراض من المصرف المركزي باعتباره الملجأ الأخير لها وذلك ضمن شروط معينة توضح من طرف هذا الأخير، وكذلك يمكن للمصرف التجاري أن يلجأ إلى المصارف الأخرى عندما يحتاج إلى أموال للتوظيف أو عندما يواجه عجزاً في السيولة، كما يمكن للمصرف أن يلجأ إلى الإقتراض من الأسواق النقدية والمالية.

3- وظائف القروض

✓ **وظيفة الإنتاج:** في الاقتصاد الحديث تزايدت احتياجات الاستثمار الإنتاجي المختلفة والتي تستوجب توفير قدر كبير من رؤوس الأموال الفردية أو الخاصة لذلك أصبح اللجوء إلى المصارف أمراً ضرورياً لتمويل العمليات الاستثمارية، كما يمكن للمستثمرين الحصول على القروض عن طريق إصدارهم السندات وبيعها مما يزيد من حجم الإدخالات لدى الأطراف

¹ -إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سابق، ص: 253.

المشتريّة، و هذه الوساطة تساعد على تسهيل وتسريع زيادة حجم الاستثمار في الاقتصاد الوطني، هذا فضلا عن تقديم البنوك للقروض المباشرة بما هو متوفر لديها من ودائع المدخرين.¹

✓ **وظيفة تمويل الاستهلاك:** المقصود بها حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية الحاضرة بدفع اجال لأثمانها فقد يعجز الأفراد على توفر القدر المطلوب من السلع الاستهلاكية بواسطة الدخل، لذا يمكن لهم الحصول عليها عن طريق القرض الذي يقدمه البنك، ويكون دفع الائتمان على فترات مستقبلية مما يساعد الأفراد على توزيع إنفاقهم بالإضافة إلى تنشيط لجانب الطلب على الخدمات الاستهلاكية، ومن ثم يساهم في زيادة رقعة السوق وحجم الاستثمار.

✓ **وظيفة تسوية المبادلات:** إن قيام الائتمان بوظيفة تسوية المبادلات إبرام الذمم تظهر أهميتها من خلال مكونات عرض النقد أو كمية وسائل الدفع في المجتمع، فزيادة الأهمية النسبية للنقد الودائع من اجمالي مكونات عرض النقد يعني استخدام الائتمان بصورة واسعة في تسوية المبادلات و إبراء الذمم ، ويمكن ملاحظة هذا التعامل و الاستخدام للنقد المصرفية في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا، فالتعامل في تسوية المبادلات يتم بواسطة الشيكات مع اعتماد اقل على النقود الحاضرة بسبب تقدم العادات المصرفية في المجتمع، كما ان قيام المصارف التجارية بخلق الودائع واستخدام أدوات الائتمان الأخرى من أوراق مالية وكمبيالات ساعد على تسهيل عمليات المبادلة وتوسيع حجمها.²

4-أنواع وخصائص القروض المصرفية

4-1-أنواع القروض المصرفية:

يمكن تصنيف القروض التي يمكن للبنك منحها وفق معايير عديدة ومقاييس متنوعة، ومن ذلك، يمكن تصنيف هذه القروض وفق مدتها (قصيرة، متوسطة أو طويلة) أو حسب وظيفتها الاقتصادية أو طبيعة موضوع التمويل (تمويل الأصول الثابتة، تمويل الأصول المتداولة) أو حسب الزبائن.

ويتغير السلوك الاقراضي للبنك حسب نوع القرض الذي يقدم على منحه، وفي هذا المجال، نجد أن طبيعة القرارات الإقراضية للبنك تختلف حسب مدة القرض؛ أي فيما إذا كان الأمر يتعلق بقروض قصيرة الأجل (التي هدفها هو تمويل نشاطات الاستغلال) أو قروض متوسطة أو طويلة الأجل (والتي

¹ -قسمي خيرة، دور التدقيق في منح وإدارة القروض البنكية دراسة حالة بنك التنمية المحلية BDL، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2015-2016، ص: 32.

² -اظلم، محمد الشمري، النقود والمصارف، مديرية دار الكتب والطباعة، جامعة الموصل، العراق، 1995، ص: 112.

هدفها هو تمويل نشاطات الاستثمار)، ويعود مثل هذا التصنيف بصفة خاصة إلى طبيعة العملية ذاتها، وحجم المبلغ المقدم وطبيعة الأخطار.¹

أولاً: القروض المصرفية حسب آجالها

تنقسم القروض المصرفية حسب آجالها إلى:

1-قروض قصيرة الأجل: قروض قصيرة الأجل: في غالب الأحيان يلجأ الأشخاص للبنك عند الحاجة وذلك لتغطية العجز الذي يطرأ على الخزينة للحصول على مال لضمان استمرار الدورة الإنتاجية في حالة عادية ونعلم أن المؤسسات الصناعية والتجارية تحتاج إلى عدة أسابيع لكي تمر من مرحلة شراء المواد الأولية وتحويلها إلى منتجات تامة الصنع، ثم بيعها مع الأخذ بعين الاعتبار المدة الزمنية الممنوحة للزبائن لكي يسددوا ما عليهم، وانطلاقاً من هذه المعطيات نستطيع تحديد مدة استرجاع القرض، وبهذا نخلص إلى أن القرض قصير الأجل هو القرض الذي يقدم إلى المؤسسات (لتمويل نشاط الاستغلال) لكي يعطي للدورة الإنتاجية المرونة اللازمة، كما يطلب للمساهمة في سد العجز في الصندوق (عجز في السيولة)، أو الرغبة في اقتناء أو استبدال تجهيزات أو معدات ومدته الزمنية سنة أو أقل ويتم الوفاء به بعد نهاية العملية التي استهدفت تمويلها.²

2-قروض متوسطة الأجل: توجه هذه القروض لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات، ونظراً لطول هذه المدة فإن البنك يكون معرضاً لخطر تجميد الأموال إضافة إلى المخاطر المتعلقة باحتمالات عدم السداد التي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي تحدث على مستوى المركز المالي للمقترض ويمكن التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل، ويتعلق الأمر بالقروض القابلة للتعبئة لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى معهد الإصدار والقروض غير القابلة للتعبئة. ففيما يتعلق بالنوع الأول فيعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي وأما فيما يتعلق بالقروض غير القابلة للتعبئة فمعناه أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض وبالتالي فإنه يكون مجبراً على انتظار سداد المقترض لهذا القرض.³

3-قروض طويلة الأجل: تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة وثقيلة (بناء مصانع؛ أراضي؛ أجهزة ومعدات ثقيلة؛ مباني بمختلف استعمالاتها المهنية... الخ) إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظراً للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن تعبئتها لوحدها، وكذلك نظراً لمدة الاستثمار وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد والقروض طويلة الأجل، الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات، حيث

1 - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص: 56.

2 - إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سابق، ص: 257.

3 - دهلي خديجة، آليات تأمين مخاطر القروض البنكية دراسة حالة بنك التنمية الريفية، مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الوشرسي، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2014-2015، ص: 23-24.

تتجاوز في الغالب مدة إهلاكها سبعة (07) سنوات، وتتكفل مؤسسات متخصصة بمنح هذه القروض نظرا لطبيعتها (المبالغ الكبيرة والمدة الطويلة) وتتميز هذه القروض بوجود مخاطر مرتفعة، الأمر الذي يجبر المانحين البحث عن خيارات متاحة أهمها:

- اشتراك عدة مؤسسات في تمويل واحد أو ما يسمى بالقروض المشتركة؛
- طلب ضمانات حقيقية ذات قيمة عالية غالبا ما تكون في شكل رهن للعقارات أو المعدات أو الأجهزة الممولة من القرض الممنوح¹.

ثانيا: القروض المصرفية حسب الغرض

تنقسم القروض المصرفية حسب هذا المعيار الى:

1-القروض الاستهلاكية: ويستخدم في الحصول على سلع للاستهلاك الشخصي، او لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها، ويتم سدادها من دخل المقترض في المستقبل او تصفية لبعض ممتلكاته وتقدم ضمانات لها مثل تحويل الموظف لمراقبة على البنك، ضمان شخصي آخر، أوراق مالية، رهن عقاري².

2-قروض الاستغلال: بما أن نشاطات الاستغلال تأخذ الجزء الأكبر من العمليات التمويلية للبنوك خاصة التجارية منها بالإضافة الى قروض الاستثمار، فسنستفيض في هذا النوع من القروض.

حيث تعتبر قروض الاستغلال قروضا قصيرة الأجل تسمح بمواجهة ظرف مؤقت، تتراوح مدة هذا النوع من القروض من بضعة أيام الى بضعة شهور ولا تتعدى السنة الواحدة، تلجأ المؤسسة لهذا النوع إذا ارادت التغطية النسبية لاحتياجات خزينتها وإذا ارادت مواجهة عملية تجارية من زمن محدود او تمويل أي نشاط يتكرر باستمرار اثناء عملية الإنتاج، التوزيع وجني المحصول...³

ونظرا لطبيعتها المتكررة والقصيرة زمنا، فإنها تحتاج إلى نوع معين من التمويل يتلاءم مع هذه الطبيعة. وقد كان ذلك من بين العوامل التي دفعت البنوك إلى تطوير طرق عديدة وتقنيات متنوعة لتمويل هذه النشاطات، والمساهمة بذلك في السير الحسن لعمليات الإنتاج والتوزيع... وكذلك فإن من الأسباب التي أدت الى تنويع هذه الطرق هو عدم الاستقرار الذي يخضع له النشاط، واختلاف طبيعة المشكلة التمويلية، وقد فرض ذلك ضرورة تكييف البنوك لوسائل تدخلها حسب أهداف هذا التدخل وطبيعته. تأخذ نشاطات الاستغلال الجزء الأكبر من العمليات التمويلية للبنوك التجارية. بسبب طبيعة هذه البنوك باعتبارها مؤسسات وظيفتها تحويل إيداعات جارية في أغلبها إلى قروض. وتتلاءم هذه القروض من حيث طبيعتها ومدتها مع طبيعة العمليات التي يقوم بها طالبو هذه القروض. فالحساب الجاري لهؤلاء غير

¹ -حريري عبد الغني، مطبوعة بيداغوجية بعنوان: محاضرات في العمليات البنكية وتمويل المؤسسات، موجهة لطلبة السنة أولى ماستر اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2021-2022، ص: 40.

² -عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 114.

³ -إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سابق، ص: 262، بتصرف.

مستقر في العادة، فهو تارة دائن، ويعبر في هذه الحالة عن يسر في سيولة صاحبه، وهو تارة أخرى مدين، ويعبر في هذه الحالة عن صعوبات على مستوى السيولة بالنسبة لهذا الزبون. ويتدخل البنك بإعطاء قروض قصيرة الأجل إما لمواجهة مثل هذه الصعوبات، أو من أجل السماح لطالبيها بالاستفادة من فرص حقيقية يتيحها السوق.

تتبع البنوك عدة طرق لتمويل أنشطة المؤسسات وذلك حسب طبيعة النشاط ذاته (تجاري، صناعي، زراعي أو خدمي) أو حسب الوضعية المالية للمؤسسة أو الغاية من القرض، وترتبط هذه القروض بصفة عامة بحركات الصندوق الخاص بالمؤسسة الذي يكون مرة مدينا ومرة دائنا وذلك حسب وتيرة النشاط في المؤسسات وقدراتها على تحصيل ديونها على الغير، ويمكننا بصفة اجمالية أن نصنف هذه القروض الى الأصناف التالية.¹

أ-القروض العامة:

سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الاصول المتداولة بصفة اجمالية، وليست موجهة لتمويل أصل بعينه. وتسمى أيضا بالقروض عن طريق الصندوق أو قروض الخزينة. وتلجأ المؤسسات عادة الى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة. ويمكن اجمال هذه القروض فيما يلي:

✓ **تسهيلات الصندوق:** هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة، أو القصيرة جدا التي يواجهها الزبون، والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات او المدفوعات. فهي إذا ترمي إلى تغطية الرصيد المدين إلى حين أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح الزبون حيث يقتطع مبلغ القرض.

ويتم اللجوء إلى مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر مثلا حيث تكثر نفقات الزبون نتيجة لقيامه بدفع رواتب العمال، أو تسديده لفواتير حان أجلها، أو فواتير الكهرباء والغاز والماء إلى غير ذلك من النفقات، ولا يكفي ما عنده بالخزينة من سيولة لتغطية كل هذه النفقات. فيقوم حينها البنك بتقديم هذا النوع من القروض، ويتجسد ذلك في السماح للزبون بأن يكون حسابه مدينا وذلك في حدود مبلغ معين ومدة زمنية لا تتجاوز عدة أيام من الشهر. ويقوم البنك بحساب أجر هذا التسهيل على أساس الاستعمال الفعلي له، وكذلك على أساس المدة الزمنية الفعلية، أي تلك المدة التي يبقى فيها الحساب مدينا.

وينبغي على البنك أن يتابع عن قرب استعمال هذا القرض (التسهيل) من طرف الزبون. لأن الاستعمال المتكرر الذي يتجاوز الفترة العادية لمثل هذا التسهيل يمكن أن يحوله إلى مكشوف، ويزيد ذلك من احتمالات ظهور الأخطار المرتبطة بتجميد أموال البنك.²

¹ -الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 57.

² -نفس المرجع السابق، ص: 59.

✓ **السحب على المكشوف:** القرض المكشوف هو نوع من أنواع القروض الاستغلالية التي تقدمها المصارف والمؤسسات المالية لعملائها، ويسمح للعميل باستخدام رصيده السلبي في حسابه الجاري لدى المصرف حتى حد معين دون وجود ضمانات أو كفيل.

ويتمتع العميل بالعديد من الميزات عند الحصول على قرض مكشوف، حيث يستطيع الحصول على الأموال اللازمة لتغطية النفقات المتوقعة أو الطارئة، والتي تصرف له على شكل سلفة على حسابه الجاري.

ويتم تحديد حد القرض المكشوف بناءً على النشاط التجاري للعميل وحركة الحساب الجاري الخاص به، ولا يتم تحميل فائدة على المبالغ التي يتم سحبها حتى الحد المسموح به، ولكن يتم فرض فوائد على المبالغ التي تتجاوز حد القرض المكشوف.¹

يعتبر القرض المكشوف من القروض السريعة والميسرة التي تمنح العملاء سيولة نقدية على المدى القصير. ومن المميزات الأخرى لهذا النوع من القروض هو عدم تطبيق رسوم إصدار، ويمكن سحب المبالغ المتاحة في الحساب الجاري أو الذي تم فتحه خصيصاً لهذا الغرض، في أي وقت يحتاجها العميل.

وعلى الرغم من التشابه الموجود بين تسهيل الصندوق والمكشوف في كون كل منهما يتجسد في ترك حساب الزبون لكي يكون مديناً، فإن هناك اختلافات جوهرية بينهما تتمثل خاصة في مدة القرض وطبيعة التمويل.

فإذا كانت مدة القرض في تسهيل الصندوق لا تتجاوز عدة أيام من الشهر، فإن المكشوف قد يمتد من 15 يوماً إلى سنة كاملة وذلك حسب طبيعة عملية التمويل.

وعلى خلاف تسهيل الصندوق، فإن المكشوف يستعمل لتمويل نشاط المؤسسة وذلك للاستفادة من الظروف التي يتيحها السوق مثل انخفاض سعر سلعة معينة، أو لتجنب بعض الصعوبات الناجمة عن عدم الانتظام في توريد سلعة معينة مثلاً، وذلك بشراء كميات كبيرة منها ما دامت متوفرة حالياً. وهناك بالإضافة إلى ذلك أمثلة كثيرة يمكن فيها استعمال المكشوف.

ولذلك، فإذا كان تسهيل الصندوق هو مجرد قرض بنكي يمنح لعدة أيام من أجل مواجهة عدم التوافق في الخزينة فإن السحب على المكشوف هو عبارة عن تمويل حقيقي لنشاطات يقول بها الزبون²

✓ **قرض الموسم:** قرض الموسم هو نوع من قروض الاستغلال العام المخصصة للمؤسسات التجارية والصناعية التي تعاني من تقلبات في موسمية عملها وتحتاج إلى دعم مالي لتمويل

¹ -نبيل محمد سليمان الشيخ، معجم مصطلحات البنوك والمؤسسات المالية، دار الفكر العربي، الأردن، 2017، ص: 186.

² -عبد الحميد التونسي، البنوك والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن 2002، ص: 205.

النشاطات الخاصة بالموسم الذي تعمل فيه. يتميز هذا النوع من القرض بتوفير سيولة مالية للمؤسسات التي تواجه تقلبات موسمية في إيراداتها وتحتاج إلى تمويل سريع لتلبية احتياجاتها المالية.

ويتم تحديد شروط وضوابط منح قرض الموسم من قبل البنوك والمؤسسات المالية، وعادة ما يكون تمويل هذا النوع من القروض مشروطاً بضمانات وكفالات من المتقدمين، مثل العقارات أو السيارات أو ضمانات بنكية أخرى.

ويمكن للمؤسسات الحصول على قرض الموسم لتمويل أنشطة موسمية مثل تحضيرات العطلات والأعياد والمواسم الزراعية وغيرها، وذلك لتوفير التمويل اللازم لشراء البضائع والخامات وتوفير المستلزمات اللازمة للعمل.¹

تجدر الإشارة إلى أن البنك لا يقوم بتغطية كل التكاليف الناجمة عن هذا النوع من النشاطات وإنما يقوم فقط بتمويل جزء من هذه التكاليف، وبما أن النشاط الموسمي لا يمكن أن يتعدى دورة استغلال واحدة فإن هذا النوع من القروض يمكن إذا أن يمنح لمدة تمتد عادة إلى غاية تسعة أشهر.

ولكن قبل الإقدام على منح هذا النوع من القروض، فإن الزبون مطالب بأن يقدم إلى البنك مخطط للتمويل يبين زنيا نفقات النشاط وعائداته، وعلى أساس هذا المخطط يقوم البنك بتقديم القرض. ويقوم الزبون أثناء تصريف الإنتاج بتسديد هذا القرض وفقاً لمخطط استهلاك موضوع مسبقاً.²

✓ **قرض الربط:** هو عبارة عن قرض يمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب تحققها شبه مؤكد، ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية ويقرر البنك مثل هذا النوع من القروض عندما يكون هناك شبه تأكد من تحقق العملية محل التمويل، ولكن هناك فقط أسباب معينة أخرت تحقيقها.

وتدخل كل هذه الأنواع الثلاثة ضمن طائفة قروض الربط. وهي تهدف إلى تحقيق الفرص المتاحة أمام المؤسسة في انتظار تحقق العملية المالية التي تعتبر شبه مؤكدة. وعلى الرغم من ذلك، فهناك مخاطر مرتبطة بهذا النوع من القروض، مثل خطر عدم تحقق العملية لإلغائها أو لإعادة النظر فيها أو لأسباب أخرى، كما توجد مخاطر استعمال القروض الناجمة عن العملية المالية لأغراض أخرى غير استعمالها في تسديد القرض. ونظراً لما يتمتع به البنك

1 - علي عبد الله السلامة، إدارة الائتمان والقروض، دار المنهاج، السعودية، 1995، ص: 226.

2 - الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 61.

من خبرة وامكانيات الدراسة، فإنه يستطيع توظيف ذلك في اتجاه التقليل إلى حد كبير من هذه المخاطر، ولا نقول الغائها لأنه لا وجود لقرض بدون مخاطر مهما كانت إمكانيات الدراسة التي تتوفر عليها البنوك ومهما كانت درجة الثقة في الزبائن ووفائهم لالتزاماتهم.¹

ب- القروض الخاصة:

تعتبر القروض الخاصة غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة وإنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول،² وهناك ثلاثة أنواع من هذه القروض وهي:

✓ **تسبيقات على البضائع:** عبارة عن قرض يقدم إلى المؤسسة لتمويل عجزها على مستوى الخزينة، أي يوجد مخزون معتبر من البضائع لدى المؤسسة لم يسوق بعد، والمؤسسة في هذه الحالة تحتاج إلى موارد مالية، فيتدخل البنك لتقديم هذا النوع من القروض وتقدم البضائع المكسدة في مخازن المؤسسة كضمان، يقوم البنك أثناء هذه العملية بالتأكد من وجود هذه البضائع وطبيعتها ومواصفاتها وقيمتها، كما يتدخل طرف ثالث يتمثل في المخازن العامة التي توضع فيها البضائع كضمان، وقد ثبت أن هذا النوع من القروض يمنح خاصة لتمويل المواد الأساسية ويستعمل في الجزائر أيضا لتمويل السلع المصنعة ونصف المصنعة.³

✓ **تسبيقات على الصفقات العمومية:** عبارة عن اتفاقية للشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطة العمومية، الممثلة في الإدارة المركزية أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة والمقاولين أو الموردين من جهة أخرى، نظرا لطبيعة الأعمال والمشاريع التي تقوم بها السلطة العمومية بحيث تتميز بكبر حجمها وزيادة تكلفتها، وهنا يضطر المقاول للجوء إلى البنك للحصول على تمويل لإنجاز هذه المشاريع، وسميت بتسبيقات على الصفقات العمومية لأنها عبارة عن قروض موجهة لتمويل مشاريع لفائدة السلطة العامة.⁴

وهناك نوعان لتمويل الصفقات العمومية وهي كالتالي:

- **منح كفالات لصالح المقاولين:** تمنح هذه الكفالات من طرف البنك للمكاتبين في الصفقة وذلك لضمانهم أمام السلطات العمومية صاحب المشروع وتمنح هذه الكفالات لمواجهة أربع حالات ممكنة وهي:

— كفالة الدخول الى المناقصة.

1 - نفس المرجع السابق، ص: 61.

2 - لوراتي إبراهيم، القروض البنكية وإجراءات منحها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2011، ص: 201.

3 - دهلي خديجة، مرجع سابق، ص: 22.

4 - قسمي خيرة، مرجع سابق، ص: 40.

— كفالة حسن التنفيذ.

— كفالة اقتطاع الضمان.

— كفالة التسبيق.¹

• **منح قروض فعلية:** توجد ثلاثة أنواع من القروض التي يمكن أن تمنحها البنوك لتمويل الصفقات العمومية: قرض التمويل المسبق، تسبيقات على الديون الناشئة وغير المسجلة وأخيرا تسبيقات على الديون الناشئة والمسجلة.

— قرض التمويل المسبق: ويعطى هذا النوع من القروض عند انطلاق المشروع وعندما لا يتوفر المقاول على الأموال الكافية للانطلاق في الإنجاز، ويعتبر من طرف البنك قرضا على بياض لنقص الضمانات.

— تسبيقات على الديون الناشئة وغير المسجلة: عندما يكون المقاول قد أنجز نسبة مهمة من الأشغال ولكن الإدارة لم تسجل بعد ذلك رسميا، ولكن تم ملاحظة ذلك، يمكنه أن يطلب من البنك تعبئة هذه الديون (منحه قرضا) بناء على الوضعية التقديرية للأشغال المنجزة دون أن يتأكد من أن الإدارة سوف تقبل بالمبالغ المدفوعة.

— تسبيقات على الديون الناشئة والمسجلة: وتمنح هذه التسبيقات عندما تصادق الإدارة (أي تعترف) على الوثائق الخاصة التي تسجل انتهاء الإنجاز. ويتدخل البنك لمنح هذه القروض للزبون لكون الدفع يتأخر عن الانتهاء من الأشغال.²

✓ **الخصم التجاري:** شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون، ويتمثل في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ استحقاقها، ويحل محل الشخص في الدائنية إلى غاية هذا التاريخ، فالبنك يقوم بإعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل أن يحين أجل تسديدها. وتعتبر عملية الخصم قرضا باعتبار أن البنك يعطي مالا إلى حاملها وينتظر الاستحقاق لتحصيل الدين ويستفيد مقابل ذلك من ثمن يسمى سعر الخصم.³

القرض بالالتزام: إن القرض بالالتزام أو بالتوقيع لا يتجسد في إعطاء أموال حقيقية من طرف البنك إلى الزبون، وإنما يتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى، أي أن البنك هنا لا يعطي نقودا، ولكن يعطي ثقته فقط ويكون مضطرا إلى إعطاء النقود إذا عجز الزبون على

¹ دهلي خديجة، مرجع سابق، ص: 23.

² الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 65.

³ -قسمي خديجة، مرجع سابق، ص: 40.

الوفاء بالتزاماته، وفي مثل هذا النوع من القروض يمكن أن نميز بين ثلاثة أشكال أساسية هي: الضمان الاحتياطي، الكفالة، القبول.¹

✓ **الضمان الاحتياطي:** وهو عبارة عن التزام يمنحه شخص يكون في العادة بنكا، يضمن بموجبه تنفيذ الالتزامات التي قبل بها أحد مديني الأوراق التجارية، وعليه فإن الضمان الاحتياطي هو عبارة عن تعهد لضمان القروض الناجمة على خصم الأوراق التجارية وقد يكون الضمان شرطيا عندما يحدد مانح الضمان شروطا معينة لتنفيذ الالتزام وقد يكون لا شرطيا إذا لم يحدد أي شرط لتنفيذ الالتزام.

✓ **الكفالة:** هي عبارة عن التزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بموجبه بتسديد الدين الموجود على عاتق المدين في حالة عدم قدرته في الوفاء بالتزاماته وتحدد في هذا الالتزام مدة الكفالة ومبلغها، ويستفيد هذا الزبون من الكفالة في علاقته مع الجمارك وإدارة الضرائب، وفي حالة النشاطات الخاصة بالصفقات العمومية كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

✓ **القبول:** في هذا النوع من القروض يلتزم البنك بتسديد الدائن وليس زبونه ويمكن التمييز بين عدة أشكال لهذا النوع من القروض.

- القبول الممنوح لضمان ملائمة الزبون الأمر الذي يعفيه من تقديم ضمانات.
- القبول المقدم بهدف تعبئة الورقة التجارية.
- القبول الممنوح للزبون من أجل مساعدته على الحصول على مساعدة للخزينة والقبول المقدم في التجارة الخارجية.²

3-قروض الاستثمار: هو التسهيلات الممنوحة الى المشاريع والمؤسسات الإنتاجية، بغرض توفير متطلبات الاستثمار والإنتاج من عقارات وتجهيزات فنية وتقنية والتسديد لا يكون مؤكدا عن طريق الأرباح، ويمكن أن نصنف هذه القروض الى صنفين رئيسيين هما

- ✓ **القروض الكلاسيكية لتمويل الاستثمار:** وهي قروض بتمويل تقليدي وتنقسم الى:
- قروض متوسطة الأجل.
 - قروض طويلة الأجل.

✓ **القرض الإيجاري:** وهو نوع من أنواع القروض الموجهة لتمويل الاستثمارات، إلا أنه يختلف عن النوعين السابقين الذكر كونه لا يمنح على شكل أموال (بل يمنح على شكل الاستثمار المراد به)، وهذا النوع من القروض يوجه عموما لاقتناء الاستثمارات المنقولة كالألات والمعدات، ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة. فهو عبارة عن عملية

¹ -الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 67.

² -نفس المرجع السابق، ص: 68.

يقوم بموجبها بنكاً أو مؤسسة مالية (المؤجر) بوضع الاستثمار بحوزة مؤسسة مستعملة (المستأجر) على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار.¹

4-تمويل التجارة الخارجية:

في هذا النوع سنسلط الضوء على قروض تمويل عمليات التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي بما أنها الطرق المعتمدة في الجزائر حالياً.

أ-الاعتماد المستندي:

يعتبر الاعتماد المستندي من أهم التقنيات المستعملة في عمليات الدفع وتمويل التجارة الخارجية، حيث تم ادماجها في عمل البنوك، ليصبح بذلك من التقنيات البنكية المستعملة بكثرة، نظراً لما يقدمه من ضمانات للمصدرين والمستوردين على حد سواء.

هو تعهد مكتوب يصدره بنك معين يسمى البنك المصدر للاعتماد أو البنك فاتح الاعتماد بناءً على طلب أحد المستوردين من عملائه ووفقاً لتعليماته ويسمى معطي الأمر لصالح شخص آخر ويسمى المستفيد بأن يدفع له مبلغاً معيناً من النقود بالعملة المتفق عليها خلال فترة محددة مقابل تقديم مستندات معينة محددة في عقد فتح الاعتماد ذاته.

وتنفذ الاعتمادات المستندية بالبنوك من خلال أسلوبين هما:

- تنفيذ الاعتماد المستندي كخدمة مصرفية حيث يتم تغطيته بالكامل من قبل المتعامل، ويقتصر دور البنك على الإجراءات المصرفية لفتح الاعتماد لدى المراسل وسداد قيمة الاعتماد بالعملة المطلوبة.
- تنفيذ الاعتماد المستندي كائتمان مصرفي، حيث يقوم المتعامل بسداد جزء فقط من قيمة الاعتماد، ويقوم البنك باستكمال سداد قيمة الاعتماد كعملية ائتمانية.²

ب-التحصيل المستندي:

يقصد بالتحصيل المستندي تلقي بنك ما أمراً من مصدر (بائع البضائع أو الخدمات) بأن يحول مستندات شحن إلى مستورد (مشتري في بلد آخر) مقابل الحصول على قيمة هذه المستندات سواء تم ذلك نقداً أو مقابل توقيع سفتجة تستحق في وقت لاحق. وتكتسب عمليات التحصيل المستندي أهمية بالغة في

¹ -مركان محمد البشير، بوخاري عبد الحميد، عادل رضوان، القروض البنكية الاستثمارية دعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، 2018، ص: 428.

² -حفاف وليد، مطبوعة بيداغوجية بعنوان: تقنيات تمويل التجارة الدولية، موجه لطلبة السنة أولى ماستر مالية وتجارة دولية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2020-2021، ص: 37-38.

عمليات التجارة الخارجية لما تتم به من سرعة ومرونة وثقة وانخفاض تكلفتها، وكذلك استجابتها لطبيعة العمل التجاري الدولي وما يتطلبه من سرعة في إبرام وتنفيذ التعاقدات.¹

ثالثاً: القروض المصرفية حسب الضمان

تنقسم القروض حسب هذا المعيار الى:

✓ **قروض مضمونة:** وهي التي يقدم مقابلها ضمانات عينية أو شخصية وتنقسم الى:

– قروض بضمان شخصي: وتمنح دون ضمان عيني، بل يعتمد البنك على مكانة المركز المالي للعميل.²

– قروض بضمان عيني: وقد تكون قروض بضمان بضائع، تودع لدى البنك كتأمين للقرض، أو قروض بضمان الأوراق المالية، ويودع لدى البنك أسهم وسندات يشترط فيها أن تكون جيدة وسهلة التداول. أو قروض بضمان كمبيالات، وتظهر الكمبيالات للبنك والخاصة بالأشخاص الذين يتفاعل معهم العميل وهناك قروض بضمان مستخلصات المقاولين وقروض بضمان وثائق التأمين، وقروض بضمان الودائع لأجل وشراءات الإيداع والاستثمار.

وأهم ما ينظر اليه المصرفي عند منحه قرضاً مضموناً هو ما يعرف بـ " الهامش " والذي يمثل الفرق بين قيمة الأصل المقدم كضمان للقرض وقيمة القرض نفسه. ولنفرض مثلاً أن العميل قدم أوراقاً مالية للبنك قيمتها 90000 دينار وحصل من البنك على قرض قيمته 45000 دينار أو 50% من قيمة الضمان، وهو ما يمثل في الواقع هامش الأمان بالنسبة للمقرض وعلى الرغم من أهمية الهامش في كل عمليات الإقراض المضمونة منها وغير المضمونة إلا أن هذا اللفظ يستعمل فقط بالنسبة للقروض المضمونة.³

✓ **قروض غير مضمونة:** ويكتفي فيها بوعده المقترض بالدفع، إذ لا يقدم عنها أي أصل عيني أو ضمان شخصي للرجوع إليه في حالة عدم الوفاء بالقرض، يمنح هذا النوع من القروض بعد التحقيق من المركز الائتماني للعميل ومن قدرته على الوفاء في الوقت المحدد وهذا يتطلب مصادر الوفاء وتحليل قوائم التشغيل والقوائم المالية.

1 - شاعة عبد القادر، الاعتماد المستندي أداة دفع وقرض، دراسة الواقع في الجزائر، مذكرة نيل درجة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2005-2006، ص: 98.

2 - إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سابق، ص: 259-260.

3 - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 116-117.

وتنشأ القروض غير المضمونة بسبب طبيعة الأعمال التجارية، حيث يلاحظ أن قدرا كبيرا من التعامل بين الشركاء يتم على أساس حسابات مفتوحة فبيع المنتج مثلا سلفه لتاجر الجملة، يتم ويقيد الثمن في حسابه لديه وبعد فترة طويلة يرسل إليه فاتورة البيع أو كشف الحساب مرفقا به فواتير البيع وموضحا عليه الرصيد المستحق. ليقوم التاجر بالخدمة نفسها لتاجر التجزئة وهكذا تنساب السلع ويقابلها انسياب في رأس المال الدائر حيث تحل محل السلع أوراق القبض التي تتحول إلى ارصدة نقدية منها يتمكن المنتج من شراء المواد الأولية ودفع أجور العمال ومصروفاته الأخرى لإنتاج السلع. ثم تتكرر الدورة من جديد وتمول البنوك هذه المراحل بأسرها عندما تمنح القروض غير المضمونة معتمدة على انسياب رأس المال الدائر. وليس معنى كون القرض غير مضمون أنه أقل سلامة من القرض المضمون، إذ أنه عندما تنخفض القيمة السوقية للضمان قد يخسر البنك من قيمة القرض بعكس النوع الآخر المعطى للمقرض ذو القدرة المالية المبينة والسمعة الحسنة والذي يقوم بسداد دينه محافظة منه على سمعته التجارية.¹

رابعاً: القروض المصرفية حسب المقترضين.

وتنقسم القروض حسب هذا المعيار إلى:²

- قروض للأفراد، الشركات والبنوك الأخرى.
 - قروض للقطاع الخاص وقروض للحكومة والقطاع العام.
 - قروض للمستهلكين وقروض للمنتجين وأصحاب الأعمال.
 - قروض للعملاء وقروض للآخرين.
- ويدخل تحت كل نوع تقسيمات فرعية، وتقوم التقسيمات أساساً على نوعية ومهنة المقترضين، ويفيد في وضع سياسات الإقراض الملائمة التي تحبذ نوعية دون الأخرى بناء على البيانات التي تتجمع بهذا الخصوص.

4-2- خصائص القروض المصرفية:

من كل ما سبق يمكن حصر خصائص القروض المصرفية فيما يلي:³

✓ المبلغ: وهو مقدار المال الممنوح إلى المقترض بطريقة مباشرة، والقابل للصرف بمجرد إتمام الاتفاق.

✓ الفائدة: وهي التي تسري على مبلغ القرض كله من تاريخ الاتفاق إلى نهاية المدة.

1 - إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سابق، ص: 260-261.

2 - حسين عبد الرزاق، القروض والائتمان: المفاهيم والتطبيقات العملية، دار المسيرة، الكويت، 2008، ص: 45.

3 - هامللي أسماء، القروض البنكية دراسة حالة الاستثمار في بنك BNP PARIBAS، مذكرة لنيل شهادة ماستر اقتصاد مالي وبنكي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2015-2016، ص: 18.

- ✓ الضمانات: تتمثل في القيم المادية والمعنوية التي يقدمها العميل على شكل رهانات، عندما لا يستطيع العميل تسديد القرض تأخذ المؤسسة المقترضة تلك القيم.
- ✓ المدة: هي الوقت أو الأجل الذي يمنح للمستفيد لتسديدها وتصنف الى ثلاث أقسام:
 - المدة القصيرة والتي لا تتعدى سنتين (18 شهرا في القانون الجزائري).
 - المدة المتوسطة وتتراوح بين 18 شهرا و 7 سنوات.
 - المدة الطويلة وتتراوح بين 7 سنوات على الأقل و 20 سنة على الأكثر.

III-سياسة الإقراض ومنح القروض.

1- مفهوم سياسة الإقراض وأهدافها.

1-1- مفهوم سياسة الإقراض:

يمكن تعريف سياسة الإقراض بأنها مجموعة القواعد المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض، وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها؛ وبناء على ذلك فإن سياسة الإقراض في البنك التجاري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم النواحي الآتية:

✓ الحجم الإجمالي للقروض التي يمكن للبنك أن يمنحها.

✓ أنواع القروض التي يمكن للبنك أن يمنحها.

✓ سلطات منح القروض.

✓ سعر الفائدة على القروض.

✓ استحقاق القروض.

✓ الضمانات التي يمكن أن يقبلها البنك.

✓ معايير أهلية العميل للاقتراض.

✓ متابعة القروض وتحصيلها.¹

ويمكن تعريف سياسة الإقراض أيضا بأنها مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض والمعايير والشروط الارشادية التي تزود بها إدارة منح القروض المختصة بما يحقق عدة أغراض كتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ وتوفير المرونة الكافية أي سرعة التصرف دون الرجوع الى المستويات العليا.²

1-2- أهداف سياسة الإقراض:

تتمثل أهداف سياسة الإقراض في البنوك التجارية في تلبية احتياجات العملاء وتمويل مشاريعهم المختلفة، وذلك من خلال توفير القروض بأسعار فائدة معقولة وبشروط ملائمة. وتسعى البنوك التجارية من خلال هذه السياسة إلى تحقيق الأهداف التالية:³

✓ جذب العملاء: حيث تحاول البنوك التجارية جذب عملاء جدد عن طريق تقديم القروض بشروط ملائمة وبأسعار فائدة مناسبة.

¹ - محروس حسن، إدارة المنشآت المالية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2015، ص: 125.

² -سارة بن عبد الحليم، دور القروض المصرفية في تحقيق الربحية للبنوك التجارية دراسة حالة وكالة القرض الشعبي الجزائري بعين مليلة، مذكرة نيل ماستر في علوم التسويق، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسويق، الجزائر، 2011-2012، ص: 82.

³ -يوسف سمير، أحمد عاشور، الخدمات المصرفية والتأمينية، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2017، ص: 113.

- ✓ تنويع محفظة القروض: حيث تسعى البنوك التجارية إلى تنويع محفظة القروض وتقديم خيارات مختلفة للعملاء لتلبية احتياجاتهم المالية المتنوعة.
- ✓ تحسين الربحية: حيث تسعى البنوك التجارية إلى تحسين الربحية من خلال توفير القروض بأسعار فائدة تتناسب مع المخاطر المرتبطة بالمشاريع الممولة.
- ✓ دعم الاقتصاد: حيث تعمل البنوك التجارية على دعم الاقتصاد من خلال تمويل المشاريع والأعمال التجارية التي تساهم في نمو الاقتصاد وتوفير فرص العمل.

2- مكونات سياسة الإقراض:

تشمل سياسة الإقراض على المكونات التالية:

- ✓ **تحديد الحجم الإجمالي للقروض:** ويقصد به إجمالي القروض التي يمكن للبنك أن يمنحها لعملائه ككل، وكذلك إجمالي القروض التي يمكن أن يمنحها للعميل الواحد. وعادة ما تنقيد البنوك في هذا المجال بالتعليمات والقواعد التي يفرضها البنك المركزي.
- ✓ **تحديد المنطقة التي يخدمها البنك:** ويتوقف حجم المنطقة التي يغطيها لنشاط الإقراض في البنك وفقا لمجموعة من العوامل، في مقدمتها حجم الموارد المناخية والمنافسة التي يلقاها البنك في المناطق المختلفة، فضلا عن طبيعة المناطق المختلفة وحاجة كل منها للقروض، ويضاف الى ذلك مدى قدرة البنك على التحكم في ادارة هذه القروض والرقابة عليها.
- ✓ **تحديد أنواع القروض:** بناء على التقسيمات السابقة يمكن تحديد انواع القروض التي يمكن للبنك منحها، وترجع أهمية تحديد انواع القروض التي يمكن للبنك أن يمنحها الى الارتباط المزدوج من نوع القرض بكل طبيعة نشاط المقترض وطبيعة نشاط البنك.. وهذا الأخير قد يكون مقيدا - كليا أو جزئيا - بالقوانين السارية في الدولة والتعليمات التي تصدرها للسلطات النقدية. ومن ناحية أخرى فإن طبيعة مصادر الأموال في البنك وخاصة الودائع يمكن أن تتحكم في أنواع القروض التي يمكن منحها.¹
- ✓ **الأخذ في الحسبان الاعتبارات القانونية:** يجب أن تعكس السياسة الاشتراطات والقيود القانونية للتوسع أو التقيد للانتمان، وبذلك لا يحدث تعارض بين السياسة الخاصة للبنك والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي، والسياسة الائتمانية والقيود التي يضعها البنك المركزي.
- ✓ **تقرير حدود ومجال الاختصاص:** حيث تبين السياسة حدود ومجال الاختصاص، ومستوى اتخاذ القرار في مجال منح القروض والتسهيلات، وعلى أن يقر مجلس الإدارة هذه التفويضات وحدودها كل سنة على الأقل.¹

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص: 119-120.

- ✓ **تحديد سعر الفائدة على القروض:** يعتبر الدخل المتولد من عملية الاقراض من الأمور الهامة بالنسبة للبنك، وبالتالي يحظى تحديد سعر الفائدة على القروض بإحكام كبير وتتأثر أسعار الفائدة على القروض بعوامل كثيرة مثل، أسعار الفائدة السائدة في السوق، ودرجة المنافسة بين البنوك، وحجم الطلب على القروض وحجم الأموال المتاحة لدى البنوك، وتكلفة ادارة القروض، وأسعار الفائدة على الودائع، وسعر الخصم الذي يحدده البنك المركزي، المركز المالي للعميل المقترض، درجة المخاطرة التي يتضمنها القرض، حجم القرض، أجل القرض، وما إذا كان القرض بضمان أم بدون ضمان. وعندما يقوم البنك بتحديد سعر الفائدة على القروض التي يمنحها فإن ذلك لا يعنى بالضرورة أن يحدد نسبة عينية أو نسب عينية لسعر الفائدة على القروض ولكنه قد يكتفى بتحديد أساس حساب هذا السعر وبعبارة أخرى فإن البنك قد يضع مدى معين لسعر الفائدة على القروض استرشادا بسعر الخصم الذي يحدده البنك المركزي بالإضافة الى سعر الفائدة على الودائع بحيث يختلف سعر الفائدة طبقا لنوعية القرض أو نوعية العميل المقترض.
- ✓ **إجراءات الحصول على الائتمان:** بمعنى أن تحدد هذه المسائل وتدوّن في كتيب، ويبدو ذلك واضحا في البنوك الكبيرة في شكل دليل الحصول على الائتمان، ولا شك أن هذه الإجراءات تسهل من عملية تنفيذ السياسة
- ✓ **تحديد استحقاق القروض:** أي يقوم البنك بتحديد الآجال المختلفة لما يمكن ان يمنحه من قروض والتي قد تتراوح من ليلة واحدة الى عدة سنوات مع مراعاة انه كلما زاد أجل استحقاق القرض زادت المخاطر المتعلقة بسداده، مع العلم بأن مدة منح القروض تؤثر في سياسة السيولة والربحية في البنوك.²
- ✓ **تحديد الضمانات التي يقبلها البنك:** سبق الإشارة الى تصنيف القروض حسب انواع الضمانات، مع مراعاة أنه عندما يقوم البنك بمنح قرض مقابل ضمان عيني فإنه يراعى أن تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة القرض والفرق بينهما يسمى الهامش أو المارج وعادة تختلف نسب الهامش على الضمانات المختلفة من بنك لآخر، وذلك في ضوء القواعد الاسترشادية التي يضعها البنك المركزي في هذا الشأن، ويرجع هذا الاختلاف الى اختلاف تلك الضمانات من حيث سهولة التعريف، ثبات القيمة السوقية، ومدى قابليتها للتلف وغيرها من العوامل.
- ✓ **تحديد معايير أهلية العميل:** ويعني ذلك تحديد القواعد التي يتم بناء عليها تقييم مدى قدرة العميل على رد القروض والفوائد في الموعد او المواعيد المحددة ومدى رغبته في ذلك.³

1- عبد الغفار الحنفي وآخرون، الأسواق المالية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص: 194.

2- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 121.

3- نفس المرجع السابق، ص: 123.

3- إجراءات منح القروض:

وهي الخطوات التفصيلية التي يقوم بها كل من العميل والبنك منذ حضور العميل الى البنك وحتى قيامه بسداد القرض، وتتمثل اهم هذه الإجراءات فيما يلي:

✓ **تقديم طلب الاقتراض:** تقوم البنوك التجارية عادة بإعداد نموذج مطبوع لطلب الاقتراض ليقوم العميل باستيفاء بياناته وتسليمه للموظف المختص، ويتضمن طلب الاقتراض البيانات الخاصة بكل من العميل والقرض المطلوب والمشروع المطلوب له القرض، وهذه البيانات تشمل: اسم العميل، عنوانه، اسم الشركة، عنوانها، نوع القرض المطلوب، الغرض منه، حجم القرض، استحقاق القرض، نوع الضمان، قيمة الضمان، ... الخ.

✓ **فحص طلب القرض:** بعد أن يتقدم العميل بطلب الاقتراض يقوم الموظف المختص بفحص هذا الطلب لمعرفة مدى تماثيه مع سياسة الإقراض في البنك، وذلك لتحديد ما إذا كان من الممكن قبول الطلب بشكل مبدئي أو رفض هذا الطلب، فمثلا قد لا يكون الغرض من القرض متماشيا مع سياسة البنك كأن يكون القرض لتمويل نشاط عقاري في حين أن البنك يبتعد عن تمويل مثل ذلك النشاط، أيضا يمكن أن يكون القرض لمدة عشر سنوات في حين أن البنك لا يقوم بمنح قروض طويلة الأجل.. وهكذا.

وبالطبع لا يقتصر فحص طلب الاقتراض على معرفة الغرض منه ولكنه يمتد إلى نواح أخرى مثل نوع نشاط العميل، نوع الضمان المقدم من العميل، قيمة الضمان.. إلخ. ويمكن أن يقوم المسؤول عن الإقراض بإجراء مقابلة شخصية مع العميل للحصول على معلومات شافية أو للاستفسار عن معلوم ات معينة وردت في طلب الاقتراض؛ وذلك حتى يكون قرار قبول الطلب أو رفضه مبنيًا على معلومات كافية.¹

✓ **الاستعلام عن العميل:** يجب أن يتمتع العميل برأس مال مناسب، لإمكانية استرداد البنك لمستحققاته، وأيضًا تمتعه بمركز مالي سليم لأن عدم تمتع العميل كثيرا ما يعرضه لأزمات مالية، وقد تؤدي به إلى الإفلاس، إذ يكمن استخدام أسلوب التحليل المالي باستخدام النسب لقياس قدرة العميل على السداد، و لقياس مدى كفاية رأس المال لسداد مستحققات البنك في حالة إفلاس منشأة العميل و تعذر بيع قيمة الأصول بقيمتها الدفترية، و على الرغم من ضرورة قيام البنك بتحليل المركز المالي للمقترض من كافة النواحي، إلا أن الاتجاه في هذا الشأن يتركز على ثلاثة مجالات رئيسية وهي السبولة، الربحية، والاقتراض، و يمكن أن نضيف مجال هو مدى إمكانية تغطية الأعباء الثابتة من الأرباح المتولدة.

¹ محروس حسن، مرجع سابق، ص: 143-144.

– نسبة السيولة: تقيس هذه النسبة مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وفي مقدمتها القروض قصيرة الأجل مما لديها من نقدية أو أصول أخرى يمكن تحويلها الى نقدية، وتتكون هذه النسب من:

- نسبة التداول = أصول متداولة ÷ خصوم متداولة.
- نسبة السيولة = (أصول متداولة × مخزون) ÷ خصوم متداولة.
- سيولة الذمم = (صافي الذمم ÷ صافي المبيعات الآجلة) × 360.

– نسب الربحية: تقيس هذه النسب قدرة المنشأة على توليد الأرباح من المبيعات ومن الأصول المتاحة، ويهتم البنك اهتماما خاصا بنسب الربحية وذلك في الحالات التي يتقدم فيها العميل بطلب للحصول على قرض طويل الأجل، اذ يتوقع البنك ان تكون المنشأة قادرة على توليد قدر من الأرباح يكفي لسداد أصل القرض عندما يحين موعد استحقاقه، ومن هذه النسب:

- معدل العائد المتولد عن الأصول = الربح (قبل الفوائد والضريبة) ÷ مجموع الأصول.
- عائد الربح الصافي: صافي الربح (بعد الضريبة) ÷ المبيعات.
- معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح (بعد الضريبة) ÷ حقوق الملكية.

– نسب الاقتراض: تقيس المدى الذي ذهبت اليه المنشأة في الاعتماد على الأموال المقترضة لتمويل استثماراتها، ويهتم البنك بهذه النسب لأنها تكشف له ما إذا كان من الأمان تزويد العميل بقروض إضافية، ام أن الأمر يتطلب بعض الرؤية نظرا لضخامة الأموال التي سبق أن اقترضها، وتتكون من:

- نسبة الاقتراض = مجموع الأموال المقترضة ÷ مجموع الأصول.
- نسبة القروض على حق الملكية = مجموع الأموال المقترضة ÷ حقوق الملكية.
- نسب التغطية: لسداد الفوائد والأعباء الثابتة الأخرى ومن بينها أقساط القروض. ان البيانات الأساسية لهذا النوع من التحليل تتوافر في القوائم المالية التي يقدمها العميل مع طلب الاقتراض.¹

✓ **التفاوض مع العميل:** بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناء على المعلومات الى يتم تجميعها والتحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل، يمكن تحديد مقدار القرض والغرض الذي سيستخدم فيه، كيفية صرفه، طريقة سداذه، مصادر

¹ - لوراتي إبراهيم، القروض البنكية وإجراءات منحها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2011، ص:209.

- السداد، الضمانات المطلوبة وسعر الفائدة والعمولات المختلفة، ويتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض بين البنك والعميل للتوصل الى تحقيق مصالح كل منهما.¹
- ✓ **اتخاذ القرار والتعاقد:** بعد التفاوض تبدأ إجراءات التعاقد دون وضع شروط جديدة ويكون المستشار القانوني جاهزا بالعقد للتوقيع.²
- ✓ **صرف القرض:** يشترط لبدأ استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض وكذلك تقديمه الضمانات المطلوبة واستيفاء التعهدات والالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض المبرم في الخطوة السابقة.
- ✓ **متابعة القرض والمقترض:** الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المنشأة وعدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحددة، وقد تظهر من خلال المتابعة أيضا بعض التصرفات من المقترض والتي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك أو تتطلب تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة أخرى.
- ✓ **تحصيل القرض:** يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه وذلك إذا ما لم تقبله أي من الظروف السابقة عند المتابعة (الإجراءات القانونية، تأجيل السداد، تجديد القرض).³

4- اعتبارات ومعايير منح القروض:

4-1- اعتبارات منح القروض:

يأخذ المختصون بدراسة طلبات القروض بعين الاعتبار عدة عناصر لها علاقة مباشرة بالطلبات، وعلى أساسها يقومون بقبول أو رفض طلب القرض، ويأخذونها كمبادئ أساسية، ويمكن تناول هذه الاعتبارات على النحو التالي:

- ✓ **سلامة القروض:** ينشأ أي قرض مصرفي نتيجة تقديم الأموال او قيدها في حساب المقترض نظير وعد كتابي بالسداد طبقا لشروط يتفق عليها عند عقد القرض. ولا يمنح القرض إلا عندما يتم الوثوق من سلامته ومقدرة العميل على السداد طبقا للشروط المتفق عليها، فالحرص مهما بلغت درجته لن يمنع من وجود عنصر المخاطرة في كل قرض حيث قد تنشأ بعض الظروف التي تقلل من قدرة العميل على الوفاء، وبذلك يتحمل البنك بعض الخسائر.

1 - محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 1998، ص: 281.

2 - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 135.

3 - إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص: 277.

- ✓ **سيولة القروض:** ويقصد بالسيولة توافر قدر كاف من الأموال السائلة لدى البنك التجاري، أي النقدية والاستثمارات التي يمكن تحويلها إلى نقد إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من البنك المركزي لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير.
- أما سيولة القروض، فهي سرعة دوران القروض، وتترتب عن قصر آجال استحقاق القروض وصغر الفترة من تاريخ عقد القرض وتاريخ استحقاقه ومن ثم سرعة دورانه فسيولة القروض تنشأ من ثلاث حالات:
- القروض القصيرة الأجل ذات السيولة الذاتية.
 - القروض مقابل أوراق تجارية.
 - القروض المضمونة بأوراق مالية.¹
- ✓ **التنوع:** عندما ينوع البنك قروضه على العملاء يجب ألا يقتصر نوع معين من المقترضين في نشاط اقتصادي مماثل وإنما يجب أن تتنوع القروض على مختلف الصناعات والأنشطة التجارية المتبادلة ويقصد بالتنوع أيضا عدم تركيز الاقتراض على مناطق معينة إذ يستحسن تنوي القروض على نطاق جغرافي واسع إن أمكن ومن خلال التوزيع يتمكن البنك من تقليل المخاطر وتوفر الأموال لديه على طول السنة.²
- ✓ **طبيعة الأموال:** هناك عدة أنواع من الودائع ويعتبر البنك المسؤول عن زرع الثقة في نفوس المودعين، ومسؤولية البنك هنا تجاه مودعيه تؤثر بلا شك على طريقة توظيف الأموال.
- ✓ **القيود القانونية وتوجيهات البنك المركزي:** توضع في غالب الأحيان قيود قانونية تحد من نشاط البنوك في منح القروض، وبممكن أن تشمل هذه القيود الحدود القصوى للقروض الممكن منحها بدون ضمان للعميل الواحد ويتم تحديدها على أساس نسبة مئوية عن رأس مال البنك واحتياطياته.³
- ✓ **سياسة مجلس الإدارة:** حيث يحدد مجلس إدارة البنك التجاري السياسة العامة للإقراض ويوضح أنواع القروض التي يمنحها البنك وأجلها والضمان الممكن قبوله والقيمة التسليفية للضمان وسلطة المديرين في منح القروض ويراقب المجلس هذه السياسة الموضوعية، كما يشترط عرض القروض التي تزيد قيمتها عن مبلغ معين.
- ✓ **الدورات التجارية:** تشير الدورة التجارية إلى انتقال النشاط الاقتصادي من فترة إنتعاش إلى فترة كساد، وبالتالي تغير البنوك سياستها الائتمانية خلال الدورة التجارية ففي فترة الإنتعاش (الرخاء)

¹ -إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سابق، ص: 254-255.

² - سارة بن عبد الحليم، دور القروض المصرفية في تحقيق الربحية للبنوك التجارية دراسة حالة وكالة القرض الشعبي الجزائري بعين مليلة، مذكرة نيل ماستر في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2011-2012، ص: 77-78.

³ محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، مصر، 2000، ص: 218-219.

نجدها تتوسع في منح الائتمان لوجود الحاجة إليه من جهة المقترضين ولتفاؤل الجميع في ارتقاء أكبر وأرباح أكثر لظنهم أن ما يجري حولهم هو الوضع الطبيعي وعدم وجود أدنى شك لديهم بأن هناك حدا لهذا التوسع، فتتنافس البنوك في هذا المجال على منح الائتمان رغم أن الحذر واجب حيث أن كثيرا من الأعمال غير المدعمة غالبا ما ينتهي بها الحال إلى الإفلاس ومعنى ذلك عدم تمكن المقترضين من سداد ديونهم كاملة.

وتتلقى البنوك من هذا درسا تحاول اتباعه في فترة الكساد التي تقل فيها الحاجة إلى القروض بشكل واضح لذا نجد لدى البنوك موارد مالية كبيرة غير مستخدمة (مستعملة) ولا تحقق منها أي ربح خلال هذه الفترة. ثم يزداد الطلب على الائتمان تدريجيا فتنتهون البنوك في اتباع السياسة المصرفية السليمة وتتناسى خبرتها السالفة حتى تصل فترة التوسع إلى نهايتها المفاجئة وتكرر الدورة من جديد.

✓ **مصادر الوفاء بالقروض:** يهتم البنك دائما بمعرفة مصادر الأموال التي تمكن المقترض من الوفاء بالدين في ميعاد الاستحقاق. ولا يعنى أن القرض مضمون، فإن الضمان يستعمل في الوفاء إذ أن المقرض لا يرجع إليه إلا في حالة العجز عن السداد وفيما يتعلق بالقرض غير المضمون فعلى الرغم من كون المركز النقدي هو الضمان الحقيقي للقرض. قد يتم الوفاء من مصادر أخرى غير مكونات المركز النقدي، وتتلخص مصادر الوفاء بالقروض المضمونة وغير المضمونة من قبل المقترض في:

- تحويل الأصول إلى نقد من خلال بيع أوراق مالية أو أرض يمتلكها لسداد قيمة القروض أو بيع إنتاج قام بإنتاجه أو تحصيل أوراق قبض وديون له عند الغير.
- الدخل وزيادة رأس المال ويتم من خلال ادخار جزء من الدخل أو الأرباح أو من خلال إصدار أسهم جديدة وبيعها للمساهمين.
- الاقتراض وينشأ من حاجة بعض المشروعات الناجحة المحققة للأرباح إلى الاقتراض على الدوام لاستكمال دورة الإنتاج وتوليد الدخل ويعرف هذا النوع بقرض مشاركة البنك (ويعني أن البنك يشترك مع العميل باستمرار في تزويده بجزء من رأس المال العامل أو المستغل في المشروع حتى عندما يقل نشاطه).¹

¹ - إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سابق، ص: 256-257.

4-2 معايير منح القروض:

أولاً: المعايير المتعلقة بالمشروع

✓ **الربحية:** لا بد أن يعود ما يقدمه المصرف من قروض مصرفية بالربح سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، حيث يرتبط العائد عادة مع عنصر المخاطرة الذي يتحمله المصرف ومدة وطبيعة التسهيلات.

تتضمن الربحية طرقاً بسيطة في تقييم الجدوى المالية للمشروع مثل الفترة اللازمة لاستعادة المبالغ المستثمرة من التدفق النقدي الصافي السنوي ومعدل العائد على الاستثمار إضافة إلى طرق حديثة تتضمن احتساب القيمة الحالية الصافية ومعدل العائد الداخلي، تكمن أهمية هذه الطرق في أنها تؤدي إلى اختيار المشروع الذي يحافظ على مبالغ الأموال المستثمرة وقوتها الشرائية هذا بالإضافة إلى الاعتماد على النسب والمؤشرات المالية المعروفة في مجال التحليل المالي.

✓ **السيولة:** تتضمن السيولة طرقاً متنوعة للتعرف على قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته في حالات منح القروض مثل التعرف على تغطية الموجودات قصيرة الأجل للالتزامات قصيرة الأجل عن طريق احتساب نسبة التداول ونسبة السيولة وغيرها.

يهدف البنك التجاري من خلال دراسة المشروع إلى التأكد من أن التدفقات النقدية التي يولدها المشروع تكفي لتشغيله وتسديد التزاماته.

يجب الاطمئنان إلى وجود مصدر تسديد موثوق وإن القرض سوف يتم تسديده خلال المدة المتفق عليها وذلك قبل منح التسهيلات المطلوبة. وعند النظر في مدة التسديد ينبغي ترك هامش كافٍ لمواجهة أية ظروف طارئة مثل تراجع السوق أو تدهور الأوضاع الاقتصادية السائدة. كما يجب أن يكون عائد النشاط كافياً بما يترك هامشاً لمواجهة الطوارئ وتلبية احتياجات التوسع مستقبلاً وذلك فضلاً عن تسديد الاقساط والخدمة المستحقة عليها.

كما يجب أن لا تكون فترة التسديد طموحة أكثر مما يجب، ولا بد من تحديد دوماً على ضوء قدرة النشاط على إطفاء كامل القرض على مدى المدة المحددة. كما يجب بذل كل عناية للتحقق من واقعية الترتيبات من البداية حيث إن الخطأ في صحة ربط برنامج التسديد بمستويات التدفقات النقدية والأرباح مستقبلاً قد يؤدي إلى تجاوزات قد تؤثر عكسياً على العمل مستقبلاً.

✓ **الأمان:** يطبق هذا المعيار في المصارف التجارية مما يجعلها أكثر عرضة للمخاطر والسبب في ذلك هو أن المصارف التقليدية مدينة بقيمة الودائع لجمهور المودعين وهي مجبرة على رد قيمة الوديعة وفوائدها في نهاية مدة الوديعة بغض النظر عن نتيجة أعمالها.

لحماية مصلحة المصرف على مدى كامل فترة القرض، لابد من النظر في رأس مال المقترض وقدرته وسلامة وضعه بالإضافة الى كفيله وطبيعة الضمان المقدم، التقيد بالإجراءات الرسمية القانونية واستكمال كافة المستندات، إضافة الى مراقبة الحساب بصفة مستمرة.

✓ **الغرض من التسهيلات:** يجب دراسة الغرض من القرض بغية تحديد ما إذا كان يندرج ضمن سياسة المصرف ام لا، فاذا كان خارج نطاق سياسة المصرف يجب استبعاد النظر في الطلب، كذلك يجب النظر في كل طلب على ضوء معطياته فقط، مع النظر بنفس الوقت في طبيعة النشاط ومدى التأكد من ان العمل او المشروع سيحقق نتائج إيجابية، كما ان الغرض من التسهيلات يجب ان يتوافق مع طبيعة عمل المقترض ومع أغراض الشركة حسب ما جاء في عقد التأسيس والنظام الداخلي لها.

✓ **مدة التسهيلات:** يجب ان تتناسب مدة التسهيلات مع طبيعة اعمال المقترض ومع طبيعة تدفقاته النقدية وطبيعة الاصول الممولة¹.

ثانياً: المعايير المتعلقة بالمقترض:

✓ **شخصية المقترض:** أو ما يسميه البعض بسمعة المقترض، ويمكن الحكم على شخصية المقترض من واقع عاداته الشخصية وطريقة معيشته وزملائه وأصدقائه ومعارفه وسمعته العامة في المجتمع المحيط به.

وتعرف السمعة من وجهة النظر الائتمانية مجموعة من الصفات التي إذا اتحدت تكون للشخص الشعور بالمسؤولية تجاه ديونه، وتؤثر سمعة العميل في قرار البنك في منح الائتمان، وللحكم على سمعة العميل يلزم للباحث الائتماني التعرف على مجموعة من العوامل في مقدمتها مدى انتظام العميل في سداد مدفوعاته للغير من موردين أو بنوك ويمكن الاعتماد على المصادر التالية:

- البنوك التي يتعامل معها العميل.
- الموردين الذين يقومون بالتوريد اليه.
- نشرة الغرفة التجارية التي تصدر متضمنة أسماء التجار الذين أجريت عليهم بروتستات او توقفوا عن الدفع.
- شهادة من الحكمة التجارية التي يقع في دائرتها نشاط العميل تثبت عدم توقيع بروتستات عليه خلال العام².

1 - محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل احمد سمحان، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 129-131.

2 - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 129.

✓ **مقدرة وكفاءة المقترض:** أي قدرة العميل على تحقيق أهداف نشاطه وممارسته له بنجاح مهما توافرت عناصر الشخصية من نزاهة، أمانة وشرف والتي يجب إن يتحقق منها الباحث الائتماني من خلال تقييم خبرة العميل ومديري منشأته باستقصاء نوع تعليمهم ومدى أخذهم بالأساليب العلمية في الإدارة وقدرتهم الإدارية بتقييم سجل تجاربهم ونتاج أعمالهم ومدى اتفاقها مع الأعمال الحالية ودرجة رضا العاملين بالمنشأة مع الوقوف على اتجاهات العميل في المستقبل حيث من الضروري التأكد من سلامة الظروف المستقبلية التي يمر بها العميل وقدرته على التعامل معها¹.

ثالثا: المعايير المتعلقة بالبنك.

✓ **السيولة:** يجب أن تتوفر السيولة الكافية في المصرف حتى يتسنى له تمويل مشروع معين وهذا يعتمد على عوامل كثيرة منها حجم التمويل ومقدار السيولة التي يفضل المصرف توفيرها لديه لمواجهة الأزمات وغيرها من العوامل².

✓ **الظروف والأوضاع الاقتصادية:** حيث يتأثر الطلب على معظم أنواع القروض البنكية بشكل مباشر بدورة النشاط الاقتصادية في المجتمع مع الأخذ بعيد الاعتبار أن دورة نشاط البنك تبدأ عادة قبل دورة النشاط الاقتصادي، إذ تبدأ إجراءات الاعداد للقروض قبل موسم الإقراض كما تنتهي الدورة بعد الموسم بشهر أو شهرين، كما تؤثر حالات الرواج والكساد بشكل مباشر على حجم النشاط البنكي في مجالات الإيداع والإقراض على السواء³.

¹ -درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2005-2006، ص: 260.

² -محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص: 132.

³ -قروط زهرة، العايدي سعيدة، تقييم آليات منح القروض في البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة أحمد دراية أدرار، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2014-2015، ص: 31.

IV-مخاطر و ضمانات القروض البنكية.

1-مخاطر القروض البنكية وأنواعها:

1-1- مفهوم مخاطر القروض:

للوصول الى تعريف مخاطر القروض يمكننا بداية تعريف الخطر، يوجد عدة تعاريف للخطر نذكر منها:

الخطر هو "الخسائر المالية المحتملة" اذ انه في هذا التعريف حدد الخطر بالخسائر المادية. ويمكن ذكر تعريف أوسع للخطر، الخطر هو "احتمال الخسارة في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصير".¹ ومن هنا يمكننا تعريف **مخاطر القروض** بأنها: "خسارة محتملة يتضرر من جرائها المؤتمن ولا يواجهها المدين، لذلك فهي تصيب مانح الائتمان، ولا تتعلق بعملية تقديم الائتمان فحسب، بل تستمر حتى انتهاء عملية تحصيل كامل المبلغ المتفق عليه، ويكون سببها المدين بسبب عدم التزامه أو استطاعته أو قيامه برد أصل القرض وفوائده أو بسبب عوامل أخرى".²

1-2-مصادر مخاطر القروض المصرفية.

يمكن تصنيف مصادر مخاطر القروض البنكية الى ما يلي:³

- ✓ **المخاطر غير النظامية أو الخاصة بالشركة:** وتسمى بالمخاطر الاستثنائية، وينشأ هذا النوع من المخاطر بسبب ظروف تتعلق بالوحدة الاقتصادية أو شركات الأعمال لعدة أسباب من بينها: مخاطر الصناعة كالنقص الحاد في المواد الخام، واكتشاف تطورات جديدة أو الأخطاء الإدارية و مخاطر الدورات التجارية خاصة، ومخاطر الرفع المالي، ومخاطر الرفع التشغيلي، وللتقليل من هذه المخاطر، وضمان استقرار العوائد، وجب تنويع المحفظة الائتمانية.
- ✓ **المخاطر النظامية أو المخاطر العامة أو مخاطر السوق:** تنشأ هذه المخاطر من خلال الظروف الاقتصادية العامة، ولا يمكن تجنبها من خلال عمليات التنويع، وينشأ هذا النوع من المخاطر نتيجة للعديد من عوامل الخطر هي: دورة الأعمال والأنشطة، التضخم، التغيرات الحاصلة في معدلات الفائدة، الكساد الاقتصادي التغيرات في معدلات أسعار صرف العملات الأجنبية.
- ✓ **المخاطر الكلية:** تعرف المخاطرة الكلية بأنها التباين الكلي في معدل العائد على الائتمان وإن دمج المخاطر النظامية مع المخاطر غير النظامية سيشكل المخاطر الكلية أو مخاطر المحفظة، وهذه المخاطر سيتحملها البنك في محافظه الائتمانية نتيجة لتعامله مع العديد من العملاء، وبينما

¹ -أحمد حسن وسمي، شاكور نوري إسماعيل، مخاطر منح الائتمان من قبل المصارف التجارية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، جامعة كركوك، كلية القانون والعلوم السياسية، العراق، 2021، ص: 10-11.

² -بن سمينة عزيزة، إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2011، ص: 402.

³ -محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، دار الفكر، الأردن، 2013، ص: 217.

يستطيع البنك التقليل والتأثير في المخاطر غير النظامية من خلال عمليات التنويع، فإنه لا يستطيع التأثير في المخاطر النظامية.

1-3-أسباب مخاطر القروض المصرفية.

يمكن تحديد أسباب مخاطر القروض البنكية بالأساس الى:¹

✓ **عدم التطابق المعلوماتي بين المقرض والمقترض:** ويقصد به أن أحدهما يملك المعلومات ما تفوق به معلومات الآخر، وذلك يرجع إما لعوامل خارجية "تتعلق باليات الاقتصاد الغير رسمية، أو لعوامل داخلية" تتمثل في تبني التنظيم المناسب داخل البنك مما يسمح بالوصول إلى المعلومة الصحيحة وبأسرع وقت.

✓ **عدم التزام المقترض بأخلاقيات عقد الاتفاق المبرم مع المقرض:** وهذا يعبر عن مشكلة أخلاقيات المقترض حيال القروض الممنوحة له، فمنها ما يرتبط بعوامل ذاتية كالإحجام عن تسديد مستحقات الدين، ومنها ما يرتبط بعوامل موضوعية تتعلق أساسا بالظروف الاقتصادية.

1-4-أنواع مخاطر القروض المصرفية:

تواجه البنوك عدة مخاطر تعرقل السير الحسن لأنشطتها، وأغلبية هذه المخاطر ناتجة عن الوضع الداخلي للبنوك إما بسبب تفاقم الديون الخطرة حيث تنشأ هذه الأخيرة في حالة إفسار المدين في تسديد ديونه، ولحماية البنك لأمواله وضع قواعد احترازية تخضع لها جميع البنوك وأخرى خارجة عن إدارة البنك وتعود بالأخص إلى كثرة المبادلات الدولية، وهناك مخاطر أخرى متعلقة، كما أن هناك مخاطر أخرى متعلقة بطلب القرض وتكون مرتبطة اما بالسوق النقدية او الجهة الطالبة للقرض،² ويمكن تحديد هذه المخاطر فيما يلي:

✓ **مخاطر السيولة:** تتعرض البنوك من حين إلى آخر إلى سحبوات مفاجئة من قبل المودعين لأسباب خاصة بهم ولا بد للبنوك أن تحتاط لمثل هذه السحبوات إما بالاحتفاظ بمبلغ احتياطي بشكل نقد في خزائنها أو ودائع لدى البنوك أو المؤسسات الأخرى، أو الاحتفاظ بموجودات عالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد، وجميع هذه الموجودات في الواقع لا تحمل أي عوائد أو أن عوائدها منخفضة، لذا فإن زيادة حجمها بالتأكد يؤثر على إيرادات البنك وربحيته، عموما ليس من الصعب السيطرة على مخاطر السيولة من خلال دراسة نمط السحبوات من الودائع في المنطقة أو المجتمع الذي يعمل فيهما البنك، حيث يستطيع أي بنك من خبراته السابقة أن يقدر وبدقة كبيرة احتياجاته من النقد أو الموجودات السائلة لمواجهة متطلبات سحبوات المودعين. ومع

¹ بن سميحة عزيزة، مرجع سابق، ص: 403.

² - أحمد حسن وسمي، شاكر نوري إسماعيل، مرجع سابق، ص: 12-13.

ذلك وفي حالة نشوء سحبيات مفاجئة غير متوقعة، يستطيع البنك اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي أو البنوك الأخرى ولفترة قصيرة لهذا الغرض.¹

✓ **مخاطر سعر الفائدة:** تشير مخاطر سعر الفائدة إلى تعرض المركز المالي للمصرف للتحركات العكسية في أسعار الفائدة، وتؤثر على عوائد المصرف وعلى القيمة الاقتصادية لأصوله والتزاماته، وبالرغم من أن هذه المخاطر تشكل جزءاً عادياً من العمل المصرفي إلا أن الإفراط فيها من شأنه أن يهدد عوائد المصرف وقاعدته الرأسمالية، لذلك فإن إدارة تلك المخاطر تحتل أهمية متنامية في الأسواق المالية المعقدة، وكذلك في الدول التي حررت أسعار الفائدة في أسواقها.

✓ **مخاطر السوق:** تشير إلى احتمال اجراء تغييرات جوهرية في النظام الاقتصادي أو السياسي للدولة.²

✓ **مخاطر تذبذب سعر الصرف:** هذه المخاطر لا تظهر عادة إلا عندما تكون هناك عملية اقراض العملاء في الخارج، وأن يكون القرض قد تم بعملة البلد الموجود فيه المقترض، ففي حالة انخفاض أسعار صرف عملة تلك الدولة مثلاً، فذلك يعني الخسارة الأكيدة للبنك المقرض، حيث أن القيمة الشرائية للأموال التي سوف يحصل عليها تكون بقيمة سوقية اقل منها عند تاريخ منح القرض، وأما اذا كان القرض بالعملة الصعبة كال دولار أو الأورو، وحصل انخفاض سعر هذه العملة بعد منح القرض، فإن على المقترض الأجنبي عندئذ أن يدفع أموالاً أكثر من عملة بلده حتى يتمكن من سداد القرض.³

✓ **خطر عدم التسديد:** وهو خطر يتعلق بالمدين، إذ أن العميل لا يمكنه تسديد قيمة القرض وفوائده وذلك لأسباب تتعلق بنشاطه أو نتيجة لتدهور حالته المالية، الأمر الذي يجعله يتماطل في عملية التسديد، ومن بين الأسباب التي لا يستطيع العميل التحكم فيها، عدم قدرته على تصريف منتوجاته، الأمر الذي يؤدي إلى كسادها في حين انه في أمس الحاجة إلى السيولة لتغطية ديونه اتجاه البنك ونتيجة لذلك نجد أن البنوك لا يمكنها أن تتحكم في هذا النوع من المخاطر لأنها استثنائية أي تكون غير متوقعة سواء بالنسبة للبنك أو بالنسبة للعميل.

¹ - بولقرون مباركة، مخاطر القروض البنكية وطرق معالجتها في الجزائر دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة بسكرة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2013-2014، ص: 38.

² - منصور منال، ملتقى علمي دولي حول: إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية القطرية والإقليمية، جامعة فوحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2009، ص: 06.

³ - لوراتي إبراهيم، القروض البنكية وإجراءات منحها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2011، ص: 207.

✓ **خطر التجميد:** يرجع ذلك لكون العميل لا يستثمر الأموال المقترضة وانما يتركها مجمدة لا ينتج عنها عوائد على المدى الطويل، أي أنه لا يستغلها في مشاريع منتجة في حين انه كان بإمكان البنك أن يستثمرها في مكان العميل ليتحصل على أرباح.

✓ **خطر التضخم:** هذا النوع من المخاطر يؤثر على عملية منح القروض والتي تؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للقروض وفوائدها، فنتيجة لذلك يتحمل البنك أضراراً وأعباء مختلفة لم يخطط لها مسبقاً.¹

نتائج مخاطر القروض المصرفية:

- لا شك أن الفشل المالي الناتج عن مخاطر القروض له آثار سلبية كبيرة منها:
- تعرض البنوك المانحة للائتمان الى الخسائر.
- حرمان البنك من عوائد رأس المال الناجمة عن تعطيل دورة رأس المال، إضافة الى تحمل البنك أعباء وتكاليف إدارية بسبب اللجوء الى القضاء وإهدار الوقت والمال في استرداد أموال البنك.
- صعوبة وفاء البنك بالتزاماته تجاه الغير وما ينجم عن ذلك من انكماش النشاط الائتماني والاقتصادي للبنك.

2- مفهوم ضمانات القروض البنكية:

يقصد بالضمانات مجموعة الوسائل القانونية التي تهدف إلى ضمان وفاء الدين إلى الدائنين عندما يمتنع المدينون أو يعجزون عن هذا الوفاء فهي إذن ضمانات للوفاء بالضمانات إذن هي الوسائل التي يتخذها البنك لضمان استيفاء حقوقه وحفظه من خطر إفلاس عميله وهي بهذا المفهوم تحقق هدفاً مشتركاً لكلا الطرفين (البنك والعميل)، فبالنسبة للبنك تقلل من درجة المخاطر التي قد يتعرض لها عند منح القرض، حيث أنه كلما زادت المخاطر كلما تشدد البنك في طلب الضمانات لكي يقوم بالاستحواذ عليها لاستيفاء حقوقه، وبالنسبة للعملاء فهي تمكنهم من الحصول على التسهيل اللازم لتمويل مشاريعهم الاقتصادية مما يؤدي إلى تنشيط فعاليتهم الاقتصادية بشكل عام.²

3- أنواع ضمانات القروض:

3-1- الضمانات الشخصية:

يتم الضمان الشخصي بتدخل شخص آخر خلاف المقترض ويتعهد بسداد القرض (رأس مال المقترض والفوائد المترتبة وكذا تكلفة القرض)، وفي حالة توقف المدين عن الدفع يمكن للبنك الرجوع الى الفرد الضامن، هذا الأخير يعد البنك بتسديد الدين في حالة عدم قدرته العميل على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق، وعلى هذا الأساس فالضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المدين شخصياً، ولكن

¹ - إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص: 283-284.
² - مشدال عبد القادر، مطبوعة بيداغوجية بعنوان: الضمانات البنكية، موجهة لطلبة السنة الثانية، جامعة التكوين المتواصل، الجزائر، 2008، ص: 5.

يتطلب ذلك تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضامن، وفي إطار الممارسة، يمكن أن نميز نوعين من الضمانات الشخصية: الكفالة والضمان الاحتياطي.¹

✓ **الكفالة:** عبارة عن ذلك الالتزام الذي يأخذه شخص طبيعي أو معنوي، في القطاع العام أو الخاص، أمام الطرف المقرض وبموجبه يبدي تعهدا بدفع ما على الطرف المدين عند تاريخ الاستحقاق، في حال ما إذا عجز هذا الأخير عن فعل ذلك.

✓ **الضمان الاحتياطي:** ير تبط الضمان الاحتياطي ارتباطا وثيقا بمصطلح الشخص، ويتميز عن الكفالة بكونه، لا يلتقي معها إلا فيما يتعلق باستعمال الصكوك والسند لأمر والكمبيالة، ويتم إصدار الضمان الاحتياطي كضمان، لدفع مستحقات مالية للغير، معبر عنها عن طريق أوراق مالية، في المقابل تظهر الكفالة في شكل أمر بدفع مالي بصورة إجبارية، ومن هنا، فإن الضمان الإضافي أو الاحتياطي، يمكن أن يعرف على أنه، ضمان بنكي يستهدف تأكيد دفع قيمة الأوراق المالية مهما كان نوعها.²

2-3- الضمانات الحقيقية:

تقوم الضمانات الحقيقية وترتكز على موضوع الشيء المقدم للضمان سواء كان سلع، تجهيزات أو عقارات ذلك من أجل ضمان حالة عدم التسديد المدين لديونه في الآجال المستحقة مقابل القرض الممنوح، إذن إن موضوع الشيء المقدم يشمل على عقارات أو منقولات.

تعطى هذه الأصول على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية فقد يكون رهن منقولات أو رهن عقاري.³

✓ **الرهن الحيازي:** حيث توضع المنقولات محل الرهن تحت تصرف البنك والتي يمكن أن يتصرف فيها متى أخل المدين بالتزامه بالوفاء بمستحقاته في ميعاده، وهي تشمل جميع وسائل الإنتاج من آلات، معدات، أثاث، سيارات. . الخ.

✓ **الرهن العقاري:** يتم بموجبه الحصول على العقارات محل الضمان (الرهن) لتأمين استرجاع الدين عند حلول آجاله في حالة وقوع ما يسبب عدم التزام المدين بالوفاء بمستحقاته اتجاه الدائن.⁴

1 - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص: 166.

2 - مشدال عبد القادر، مرجع سابق، ص: 15.

3 - حروش عبد الكريم، فصيلي امحمد ازروق، الضمانات البنكية واشكالها استرجاع القروض، دراسة حالة قرض التحدي لـ BADR، مذكرة نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة امحمد دراية أدرار، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2020-2021، ص:

14.

4 - أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، دار بقاء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص: 59.

خاتمة الفصل:

لا يمكن القول أن القروض هي بالضرورة تقديم أموال من طرف البنك الى الزبون، بل أن للبنك أدوار وسيطية أخرى، كأن يدخل وسيطا بين المقرض والمقترض بالإمضاء، أي أن يكون البنك ضامنا للمقترض كحالة القرض بالالتزام، أو مثل القرض الإيجاري، إذ تعد هذه طرقا جديدة وحديثة للقرض. تعتبر الثقة من أهم عناصر القروض، ومع ذلك فإن الخطر من عناصره أيضا، وبهذا لا يمكن فصل الخطر عن عملية تقديم القروض مهما كانت الضمانات المقدمة، وقد تعبر نسبة الفائدة عن درجة الخطر في القرض المقدم، لهذا فالبنوك تسعى دائما الى تكون الضمانات تغطي كل قيمة القرض وفوائده بالإضافة الى هامش أمان.

الجانب التطبيقي

تمهيد:

لتعزيز فهم القروض وآليات منحها قمنا بإسقاط جزء من الجانب النظري على عينة تمثلت في قرض التحدي الذي هو صيغة من صيغ قروض الاستثمار، وذلك من خلال إجراء تربص في وكالة برج منايل لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وتبيان الدراسة المطلوبة من البنك للمشروع، وطريقة تحليله من أجل إعطاء قرار قبول أو رفض القرض.

I-التعريف بالمنشأة المستقبلية "بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة برج منايل"

1-نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

1-1-نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر بنك" مؤسسة مالية وطنية تم إنشاؤها في 13 مارس 1982 بموجب مرسوم 82-106 القاضي بتنازل البنك الوطني الجزائري BNA عن 140 وكالة بعد إعادة هيكلته، كما أنها تعتبر من حيث الشكل القانوني، بمثابة شركة ذات أسهم. اذ يعمل البنك منذ نحو أربعين سنة، على تدعيم تنمية إقليمه ومشاريع زبائنه بشكل فعال، بما في ذلك تمويل الفلاحة، الصناعات الغذائية، الصيد البحري وتربية المائيات، وهي المجالات التي تجعله في ركب البنوك الأخرى ما يشكل دعما لتنمية الاقتصاد الوطني وتحسين مستواه. ينتمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR الى القطاع العمومي وقد أنشئ كشركة برأس مال قدره 2.2 مليار دينار جزائري تكملة لسياسة الدولة في القطاع الزراعي ومواصلة للثورة الزراعية من أجل سد الاحتياجات الوطنية من حيث المواد الزراعية والاستهلاكية، حيث كان للقطاع الفلاحي الحصة الكبرى في برامج التنمية.

حيث مول في هذا الإطار المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي، مزارع الدولة والمجموعات التعاونية، وكذلك المستفيدين الفرديين من الثورة الزراعية، مزارع القطاع الخاص، تعاونيات الخدمات، الدواوين الفلاحية والمؤسسات الفلاحية الصناعية الى جانب قطاع الصيد البحري. وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري والكائن مقره في 17 شارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة، وبموجب قانون النقد والقرض 90/10 أصبح بنك "بدر" كغيره من البنوك يمكن أن يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية وفي كل القطاعات الاقتصادية ليرتفع رأسماله سنة 1999 إلى 33 مليار دينار جزائري موزع على 33000 سهم مكتتبه كلها من طرف الدولة. بلغ عدد وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 1985 عتبة ال 269 وكالة، أما في يومنا هذا فقد أصبح عدد وكالاته 321 وكالة و39 مجمع استغلال جهوي موزعة عبر التراب الوطني بأكثر من 7000 موظف.

1-2-مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

مر تطور البنك عبر عدة محطات نذكرها فيما يلي:

✓ فترة 1982-1990: كان الهدف المنشود للبنك فرض وجوده، بفتح العديد من الوكالات في

المناطق ذات الصبغة الفلاحية، وبمرور الزمن اكتسب البنك سمعة وكفاءة عالمية في ميدان

تمويل القطاع الزراعي وقطاع الصناعات الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية، حيث كان عدد الوكالات في هذه الفترة 280 وكالة فرعية، 33 مديرية فرعية، تعمل بصلاحية واسعة في عملية منح القروض وفق مبدأ اللامركزية، الذي اتخذته البنك لخدمة سياسته الاستراتيجية في الميدان الزراعي.

✓ **1990:** بموجب قانون النقد والقرض الذي نص على نهاية فترة تخصص البنك وسع بنك الفلاحة والتنمية الريفية آفاقه الى مجالات أخرى من النشاطات الاقتصادية خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون الإستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة خاصة في المجال التقني.

✓ **1991:** تطبيق نظام سويفت SWIFT لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية.

✓ **1992:** وضع برنامج SYBU وهو برنامج يساعد على سرعة أداء العمليات البنكية من خلال ما يسمى Trie traitement الى جانب تعميم استخدام الاعلام الآلي.

✓ **فترة 1993-1998:** المواصلة في عمليات الرقمنة وإدخال الاعلام الآلي كوسيلة أساسية في عمل البنك، بالإضافة لبدأ العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك Carte inter bancaire.

✓ **فترة 2000-2006:** تميزت هذه الفترة بالتنقل الفعال للبنوك العمومية لنشاطات الاستثمار المربحة مسايرة مع اقتصاد السوق، وفي هذا الصدد رفع بنك الفلاحة والتنمية الريفية تمويله بالقروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة المجالات الاقتصادية مع رفعه بمستوى دعمه للقطاع الفلاحي ومختلف فروع.

وبصدد مسايرة التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة، ومن أجل الإستجابة لتطلعات الزبائن وضع بنك البدر برنامجا خماسيا فعليا يتركز خاصة على عصرنه البنك وتحسين الخدمات وكذلك إحداث تطهير في ميدان المحاسبة وفي الميدان المالي ومن أهم النتائج التي حققها ما يلي:

2000: القيام بفحص دقيق لتحديد نقاط القوة والضعف وإنجاز مخطط تسوية للمطابقة مع المعايير الدولية.

– **2001:** التطهير المحاسبي والمالي للحقوق المشكوك في تحصيلها من أجل معرفة المركز

المالي للبنك، والعمل على تقليص مدة مختلف العمليات البنكية مع الزبائن مع تحقيق مشروع

البنك الجالس La banque assise مع الخدمات المشخصة Les services

personnalisés لبعض الوكالات الرائدة (وكالة عميروش والشرافة) وكذا إدخال مخطط جديد

في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية.

— **2002:** تعميم مفهوم البنك الجالس مع الخدمات المشخصة على مستوى جميع وكالات البنك.

— **2003:** إدخال نظام SYRAT وهو نظام تغطية الصكوك والأوراق التجارية، وكذا تأسيس نادي

الصحافة بمبادرة مديرية الاتصال تشجيعا لمبدأ التداول الحر للمعلومات البنكية وكذا تخزين

لمختلف خدمات البنك.

— **2004:** إدخال تقنية جديدة تعمل على نقل الشيك عبر الصورة، فبعد أن كان يستغرق وقت

تحصيل شيكات البنك حتى 15 يوما أصبح بإمكان الزبائن تحصيل الشيكات في وقت وجيز، وهذا

يعتبر إنجازا غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائري، كما تم تعميم استخدام

الشبايك الآلية للأوراق النقدية المرتبطة ببطاقات الدفع التي تشرف عليه شركة النقد الأدبي

والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM خاصة بالمناطق التي تتميز بكثافة سكانية كبيرة.

— **2006:** تم إدخال نظام جديد يعرف بـ Télé de virement وذلك من أجل تحقيق الائتمان

والثقة والشفافية في التعاملات من جهة ومحاربة الغش والاختلاسات من جهة أخرى.

— **2008:** عقدت اتفاقية بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية تقضي

بتوسيع البنك تمويل البنك لمختلف النشاطات الفلاحية الإنتاجية كللت باستحداث قرض الرفيق

RFIG وهو قرض تغطي الوزارة فوائده بنسبة 100% وكذلك إعادة تفعيل القرض الريفي

للمساعدة في التنمية الريفية وتثبيت الفلاحين في مناطقهم، كما قدم البنك خدمة القرض الإيجاري

من أجل إعطاء دفعة لحركة الاستثمارات بالنسبة للمؤسسات، كما تم عقد اتفاقية مع الشركة

الجزائرية للتأمين SAA بحيث أصبح البنك عبر وكالاته يقوم بكل عمليات التأمين التي تقوم بها

الشركة.

— **2009:** البدء باستخدام البطاقات الممغنطة، وهي بطاقات تسمح لمالكها بتسديد فواتيره من خلال

خصم الرصيد.¹

2-التعريف بوكالة برج منايل 578 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

افتتح فرع برج منايل لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في عام 1982 تحت رقم 578 وكان هدفها

دعم وتنمية القطاع الفلاحي في المنطقة عن طريق منح قروض وتسهيلات في المجال الفلاحي، ويجدر

¹ -وثائق مقدمة من طرف البنك.

بالذكر ان الوكالة عند فتحها كانت وكالة محلية للاستغلال ثم عرفت تغييرا في هيكلها التنظيمي حيث أصبحت وكالة منظمة تجاريا، وهذا مفهوم جديد للبنك يشمل تطوير وتحسين الخدمات الموجهة للزبائن وهذا في مسعى تحقيق الأهداف العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

3- الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج منايل:

يعتبر الهيكل التنظيمي الإطار الخارجي للإدارة ويمثل تقسيما لمختلف المستويات الإدارية والعلاقات الرسمية وكذا تقسيما للمسؤوليات والوظائف، وفيما يلي الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-برج منايل-578:

✓ إدارة الوكالة **Direction de l'agence**: ممثل في مدير الوكالة ولديه مجموعة من المهام تتمثل في:

- تسيير الموارد البشرية والمالية للوكالة.
- السهر على تطبيق الاستراتيجية المرسومة من المديرية العامة.
- توسيع محفظة الوكالة وذلك بزيادة الزبائن ومنح القروض وهذا بتكليف المكلفين بالزبائن.
- مراقبة ومراجعة العمليات البنكية (القروض، التجارة الخارجية، العمليات التجارية للبنك).

✓ الواجهة الأمامية **Front office**: مقسمة كما يلي:

- المسؤول عن الواجهة الأمامية: وتتمثل مهمته الأساسية في الرقابة والتنظيم.
- المكلفين بالزبائن **Charges clientèles**: سواء كانوا أشخاصا عاديين أو معنويين ومن بين مهامهم:

- تسيير وتطوير محفظة الأوراق المالية للزبائن.
- القيام بالمعاملات التجارية الجارية.
- تأمين خدمات ما بعد البيع ذات الجودة.

• عون الاستقبال والتوجيه **Accueil et orientation**: تتمثل مهامه في:

- توجيه الزبائن داخل الوكالة.
- استدعاء الزبائن حسب الأولوية.

• جهة المعاملات **Pole transaction**: يعمل تحت إمرة رئيس المصلحة وينقسم إلى:

○ الخزينة الرئيسية: أسندت إليها المهام التالية:

- استقبال ودائع الزبائن.

- يقوم بعمليات الصرف اليدوية.
 - يقوم بإرسال واستقبال المبالغ المالية.
 - **الخدمات السريعة:** يعمل على:
 - استرداد الحسابات التي تفوق 10000 دج الى أن تصل الى الخزينة الرئيسية.
 - إعطاء تبريرات لمجموعة الأرصدة الموجودة في الخزينة الرئيسية للوكالة.
 - **محاسبة العمليات:** يعمل على مسك الدفاتر المحاسبية للعمليات اليومية في الوكالة.
- ✓ **القطب الداخلي Back office:** وينقسم الى:
- **المسؤول عن القطب الداخلي:** وتتمثل مهمته في الرقابة والتنظيم.
 - **مصلحة القروض Opération de crédit:** تقوم مصلحة القروض بمعالجة ودراسة الملفات وتقديم القروض مع الاحتفاظ بالضمانات اللازمة ثم متابعة شروط تحقيقها.
 - **عمليات التجارة الخارجية Opération de commerce extérieur:** تقوم بتطبيق جميع العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية أي الاستيراد والتصدير، وهي ملزمة بالتنفيذ الدقيق لقوانين التجارة الخارجية وكذا رقابة الصرف.
 - **الجهة الإدارية والمحاسبية:** تقوم هذه المصلحة بجمع كل الملفات اليومية ومراقبتها وتعديلها.
 - **المقرر Juriste:** وهو الجهة المختصة بالمتابعة القضائية للخلافات في العمليات المصرفية مثل عدم تسديد القروض فيتولى الإجراءات القانونية اللازمة.¹

4-أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

4-1-أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتحقيق عدة أهداف نذكر منها:

- توسيع مجالات تدخل البنك.
- تحسين نوعية وجودة مختلف الخدمات.
- تحقيق أقصى قدر من الربحية عن طريق تطوير العمل المصرفي.
- التغلغل في السوق والحصول على أكبر حصة.

¹ وثائق مقدمة من طرف البنك.

– تحسين العلاقات مع العملاء.

4-2 مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تمحور مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية في ثلاث مهام رئيسية هي:

✓ **جمع الموارد:** تتم عملية جمع الموارد من خلال توفير حسابات بمختلف الصيغ ولمختلف أطياف المجتمع، وتنقسم هذه الحسابات الى:

حسابات على النظر: أي حسابات تحت الطلب وتنقسم الى:

– حسابات تجارية: هذه الحسابات موجهة للتجار، الحرفيين، أصحاب المهن الحرة، الفلاحين... إلخ، ومن شروط فتحها توفر العميل على ما يثبت مهنته كبطاقة الفلاح، سجل تجاري... إلخ.

– حسابات الإدخار: وهي حسابات موجهة لكافة فئات المجتمع.

– حسابات العملة الصعبة: تستعمل في المساعدة على تكوين ملفات التأشيرة وكذا استقبال التحويلات المالية بالعملة الصعبة.

حسابات لأجل: وهي عبارة عن عقود بين العميل والبنك يتم فيها الاتفاق على مدة الإيداع بتطبيق معدل الفائدة الساري، يمكن للعميل سحب أمواله قبل تاريخ الاستحقاق ولكن تطبق عليه غرامة أو عقوبة مالية لإخلاله بالعقد، وتنقسم الحسابات لأجل الى:

– حسابات الودائع: وهي ودائع تطبق عليها أسعار الفائدة السارية، ويجدر بالذكر أن 10% من قيمة الفوائد التي يستفيد منها الزبون تحول من طرف البنك مباشرة الى الخزينة العمومية.

– حسابات سندات الصندوق: وهي حسابات تودع فيها السندات وتطبق عليها نفس الضريبة الخاصة بالودائع المالية (10%) في حالة ما إذا كانت السندات مودعة بالاسم أي غير مجهولة المصدر، أما إذا كانت مجهولة المصدر فتطبق عليها نسبة 50% من قيمة الفوائد المحصلة.

✓ **منح القروض.**

✓ **توفير وسائل الدفع:** لا تقتصر مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تقديم القروض وجمع الموارد فقط بل تتعداها الى توفير وسائل الدفع على غرار مختلف البنوك الأخرى، وتتمثل هذه الوسائل في الشيكات، بطاقات الدفع الإلكتروني، قارئ البطاقات الإلكترونية Terminal de paiement électronique، الموقع التجاري Site marchand وهو الموقع الذي يسمح بالدفع والقيام ببعض العمليات المحددة من طرف البنك عبر الانترنت... إلخ.

5-أنواع القروض المصرفية الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تقسم القروض حسب بنك الفلاحة والتنمية الريفية وحسب ما يقدمه الى قرضين رئيسيين تنفرع منهما عدة قروض أخرى:

✓ **قروض الاستغلال:** وهي قروض قصيرة الأجل تمنح لضمان استمرار دورة النشاط او الدورة الاقتصادية، وتنقسم الى:

- التسبيقات: وتكون على البضائع، الفواتير، المخزون...إلخ.
- الرفيق: وهو قرض استغلالي يمنح للفلاح لمواصلة دورة نشاطه الفلاحي، كالتموين بالعلف، الأسمدة، البذور الزراعية...، او أي مؤسسة ناشطة في القطاع الفلاحي أو نشاط مترابط بالقطاع الفلاحي، وتكون فوائده مدعمة 100% من طرف الدولة، ويمنح بشروط كأن يكون المستفيد من القرض مالكا للأرض أو مستفيدا من عقد امتياز للأرض من طرف أملاك الدولة أو مديرية الغابات، دراسة جدوى للمشروع من مكتب دراسات معتمد...

ملاحظة: قروض الاستغلال هي قروض قصيرة الأجل تتراوح بين 06 أشهر وسنتين، يمكن لقروض الاستغلال أن تكون لمدة عامين في حالة واحدة فقط وهي ان يكون القرض موجه لنشاط تربية المائيات.

✓ **قروض الاستثمار:**

- قرض التحدي: وهو قرض بنفس شروط قرض الرفيق غير أنه قرض استثماري أي يختلف عنه في المدة كما أن دراسة الطلب تتم على مستوى مديرية المصالح الفلاحية
- .DSA

– القرض الإيجاري Leasing.

– القرض الكلاسيكي.¹

¹ وثائق مقدمة من طرف البنك.

II-دراسة لقرض التحدي لأحد المستثمرين:

1-طلب القروض:

1-1-يشمل قرض التحدي الميادين التالية:

- انشاء، تجهيز، وتحديث المزارع الفلاحية أو تربية المواشي.
- عمليات تطوير منظومات السقي الزراعي
- تعزيز القدرة الإنتاجية الفلاحية.
- تكثيف، تحويل وتطوير المنتجات الفلاحية والحيوانية، توزيع وتصدير المنتجات الفلاحية والغذائية.

1-2-الأشخاص المؤهلون للحصول على القرض:

- القرض موجه للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الحاصلون على دفتر شروط موافق عليه من طرف مديرية المصالح الفلاحية DSA.
- الأشخاص الذين يمتلكون أراضي خاصة غير مستثمرة أو الذين يرغبون باستثمارات فلاحية جديدة أو تربية الأغنام.
- الفلاحون أو المربون بشكل خاص أو منظمة بالتعاون أو مجموعة منظمة بصفة قانونية.

1-3-الوثائق اللازمة لطلب قرض التحدي:

للأشخاص الطبيعيين:

- طلب القرض.
- دفتر شروط موافق عليه من طرف مديرية المصالح الفلاحية DSA.
- شهادة ميلاد.
- عقد ملكية أو عقد امتياز.
- دراسة تقنية اقتصادية محررة من طرف مكتب دراسات معتمد وتكون مصادق عليها من طرف المكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية BNEDER.
- فاتورة مبدئية لتكاليف المشروع.
- رخصة البناء بالنسبة لمباني الاستثمار.
- قرار منح المنحة في حالة ما إذا كان المشروع مدعوما من الصناديق العامة كالصندوق الوطني للتنمية والاستثمار الفلاحي FNDIA وحساب التخصيص FLDDPS.
- رخصة المصالح المائية من أجل الحفر ان اقتضت الضرورة.
- اعتماد صحي في حالة تربية المواشي.

للأشخاص المعنويين:

هي نفس الوثائق مع الأشخاص الطبيعيين تضاف إليها:

- نسخة مصادقة من النظام الأساسي (Statuts).
- نسخة مصادقة للإعتماد بالنسبة للتعاونيات.
- سجل تجاري.
- محضر تعيين ممثل لديه صلاحية الاقتراض بالنسبة للشركات والتعاونيات.¹

2-دراسة ملف قرض التحدي لأحد الزبائن:

2-1-إجراءات منح القرض:

يتم منح القرض من طرف البنك وفقا للخطوات التالية:

- اتصالات بين المقترض والمصرفي.
- تقديم الملف المطلوب.
- القيام بالدراسات التحليلية وذلك باستعمال النسب المالية.
- الزيارة الميدانية وذلك من أجل التأكد من صحة المعلومات الواردة في الملف ويتم ذلك من طرف عمال البنك ومصلحة العقارات وذلك من أجل إمكانية تحويل الملكية كضمان للقرض.
- عرض الملف على لجنة القرض التي ترد إما بالقبول أو الرفض وهذا في آجال تقدر ب 03 أشهر من بداية طلب القرض.
- حالة الرفض: يرفض الطلب لعدة أسباب من بينها السمعة السيئة للعميل، عدم صدق القوائم المالية، عدم كفاية الضمانات لتغطية القرض وهامش الضمان، نقص الشروط اللازمة والخاصة اما بمصلحة البنك أو الخاصة بالاقتصاد ككل وفي هذه الحالة يحق للعميل أن يتقدم بطعن مرتين، الأولى لدى الوكالة التي طلب منها القرض والثانية لدى المديرية العامة.
- حالة القبول: حالة القبول: في هذه الحالة يتم استدعاء طالب القرض من طرف البنك من أجل فتح حساب جاري لدى البنك خاص بمساهمته الشخصية كما يقوم بتقديم الضمانات العينية أو الشخصية تفاديا لخطر عدم السداد ويتم نقل الملكية لصالح البنك خلال مدة القرض ثم يقوم العميل بالإمضاء على جميع الوثائق اللازمة بعد ذلك يقوم البنك بإعطاء شيك لصالح المورد للخدمات (وفقا للفواتير التي استعملها المقترض).

¹ -وثائق مقدمة من طرف البنك.

أنواع الضمانات التي يقبلها البنك:

- ضمانات مسبقة: أي تلك التي لا يتم القرض إلا بتقديمها، كتحويل ملكية العقار للبنك طوال مدة القرض أو كتأمين القرض.
- ضمانات لاحقة: وهي الضمانات التي يتوجب على العميل تقديمها بعد الحصول على القرض كتحويل ملكية التجهيزات التي حصل عليها العميل بأموال القرض للبنك.¹

1-2- تقديم المشروع:

سنقوم بدراسة لمشروع المستثمر الفلاحي السيد ب.س والمتمثل في إنجاز وحدة ذبح للدواجن، بقيمة إجمالية تقدر بـ 22.627.932 دج موجهة لاقتناء التجهيزات التالية:

–	01 سلسلة آلات الذبح مع ملحقاتها	11.700.000
–	01 توريد وتركيب غرفة تبريد موجبة	1.416.519
–	01 توريد وتركيب غرفة تبريد سالبة	2.335.086
–	01 شاحنة	1.811.000
–	01 شاحنة بمبرد	3.352.827
–	01 مولد كهربائي	2.012.500
–	المجموع	22.627.932

المستثمر طلب قرض بقيمة 15.840.000 دج أي أن مساهمته (التمويل الذاتي) تبلغ 6.787.932 دج (30%) من القيمة الإجمالية للمشروع.

آجال تجسيد المشروع حددت بـ 06 أشهر.

يتعهد المستثمر كبداية بتوظيف 20 عاملاً.

الطاقة الإنتاجية للمشروع:

- السنة الأولى: 8640 قنطار من الدجاج.
- السنة الثانية: 9072 قنطار من الدجاج.
- السنة الثالثة: 9526 قنطار من الدجاج.
- السنة الرابعة: 10002 قنطار من الدجاج.
- السنة الخامسة: 10501 قنطار من الدجاج.
- السنة السادسة: 11026 قنطار من الدجاج.
- السنة السابعة: 11577 قنطار من الدجاج.

¹ - وثائق مقدمة من طرف البنك.

تأثير المشروع:

حسب الدراسة المقدمة للبنك:

التأثير البيئي للمشروع:

المشروع لن يكون له أي تأثير تلوث على البيئة، المواد المستعملة غير سامة أو ملوثة، اذ يتعهد المستثمر بالتالي:

- الفضلات ستكون موجهة نحو المفارغ العمومية.
- سيتم تنظيف وتطهير دوري للمكان والمعدات.
- سيتم مراعات جودة الماء المستخدم.
- مكافحة الحيوانات الضارة كالجرذ، البعوض، الذباب... إلخ، داخل وخارج المكان.
- تثبيت نظام لجمع الدماء.
- تصريف المياه المستعملة نحو مجاري الصرف الصحي.

التأثير الاقتصادي للمشروع:

- المساهمة في التقليل من نسبة البطالة عبر توظيف عمال جدد.
- المساهمة في رفع الناتج الوطني الخام PNB.
- المساهمة في ميزانية الدولة بعد فترة الإعفاء الضريبي.
- المساهمة في استهلاك المواد المنتجة محليا من طرف المؤسسات العمومية.
- المساهمة في إنشاء تقنية جديدة للإنتاج في السوق.¹

المبيعات والتكاليف المتوقعة:

سنعتمد في باقي الدراسة على السنوات الثلاث الأولى للنشاط.
كما تتوقع الدراسة زيادة بـ 05% في الطلب كل سنة.

¹ - من إعداد الطالب استنادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

جدول رقم 01 يبين استخدامات وأعباء ومبيعات المؤسسة.

الوحدة: دج

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
المشتريات المستهلكة	125.040.000	131.292.000	137.856.600
خدمات خارجية واستهلاكات أخرى	780.000	819.000	859.950
أعباء العمال	5.475.600	5.965.360	6.252.640
أعباء مالية (ضرائب وما يماثلها، فائدة القرض)	3.390.600	3.556.080	3.737.984
أقساط الاهتلاك	3.652.381	3.652.381	3.652.381
المبيعات	168.480.000	176.904.000	185.749.200

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على القوائم المالية المقدمة من طرف البنك.

- المشتريات المستهلكة تمثل الدواجن، الوقود، قطع الغيار، الإطارات... إلخ
- الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى تمثل أعباء الغسل، التشحيم، التوصيل، الهاتف.
- أعباء العمال:

● السنة الأولى: 20 عامل $18.000 \times 12 = 4.320.000$

تأمين CNAS $4.320.000 \times 26\% = 1.123.200$

تأمين CASNON 32.400

المجموع = 5.475.600

● السنة الثانية: 20 عامل $18.900 \times 12 = 4.536.000$

تأمين CNAS $4.536.000 \times 26\% = 1.179.360$

تأمين CASNOS 250.000

المجموع = 5.965.360

● السنة الثالثة: 20 عامل $19.850 \times 12 = 4.764.000$

تأمين CNAS $4.764.000 \times 26\% = 1.238.640$

تأمين CASNOS 250.000

المجموع = 6.252.640

- الأعباء المالية (ضرائب وما يماثلها، فائدة القرض): تطبق نسبة 2% من رقم الأعمال لحساب الضرائب تضاف إليها فائدة القرض.

الجانب التطبيقي

– أقساط الاهتلاك حسبت كالتالي:

$$\text{المعدات والأدوات: } 2.619.615 = 15\% \times 17.464.105$$

$$\text{معدات النقل: } 1.032.765 = 20\% \times 5.163.827$$

$$\text{المجموع} = 36.523.810$$

يطبق الحساب على كل السنوات بشكل متساوي.

– المبيعات: نأخذ مثال للسنة الأولى.

$$3000 \text{ كغ} \times 24 \text{ يوم} \times 12 \text{ شهر} \times 195 \text{ دج} = 168.480.000$$

جدول 02 يعرض للنتائج التقديرية. الوحدة: دج

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
القيمة المضافة للاستغلال	42.660.000	44.793.000	47.032.650
الفائض الخام للاستغلال	33.814.800	35.289.560	37.065.026
النتيجة الصافية	30.141.419	31.619.179	33.389.645

المصدر: من إعداد الطالب استنادا على الملحق 01

– القيمة المضافة للاستغلال = المبيعات – الخدمات والمشتريات المستهلكة (استهلاك النشاط).

– الفائض الخام للاستغلال = القيمة المضافة للاستغلال – أعباء العمال – الضرائب والمدفوعات المماثلة.

– النتيجة الصافية = الفائض الخام للاستغلال – الاهتلاك وخسائر القيمة - الأعباء المالية

3- التحليل المالي للمشروع:

سيتم الاعتماد في التحليل المالي للمشروع على المؤشرات التالية:

– رأس المال العامل الصافي FRNG = الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة.

– احتياجات رأس المال العامل BFR: الأصول المتداولة (باستثناء خزينة الأصول) – الخصوم المتداولة (باستثناء خزينة الخصوم)

– مؤشر الخزينة Tr = رأس المال العامل الصافي – احتياج رأس المال العامل

– الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة ÷ مجموع الديون.

– التكامل العمودي = القيمة المضافة ÷ رقم الأعمال

– قيمة اليد العاملة بالنسبة لرقم الأعمال = اليد العاملة ÷ رقم الأعمال

– السيولة الآنية = الخزينة ÷ الديون القصيرة الأجل

فيما يلي الميزانية التقديرية للسنوات الثلاث الأولى للنشاط من أجل الاعتماد عليها مع جدول حساب النتائج في حساب المؤشرات المالية:

جدول 03 يبين جانب الأصول للميزانية التقديرية. الوحدة: دج

السنوات	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
البيان	المبلغ الصافي	المبلغ الصافي	المبلغ الصافي
<u>الأصول الغير جارية</u>	18.975.551	15.323.170	7.304.762
<u>الأصول الجارية</u>			
بضائع ومخزونات	8.300.007	9.205.847	9.520.000
الزبائن	1.485.000	7.250.000	7.485.000
مدينون آخرون	315.000	224.500	625.000
ضرائب وما يماثلها	155.000	223.000	755.000
متاحات	7.895.242	7.830.559	12.270.682
الخزينة	350.000	678.000	2.166.238
م. الأصول الجارية	18.500.249	25.411.906	32.821.920
م. الأصول	37.475.800	40.735.076	40.126.682

المصدر: من إعداد الطالب استنادا على الملحق 02.

جدول 04 يبين جانب الخصوم للميزانية التقديرية: الوحدة: دج

السنوات	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
البيان	المبلغ	المبلغ	المبلغ
رأس المال	100.000	100.000	100.000
النتيجة الصافية		25.295.343	26.711.716
المجموع		25.395.343	26.811.716
<u>الخصوم الغير جارية</u>			
ديون مالية	15.840.000	13.577.143	11.314.286
ديون أخرى غير جارية	20.000.000		
المجموع	35.840.000	13.577.143	11.314.286
<u>الخصوم الجارية</u>			
الموردون وحسابات متصلة	1.255.000	1.467.750	1.691.100
ضرائب	280.800	294.840	309.580
ديون أخرى			
المجموع	1.535.800	1.762.590	2.000.680
<u>مجموع الخصوم</u>	37.475.800	40.735.076	40.126.682

المصدر: من إعداد الكالب استنادا على الملحق 03.

– رأس المال العامل الصافي **FRNG** = الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة

السنة الأولى: $16.964.449 = 1.535.800 - 18.500.249$

السنة الثانية: $23.649.316 = 1.762.590 - 25.411.906$

السنة الثالثة: $30.821.240 = 2.000.680 - 32.821.920$

– احتياجات رأس المال العامل **BFR** = الأصول المتداولة (باستثناء خزينة الأصول) – الخصوم

المتداولة (باستثناء خزينة الخصوم)

السنة الأولى: $16.614.449 = 1.535.800 - 18.150.249$

السنة الثانية: $22.971.316$

السنة الثالثة: $28.655.002$

– مؤشر الخزينة **Tr** = رأس المال العامل الصافي – احتياج رأس المال العامل

السنة الأولى: $350.000 = 16.614.449 - 16.964.449$

السنة الثانية: 678.000

السنة الثالثة: 2.166.238

– **الاستقلالية المالية** = الأموال الخاصة ÷ مجموع الديون.

السنة الأولى: 0.06 = $1.535.800 \div 100.000$

السنة الثانية: 14,4 = $1.762.590 \div 25.395.343$

السنة الثالثة: 13,4 = $2.000.680 \div 26.811.716$

– **التكامل العمودي** = القيمة المضافة ÷ رقم الأعمال.

السنة الأولى: 0,25 = $168.480.000 \div 42.660.000$

السنة الثانية: 0,25 = $176.904.000 \div 44.793.000$

السنة الثالثة: 0,25 = $185.749.200 \div 47.032.650$

– **قيمة اليد العاملة بالنسبة لرقم الأعمال** = اليد العاملة ÷ رقم الأعمال

السنة الأولى: 0,03 = $168.480.000 \div 5.475.600$

السنة الثانية: 0,03 = $176.904.000 \div 5.965.360$

السنة الثالثة: 0,03 = $185.749.200 \div 6.252.640$

– **السيولة الآتية** = خزينة الأصول ÷ الخصوم الجارية.

السنة الأولى: 0,22 = $1.535.800 \div 350.000$

السنة الثانية: 0,38 = $1.762.590 \div 678.000$

السنة الثالثة: 1,08 = $2.000.680 \div 2.166.238$

جدول 05 يعرض نتائج مختلف المؤشرات المالية.

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
رأس المال العامل الصافي FRNG	16.964.449	23.649.316	30.821.240
احتياجات رأس المال العامل BFR	16.614.449	22.971.316	28.655.002
الخزينة Tr	350.000	678.000	2.166.238
الاستقلالية المالية	0,06	14,4	13,4
التكامل العمودي	0,25	0,25	0,25
قيمة اليد العاملة بالنسبة لرقم الأعمال	0,03	0,03	0,03
السيولة الآنية	0,22	0,38	1,08

المصدر: من إعداد الطالب.

حسب الوضعية المالية التقديرية للمؤسسة طبقا للمعلومات المصرح بها في القوائم المالية التقديرية (الميزانية، حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة) فإن كل مؤشرات التوازن المالية في تحسن من سنة لأخرى مما يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها في تسديد القرض في آجاله المحددة.

4-التعليق على النتائج:

- **رأس المال العامل الصافي FRNG:** من خلال النتائج المتحصل عليها، نلاحظ أن رأس المال العامل موجب دائما ومتزايد في السنوات الثلاث الأولى وهذا يعني أن الأصول الثابتة للمؤسسة ممولة بالأموال الدائمة حيث ارتفعت قيمة رأس المال الدائم خلال السنوات الثلاث، كما أن تسديد القرض ينقص من قيمة الديون المتوسطة والطويلة الأجل (الخصوم غير الجارية).
- **احتياجات رأس المال العامل BFR:** احتياجات رأس المال العامل في تزايد بسبب توسع دورة الاستغلال من سنة لأخرى، حيث يتوقع المستثمر تطور في النشاط من سنة لأخرى. لكن ليس هناك خطورة على قدرة الوفاء بالتزامات المؤسسة في الأجل القصير مادام رأس المال العامل الصافي أكبر من احتياجات رأس المال العامل.
- **الاستقلالية المالية:** نسبة الاستقلالية المالية في السنة الأولى أقل من الواحد أي أنها غير مستقلة ماليا وهذا طبيعي إذ أن المؤسسة لم تحقق بعد نتيجة صافية، بينما حققت المؤسسة استقلاليته

المالية في السنتين اللاحقتين، إذ أن الأموال الخاصة تساوي أضعاف الديون ما يجعل للمؤسسة قدرة كافية على التسديد وحتى الاقتراض

- **التكامل العمودي:** نلاحظ من خلال هذه النسبة أن القيمة المضافة تشكل 25% من قيمة رقم الأعمال أي أن النسبة الباقية تمثل استهلاكات وسيطية وهي نسبة مرتفعة نوعاً ما، وهذا راجع إلى اعتماد المستثمر على المناولة.
- يمكن لنسبة التكامل العمودي أن تتحسن إذا قام باستثمارات جديدة وقلل من اعتماده على المناولة.

- **قيمة اليد العاملة بالنسبة لرقم الأعمال:** قيمة اليد العاملة بالنسبة لقيمة رقم الأعمال منخفضة إذ لا تتجاوز 03% وهذا أمر طبيعي إذ أن العلاقة بين نسبة التكامل العمودي ونسبة اليد العاملة بالنسبة لرقم الأعمال علاقة عكسية.

- **السيولة الآنية:** وهي توضح قدرة المؤسسة على تسديد الديون قصيرة الأجل، نلاحظ أن السيولة الآنية في السنة الأولى والثانية أقل من 50% غير أنها تجاوزت نسبة 100% في السنة الثالثة، وهي نسبة جد مرتفعة تسمح للمستثمر بتكوين احتياطي نقدي لتجديد الاستثمارات المهتلفة والاستمرار في النشاط بعد تسديد كل الدين عند انتهاء آجال الاستحقاق.

5-تقييم الحالة المالية للمشروع وإعطاء القرار:

وبعد تحليل كل المؤشرات تقرر الموافقة على منح القرض وفق جدول اهتلاك مبين كالتالي:

جدول 06 يوضح اهتلاك القرض: الوحدة: دج

السنوات	الأساسي	الفوائد	TVA	الفوائد TTC	المجموع
السنة الأولى	2.262.857			00	2.262.857
السنة الثانية	2.262.857			00	2.262.857
السنة الثالثة	2.262.857			00	2.262.857
السنة الرابعة	2.262.857	90.514	905	91.419	2.354.276
السنة الخامسة	2.262.857	67.885	678	68.563	2.331.420
السنة السادسة	2.262.857	45.257	452	45.709	2.308.566
السنة السابعة	2.262.857	22.628	226	22.854	2.285.712
	15.840.000	226.284	2.261	228.545	16.068.545

المصدر: وثائق مقدمة من البنك (الملحق 04)

خاتمة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل في بدايته إلى التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية ثم نشأته وتطوره ثم التعريف بالوكالة المستقبلية وهيكلها التنظيمي وتبيان أهداف ومهام البنك، وقمنا بدراسة تحليلية لمشروع المستثمر الفلاحي، حيث تعتبر هذه الخطوة من أهم الخطوات التي يقوم بها البنك من أجل تجنب مخاطر عدم السداد التي ترتبط مباشرة بفشل المشروع، ومع ذلك لا يمكن فصل المخاطر عن وظيفة تقديم القروض، إذ أنه حتى في حالة تقديم ضمانات كافية تغطي قيمة القرض وهامش الأمان، فالبنك يحاول أن يجعل هذه الخطوة آخر ملاذ له ولا يلجأ لها إلا في الضرورة القصوى، سعيًا منه للحفاظ على السمعة والعلاقة الجيدة مع العملاء.

خاتمة

خاتمة:

لا شك أن القروض المصرفية تلعب دورا مهما في دعم الاقتصاد المحلي بدفع عجلة الإنتاج وذلك بتمويل الأفراد والشركات وبالتالي توفير فرص العمل، وتعزيز النمو والتوسع الاقتصادي للبلاد، حيث تظهر أهمية القروض المصرفية جليا من خلال الاهتمام الذي يوليه البنك المركزي لها في سياسته النقدية، اذ تعتبر العامل الأساسي الذي يسعى البنك للتحكم فيه تماشيا مع سياسته النقدية.

تمثل عوائد القروض المصرفية المورد الأساسي للبنوك التجارية، كما أنها تشكل أهم استخداماتها، لهذا تولي لها أهمية بالغة، سواء من ناحية جذب العملاء وكسب ثقتهم، أو من ناحية تقديمها، حيث تراعي عدة معايير واعتبارات قبل الإقدام على قرار منحها.

وقد جاءت هذه الدراسة لتبيان هذه النقاط ومحاولة الإجابة على الأسئلة المطروحة حيث تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يتدخل البنك المركزي بأساليب مباشرة وأخرى غير مباشرة للتحكم بحجم الائتمان.
- هناك علاقة وثيقة بين حجم النقود المتداولة في السوق وحجم الائتمان.
- يلعب البنك التجاري دور الوسيط بين أصحاب الفائض من الأموال وأصحاب العجز.
- تساهم القروض في توظيف السيولة الزائدة في عدة قطاعات ما يخلق قيمة مضافة.
- تساعد القروض المصرفية في استغلال الموارد البشرية المؤطرة عن طريق تمويلهم.
- لا تقتصر وظيفة منح القروض لدى البنك على تقديم الأموال، بل هناك صيغ حديثة للقروض كالقرض الإيجاري، والقرض بالالتزام.
- نظرا لما توليه البنوك للقروض فإنها تراعي عدة اعتبارات ومعايير قبل تقديمها.
- تسعى البنوك لأن يكون الضمان يغطي قيمة القرض والفوائد بالإضافة الى هامش يسمى بهامش الأمان.
- لا يمكن فصل المخاطر عن تقديم القروض المصرفية مهما كانت الدراسة التحليلية والمالية للمشروع دقيقة، إذ أنه تبقى دائما هناك احتمالية تعثر العميل.
- هناك عدة أسباب قد ينتج عنها تعثر العميل منها ما يتعلق بالزبون ومنها ما يتعلق بمشروعه...إلخ.
- تعتبر الدراسة المالية لمشروع الزبون في غاية الأهمية قبل اتخاذ القرار.
- تعتمد البنوك في تحليلها المالي للزبون على ميزانيات وأرقام تقديرية مقدمة من طرف الزبون نفسه.

اختبار الفرضيات:

- تطور النظام المصرفي الجزائري سمح بتنوع القروض الممنوحة ومنه زيادة التمويل، مثبتة، حيث لاحظنا ظهور عدة صيغ جديدة للتمويل سمحت بتنامي الإقبال على الاقتراض المصرفي.
- إجراءات منح قروض الاستغلال والاستثمار ليست نفسها، مثبتة، حيث رأينا اختلاف في الإجراءات المتخذة كدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع.
- تتعدد المخاطر المصرفية ومن أهمها مخاطر عدم السداد لهذا تفرض البنوك ضمانات عينية لتغطية قيمة القرض، مثبتة، كما تقوم البنوك بدراسة جدوى اقتصادية دقيقة للمشروع من أجل محاولة تفادي هذه المخاطر.
- تتم معالجة القروض الاستثمارية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية عن طريق دراسة الملف الإداري ودراسة الجدوى المالية للمشروع، مثبتة، حيث تم التطرق لهذه النقطة في الجانب التطبيقي.

وعلى ضوء الدراسة والنتائج المتوصل إليها نوصي بما يلي:

- المواصلة في إصلاح النظام المصرفي الجزائري بشكل أعمق بما يتماشى مع السوق الجزائرية والتطورات العالمية الحاصلة.
- الاعتماد أكثر على تكنولوجيا المعلومات واختصار الإجراءات الإدارية.
- تقديم صيغ جديدة للقروض في مختلف القطاعات تكون محفزة للمستثمرين، فالهدف قبل أن يكون تحقيق ربحية للبنك هو التنمية الاقتصادية المستدامة.
- ضرورة أن تكون فلسفة البنوك دراسة جدوى المشاريع ومحاولة إنجاحها قبل أن يكون هدفها تملك الضمانات المقدمة.
- محاولة مرافقة المستثمرين ودعمهم فنيا لتجنب تعثرهم.
- على البنوك أن تكون أكثر مرونة في اتخاذ القرارات السليمة في مختلف مراحل عملية القرض.
- الدراسة الميدانية للمشاريع وعدم الاعتماد كلياً على الدراسات المقدمة من طرف العملاء.

نأمل في الأخير أن نكون قد وفقنا في إبراز مختلف الفاعلين ومختلف المفاهيم المتعلقة بالقروض المصرفية في النظام المصرفي الجزائري، كما نرجوا أن تكون هناك دراسات مستقبلية حول هذا الموضوع، فعلى سبيل المثال لا الحصر: مساهمة القروض المصرفية في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: الكتب.

1. أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، دار بقاء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000
2. اتحاد المصارف العربية، إدارة المصارف وجودة الخدمة المصرفية، 2016.
3. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
4. إسماعيل محمد الهاشم: مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1976.
5. اظلم، محمد الشمري، النقود والمصارف، مديرية دار الكتب والطباعة، جامعة الموصل، العراق، 1995
6. حسين عبد الرزاق، القروض والائتمان: المفاهيم والتطبيقات العملية، دار المسيرة، الكويت، 2008
7. خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، الأردن، 2015.
8. زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2006.
9. الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012،
10. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010
11. عبد الحميد التونسي، البنوك والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن 2002.
12. عبد الغفار الحنفي وآخرون، الأسواق المالية، الدار الجامعية، مصر، 2006
13. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2000.
14. علي عبد الله السلامة، إدارة الائتمان والقروض، دار المنهاج، السعودية، 1995
15. علي محمد شلهوب، شؤون النقود وأعمال البنوك، شعاع للنشر والعلوم، سورية، 2007.
16. فائزة لعراف، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013
17. محروس حسن، إدارة المنشآت المالية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2015.
18. محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2007.
19. محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، دار الفكر، الأردن، 2013

20. محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، كلية الحقوق، الجيزة، مصر، 1953.
21. محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 1998
22. محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، مصر، 2000
23. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل احمد سمحان، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
24. نبيل محمد سليمان الشيخ، معجم مصطلحات البنوك والمؤسسات المالية، دار الفكر العربي، الأردن، 2017
25. يامي خليل، النقود والبنوك، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، مصر، 1993.
26. يوسف حسن يوسف، البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول، دار التعليم الجامعي، مصر، 2015.
27. يوسف سمير، أحمد عاشور، الخدمات المصرفية والتأمينية، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2017

ثانيا: المطبوعات البيداغوجية والمجلات والدوريات.

1. أحمد حسن وسمي، شاعر نوري إسماعيل، مخاطر منح الائتمان من قبل المصارف التجارية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، جامعة كركوك، كلية القانون والعلوم السياسية، العراق، 2021
2. بلحنش عبد الرحمان، محاضرات في النظام المصرفي الجزائري، موجه لطلبة السنة الثالثة اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2020-2021
3. بن سمينة عزيزة، إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2011
4. حريري عبد الغني، مطبوعة بيداغوجية بعنوان: محاضرات في العمليات البنكية وتمويل المؤسسات، موجهة لطلبة السنة أولى ماستر اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة حسبية بن بو علي، الشلف، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2021-2022
5. حفاف وليد، مطبوعة بيداغوجية بعنوان: تقنيات تمويل التجارة الدولية، موجه لطلبة السنة أولى ماستر مالية وتجارة دولية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2020-2021

6. ذبيح عقيلة، كمال زيتوني، مطبوعة بيداغوجية بعنوان: تقنيات وأعمال البنوك، موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، الجزائر، 2019-2020
7. زقير عادل، محاضرات في النظام المصرفي الجزائري، موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2019-2020
8. صليحة عماري، مطبوعة بيداغوجية بعنوان: النظام المصرفي الجزائري، موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2020-2021
9. صليحة عماري، مطبوعة بيداغوجية في مقياس: النظام المصرفي الجزائري، موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر
10. طارق محمد خليل الأعرج، مطبوعة بيداغوجية بعنوان: اقتصاديات النقود والبنوك، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، 2012
11. لوراثي إبراهيم، القروض البنكية وإجراءات منحها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2011
12. مركان محمد البشير، بوخاري عبد الحميد، عادل رضوان، القروض البنكية الاستثمارية دعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، 2018
13. مشدال عبد القادر، مطبوعة بيداغوجية بعنوان: الضمانات البنكية، موجهة لطلبة السنة الثانية، جامعة التكوين المتواصل، الجزائر، 2008
14. منصور منال، ملتقى علمي دولي حول: إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية القطرية والإقليمية، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2009

ثالثا: المذكرات.

1. بولقرون مباركة، مخاطر القروض البنكية وطرق معالجتها في الجزائر دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة بسكرة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2013-2014

2. حروش عبد الكريم، فصيلي امحمد ازروق، الضمانات البنكية واشكالية استرجاع القروض، دراسة حالة قرض التحدي لـ BADR، مذكرة نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة امحمد دراية أدرار، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2020-2021
3. درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2005-2006
4. دهلي خديجة، آليات تأمين مخاطر القروض البنكية دراسة حالة بنك التنمية الريفية، مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2014-2015
5. سارة بن عبد الحليم، دور القروض المصرفية في تحقيق الربحية للبنوك التجارية دراسة حالة وكالة القرض الشعبي الجزائري بعين مليلة، مذكرة نيل ماستر في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2011-2012
6. شاعة عبد القادر، الاعتماد المستندي أداة دفع وقرض، دراسة الواقع في الجزائر، مذكرة نيل درجة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2005-2006
7. فيروز قطاف، تقييم جودة الخدمات المصرفية ودراسة أثرها على العميل البنكي دراسة حالة BADR بسكرة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، 2010-2011
8. قروط زهرة، العايدي سعيدة، تقييم آليات منح القروض في البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة أحمد دراية أدرار، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2014-2015
9. قسمي خيرة، دور التدقيق في منح وإدارة القروض البنكية دراسة حالة بنك التنمية المحلية BDL، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2015-2016
10. هاملي أسماء، القروض البنكية دراسة حالة الاستثمار في بنك BNP PARIBAS، مذكرة لنيل شهادة ماستر اقتصاد مالي وبنكي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2015-2016

رابعاً: المواقع الإلكترونية.

1. موقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية badrbanque/dz.

خامساً: التشريعات.

1. النظام رقم 04 / 03 المؤرخ في 2004/03/04 المتعلق بإنشاء نظام التأمين على الودائع البنكية

2. المادة 45 من القانون رقم 05/17 المؤرخ في 2017/10/11.

الملاحق

الملحق رقم 01: جدول حسابات النتائج التقديرية.

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT PREVISIONNEL

LIBELLES	ANNEE N	ANNEE N+1	ANNEE N+2
Ventes et produits annexes	168 480 000	176 904 000	185 749 200
Production immobilisée			
Production de l'exercice	168 480 000	176 904 000	185 749 200
Achats consommés	-125 040 000	-131 292 000	-137 856 600
Services extérieurs et autres consommations	-780 000	-819 000	-859 950
Consommation de l'exercice	-125 820 000	-132 111 000	-138 716 550
Valeur ajoutée d'exploitation	42 660 000	44 793 000	47 032 650
Charges de personnel	-5 475 600	-5 965 360	-6 252 640
Impôts, taxes et versements assimilés	-3 369 600	-3 538 080	-3 714 984
Excédent brut d'exploitation	33 814 800	35 289 560	37 065 026
autres produits opérationnels			
Autres charges opérationnelles			
dotations aux amort,provis, pertes de valeurs	-3 652 381	-3 652 381	-3 652 381
reprise sur pertes de valeur et provisions			
Résultat opérationnel	30 162 419	31 637 179	33 412 645
Produits financiers			
Charges financières	-21 000	-18 000	-23 000
Résultat financier	30 141 419	31 619 179	33 389 645
Résultat ordinaire avant impôts			
impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Total des produits des activités ordinaires	168 480 000	176 904 000	185 749 200
Total des charges des activités ordinaires	-138 338 581	-145 284 821	-152 359 555
éléments extraordinaires(produits)			
éléments extraordinaires(charges)			
Résultat extraordinaire	30 141 419	31 619 179	33 389 645
Résultat net de l'exercice	30 141 419	31 619 179	33 389 645

الملحق 02: الميزانية التقديرية-جانب الأصول-

BILANS PREVISIONNELS - ACTIF -

DESIGNATIONS	ANNEE N			ANNEE N+1		
	Montant Brut	Amortis	Montant Net	Montant Brut	Amortis	Montant Net
Actifs non courants						
Immobilisations corporelles						
batiments						
autres immobilisations corporelles	22 627 932,00	3 652 381,00	18 975 551,00	22 627 932,00	7 304 762,00	15 323 170,00
Immobilisations financières						
prêts et autres actifs financiers non courants						
Total actif non courant	22 627 932,00	3 652 381,00	18 975 551,00	22 627 932,00	7 304 762,00	15 323 170,00
Actif courant						
stock et encours	8 300 007,00		8 300 007,00	9 205 847,00		9 205 847,00
CLIENTS	1 485 000,00		1 485 000,00	7 250 000,00		7 250 000,00
Autres débiteurs	315 000,00		315 000,00	224 500,00		224 500,00
Impôts et assimilés	155 000,00		155 000,00	223 000,00		223 000,00
Disponibilités	7 895 242,00		7 895 242,00	7 830 559,00		7 830 559,00
trésorerie	350 000,00		350 000,00	678 000,00		678 000,00
Total actif non courant	18 500 249,00		18 500 249,00	25 411 906,00	0,00	25 411 906,00
Total Général Actif	41 128 181,00	3 652 381,00	37 475 800,00	48 039 838,00	7 304 762,00	40 735 076,00

BILANS PREVISIONNELS - A C T I F -

ANNEE N +2				
DESIGNATIONS	Montant Brut	Amortis	Montant Net	M
<u>Actifs non courants</u>				
Immobilisations corporelles				
batiments				
autres immobilisations corporelles	22 627 932,00	10 957 143,00	7 304 762,00	2
<u>Immobilisations financières</u>				
prêts et autres actifs financiers non courants				
Total actif non courant	22 627 932,00	10 957 143,00	7 304 762,00	22
<u>Actif courant</u>				
stock et encours	9 520 000,00		9 520 000,00	8
CLIENTS	7 485 000,00		7 485 000,00	9
Autres débiteurs	625 000,00		625 000,00	
Impôts et assimilés	755 000,00		755 000,00	1
Disponibilités	12 270 682,00		12 270 682,00	14
trésorerie	2 166 238,00		2 166 238,00	1
Total actif non courant	32 821 920,00		32 821 920,00	36
Total Général Actif	55 449 852,00	10 957 143,00	40 126 682,00	58

الملحق 03: الميزانية التقديرية-جانب الخصوم-

BILANS PREVISIONNELS - PASS I F -

DESIGNATIONS	ANNEE N	ANNEE N+1	ANNEE N+2	A
	MONTANT	MONTANT	MONTANT	
<u>Capital émis</u>	100 000,00	100 000,00	100 000,00	
Résultat net-Résultat net du groupe		25 295 343,00	26 711 716,00	
Autres capitaux propres-report à nouveau				
Total I	100 000,00	25 395 343,00	26 811 716,00	
<u>Passifs non courants</u>				
Emprunts et dettes financières	15 840 000,00	13 577 143,00	11 314 286,00	
autres dettes non courantes	20 000 000,00			
Total II	35 840 000,00	13 577 143,00	11 314 286,00	
<u>Passifs courants</u>				
Fournisseurs et comptes rattachés	1 255 000,00	1 467 750,00	1 691 100,00	
Impôts	280 800,00	294 840,00	309 580,00	
Autres dettes				
Total III	1 535 800,00	1 762 590,00	2 000 680,00	
Total Général Passif	37 475 800,00	40 735 076,00	40 126 682,00	

الملحق 04: جدول اهتلاك القرض.

A N N E E	PRINCIPAL	INTERETS	TVA	INTERETS TTC	TOTAL
1er Année	2 262 857,00			0,00	2 262 857,00
2 eme Année	2 262 857,00			0,00	2 262 857,00
3 eme Année	2 262 857,00			0,00	2 262 857,00
4 eme Année	2 262 857,00	90 514,00	905,00	91 419,00	2 354 276,00
5 eme Année	2 262 857,00	67 885,00	678,00	68 563,00	2 331 420,00
6 eme Année	2 262 857,00	45 257,00	452,00	45 709,00	2 308 566,00
7 eme Année	2 262 858,00	22 628,00	226,00	22 854,00	2 285 712,00
	15 840 000,00	226 284,00	2 261,00	228 545,00	16 068 545,00